وزارة التعليـــم العالي والبحث العلمي

جامـــعة الجزائر 3

كلّية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قســـم العلـــوم الإقتصاديـّة

فـــرع التحـليل الإقتصادي

الإنعكاسات البيئية للتنمية الإقتصادية في بلدان المغرب العربي
حالة الجزائر نموذجاً
دراسة تحليلية

أطـــروحة مقدمـــة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه

في العلوم الاقتصادية فـــرع : التـــحليل الاقتصادي

إعداد الطالب :

جعفري يحي

إشراف الأستاذ :

أ. د: بو كبوس سعدون

لجنـــــة المناقشـــــة :

أ.د. علي خالفي ..... رئيساً

أ.د. سعدون بو كبوس ..... مقرراً

أ.د. براق محمد ..... عضواً

د. حمدي باشا رابح ..... عضواً

د. أسرير منور ..... عضواً

د. بن قرينة محمد حمزة ..... عضواً

السنـــة الجامعيـــــة : 2009 ـــ 2010

شكر وعرفان

أحمد الله تعالى حمداً مباركاً فيه على ما أكرمني به من نعم التوفيق والعون لإتمام هذا العمل .

وأتقدّم بالشكر الجزيل والتقدير الخالص إلى الأستاذ المشرف الدكتور بو كبوس سعدون على توجيهاته القيّمة وإرشاداته الثمينة الّتي أبانت لي معالم طريقي الشائك ورسمت لي مواضع الخطو فجنّبتني الزلل، وأشرق بفضلها درب بحثي الذي ما كان ليرى النور لولاها فجزاه الله عنّي خير الجزاء.

كما أشكر كلّ الّذين قدّموا لي يد العون وتحمّلوا معي مشقة البحث تأييداً وتحفيزاً ونصحاً فكانت مساعداتهم لي خير حاد وشاطروني متاعبه وصعوباته فكان ذلك أوفر زاد .

وأتوجّه بأصدق عبارات الامتنان إلى كلّ الذين ساهموا من قريب أو بعيد في إخراج هذا العمل إلى الوجود.

والله أسأل أن ينفع به روّاد البحث وطلاّب المعرفة.

إهـــــــــداء

أهدي هذا العمل

إلى روحـــــي والـــديّ الكريـــمين رحمهـــــما الله

ثـمّ إلى زوجتـــي الكريمة مسانـــدة وعوناً

وإلى ابنـــي محســـن وابنتـــي شهـــد حفظهـــما الله

وإخوتي و زملائي الذين لم يدّخروا جهداً في مدّ يد العون مؤازرة وتحفيزاً

وإلى كـــلّ مـــن أسهـــم ولو بقســـط يسيـــرحتّى يـرى هذا العمل النور

وإلى من أدين لهم بأسمى أواصر الأخوّة وأقوى عرى الصداقة

إلى هؤلاء جميعا أهدي هذا الجهد .

الفهـ ـرس

مقدمة عامة .....أ

الفصل الأول: البيئة و التنمية المستدامة

مدخل 1

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة وسبل تحقيقها 2

المطلب الأول: سبل تحقيق تنمية مستدامة 2

المطلب الثاني: البيئة والفكر الاقتصادي.....10

المطلب الثالث: الإهتمام الدولي بقضايا البيئة 14

المبحث الثاني: المشاريع الصناعية وأبعادها البيئية 19

المطلب الأول: تصميم برامج التنمية وأثرها على تدهور البيئة 19

المطلب الثاني: السياسات البيئية والتلوث الصناعي. 24

المبحث الثالث: التنمية البشرية والسلامة البيئية في الجزائر.....29

المطلب الأول: الإطار الإجتماعي والإقتصادي.....29

المطلب الثاني: التنمية الإقتصادية وتدهور الأنظمة البيئية..... 43

المطلب الثالث: تمركز السكان.....49

خلاصة 62

الفصل الثاني: البيئة في الجزائر والسياسات المنتهجة

مدخل 63

المبحث الأول: موقع الجزائر وأنظمتها البيئية 64

المطلب الأول: الموقع والموارد 64

المطلب الثاني: الأنظمة البيئية. 75

المبحث الثاني: التلوث الشاطئي 94

المطلب الأول: تلوث مياه الشواطئ 94

المطلب الثاني: إدارة البيئة الشاطئية 94

المبحث الثالث: بيئة المناطق الساحلية.....99

المطلب الأول: الوسط الطبيعي.....99

المطلب الثاني" السكان والأنشطة. 100

خلاصة 112

الفصل الثالث: تأمين الموارد البيئية في الجزائر

مدخل 113

المبحث الأول: البيئة والتنوع البيولوجي 114

المطلب الأول: البيئة وتنوع الأنظمة.....114

المطلب الثاني: بيئة المناطق الرطبة..... .. 121

المبحث الثاني: التنوع البيئي الوراثي 127

المطلب الأول: وضعية الموارد الوراثية 127

المطلب الثاني: الأصناف الحيوانية..... 134

المبحث الثالث: البيئة وسياسات التعمير 138

المطلب الأول: تشوه المحيط العمراني 138

المطلب الثاني: النفايات المنزلية.....141

المطلب الثالث: التلوث الجوي.....145

المطلب الرابع: التلوث الصناعي.....146

المبحث الرابع: البيئة والمواصلات 151

المطلب الأول: المسالك البرية.....151

المطلب الثاني: الموانئ.....154

المطلب الثالث:المطارات.....156

المبحث الخامس: البيئة والموارد المائية 158

المطلب الأول: معالم الأزمة المائية 158

المطلب الثاني: وضعية الموارد المائية.....160

المطلب الثالث:إستعمالات الموارد المائية.....165

المطلب الرابع: كفاءة إدارة الموارد المائية.....167

خلاصة 168

الفصل الرابع: الآثار المالية للسياسات البيئية المتبعة

مدخل 169

المبحث الأول: تكاليف موجهة لتدهور الموارد الطبيعية.....170

المطلب الأول: تدهور الموارد والتكلفة المالية.....170

المطلب الثاني: التكاليف الاقتصادية.....174

المبحث الثاني: المجهودات الحكومية لإزالة التلوث 175

المطلب الأول: معالجة الوضع القائم 175

المطلب الثاني: تحسين نوعية الهواء.....175

المطلب الثالث: النفايات والإنتاج الأنظف.....176

المبحث الثالث: الآليات الجبائية والمالية الخادمة للبيئة.....179

المطلب الأول: ماهية الرسوم البيئية.....179

المطلب الثاني: السياسة الجبائية.....180

المطلب الثالث: الآليات المالية..... 186

المطلب الرابع: التسيير المستدام 190

خلاصة 194

الفصل الخامس: البعد التنظيمي والآليات القانونية لحماية البيئة

مدخل 195

المبحث الأول: ماهية قانون البيئة..... 196

المطلب الأول: دلالة البيئة..... 196

المطلب الثاني: نشأة وخصائص قانون البيئة.....197

المبحث الثاني: الإطار القانوني لحماية البيئة.....199

المطلب الأول: الحماية القانونية الدولية للبيئة.....199

المطلب الثاني: التشريعات البيئية في إطار التنمية المستدامة.....203

المبحث الثالث : الحماية القانونية الوطنية للبيئة.....207
المطلب الأول : التطور المؤسساتي لقطاع البيئة في الجزائر.....207
المطلب الثاني: الإطار القانوني لقطاع البيئة في الجزائر.....208
المبحث الرابع : مساعي حماية المجالات البيئية..... 210
المطلب الأول: المجالات البيئية واليات حمايتها..... 210
المطلب الثاني: الإستراتيجية البيئية للفترة من 2001 إلى 2010.....215
المطلب الثالث : البيئة و سياسة التجديد الريفي.....219
المبحث الخامس: التكييف القانوني لجريمة الأضرار البيئية.....222
المطلب الأول: تكييف تلويث البيئة.....222
المطلب الثاني: التلويث جريمة اقتصادية..... 223
خلاصة 227
خاتمة عامة.....228
المراجع .
الملاحق.

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج الداخلي	32
02	دخل الأسر	35
03	السكان العاملون، العمل والبطالة	36
04	الفرق بين التلّ / الجنوب	50
05	الكمية المتاحة للاستهلاك في الجزائر من مختلف السلع الغذائية	54
06	تطور الكمية الإنتاج الجزائري من مختلف السلع الغذائية	59
07	المساحات المسقية	68
08	تطور عدد سكان الريفيين في الجزائر	77
09	تطور مساهمة القوى العاملة في الزراعة في الجزائر	79
10	تشكيلة الغابة الجزائرية	83
11	إنجازات المديرية العامة للغابات	88
12	المساحة المقدرة بالمليون هكتار	89
13	الخصائص المتميزة لنوعي التربة	92
14	التوزيع الجغرافي للسكان	102
15	تطور سكان الساحل	103
16	مؤشر الإنتاج الصناعي لمؤسسات القطاع العمومي	105
17	أعداد السياح والايرادات السياحية على مستوى العالم	110
18	التنوع البيولوجي الجزائري " الطبيعي"	115
19	الأنظمة البيئية الطبيعية وأهم عوامل تدهورها	117
20	تطور الكمية المنتجة للجزائر من الحبوب بجميع أنواعها	120
21	التنوع الإحيائي الفلاحي الحيواني الجزائري	121
22	قائمة المواقع الثلاث الرطبة الجزائرية	124
23	محميات المناخ لشبكة الإنسان و المناخ الإحيائي لليونسكو	125
24	بعض المناطق المحمية دوليا في العالم	126
25	الإنتاج الوطني والجهوي للقمح الصلب واللين	130
26	الأنواع الحيوانية	137
27	تحليل العرض والطلب على السكنات في الجزائر	141
28	تطور الكمية اليومية المنتجة من النفايات	142
29	الآثار الصحية والإنتاجية للتدهور البيئي	142
30	استهلاك المواد المفلصة لطبقة الأوزون حسب القطاع	149

31	تقييم شبكة الطرق الجزائرية	152
32	مستويات التنمية البشرية في بعض البلدان العربية	170
33	المشاكل الرئيسية وإجراءات علاجها	177
34	الرسوم المتضمنة لقانون المالية 2002 (الميدان الصناعي).	183
35	تدهور عناصر المحيط وطرق علاجها	192
36	الجرائم الغابية والعقوبات المقرر لها في قانون 84.12	225

رقم الرسم	العنوان	الصفحة
01	اتجاهات تعرض الإنسان للتلوث	43
02	الوضع البيئي العام في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	44
03	تطور كثافة السكان حسب المنطقة	51
04	الموارد الأرضية موضع جرد	70
05	الأنشطة الفلاحية في المناطق الجبلية للشمال	78
06	تطور كثافة السكان	102
07	تطور عدد السكان مقارنة بتطور الحظيرة السكنية	140
08	الأسطول العالمي إلى غاية 2004م، لمختلف أنواع السفن	155
09	حركة النقل في أهم المطارات المغاربية وبعض البلدان المتوسطية	156
10	تطور التساقط لمحطة وهران والجزائر وقسنطينة	162
11	تطور عدد السدود المستغلة	164
12	التزويد بالماء الشروب	166
13	أثر تدهور البيئة على الثروة الطبيعية	171

المقدمة العامة

مقدمة عامة:

إن القضايا البيئية اليوم أصبحت على درجة من التعقيد لا يستهان به، وخاصة مع التطور التكنولوجي الهائل، هذا من جهة، وما تنطوي عليه البيئة في حد ذاتها من مفاهيم واسعة في ارتباطها كذلك بالجوانب التقنية والثقافية على حد سواء من جهة أخرى. فنحن لا نرث كوكب الأرض من أسلافنا وإنما إستعرناه من أبنائنا.

فما يطرح على السلطات العمومية الآن في هذا المجال هو حماية الأفراد والممتلكات، ومن الحماية للأفراد الحفاظ على حياة الفرد، وعلى صحته (حمايته كمستهلك، وحماية المحيط الذي يعيش فيه) ويمكن أن نشير إلى أن مسألة البيئة تحوي الجانبين الأخلاقي والاقتصادي معا لأن الأمر يتعلق هنا بالموازنة بين مطلبين أساسيين، يمكن أن يتعارضا في أغلب الأحيان : حماية الموارد الطبيعية والمحيط، وتطوير الوجه الاقتصادي للبلاد، هذا التعارض الحاصل بينهما جعل العالم يهتم بالإطار البيئي وذلك لما استهوى إنسان اليوم من التغير الذي يحدثه في كل لحظة، تغيير يراه مفيدا من الناحية الاقتصادية لكنه في الحقيقة مدمر للبيئة أشد تدمير، والمفارقة أن الدول الأكثر عرضة للخطر هي نفسها الدول الأقل قدرة على حماية نفسها وهي نفس الدول ذات المساهمة الأدنى في إنبعاثات غاز الاحتباس الحراري، وستدفع هده الدول ثمن أعلى لما قام به الآخرون إدا لم تسارع إلى إتخاد خطوات مباشرة وصحيحة فلا جدوى من السرعة إدا كنت تجري في الاتجاه الخاطئ.

هذا ما جعل قضية البيئة تشغل منذ بداية القرن مكانا هاما في الحياة الوطنية والدولية لاسيما أن سياسات التنمية الاقتصادية لم تأخذ بعين الاعتبار حماية البيئة مما أجهد الموارد الطبيعية، وأدى إلى تدهورها.

تعتبر مسالة البيئة والحلول المتعلقة بمشاكلها معضلة العصر الحديث فالضروريات المرتبطة بتطور المجتمعات ورفاهيتها ترتكز أساسا على الأهداف والفعاليات، وكذا على منظور واضح يرتكز حوله التقدم، وأمام هذه المستلزمات والعواقب المرتبطة بالتقدم لا يمكن تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من دون المساس بسلامة البيئة، خاصة مع بروز ما يسمى بالتنمية المستدامة والتي تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي مع أقل ضرر بالبيئة، فمن غير المحتمل أن يكون النمو مستديما إذا كان على حساب البيئة وصحة الإنسان.

لقد بات مستقبل الحياة على كوكب الأرض مهددا بأخطار جسيمة، بسبب سوء تصرف الإنسان واعتداءاته المتزايدة على البيئة المحيطة به، وبدأت البيئة رغم نظامها البديع وإمكانياتها الكبيرة تنوء بما أصابها من جراء ذلك من تلوث وتعجز عن معالجته تلقائيا بما يحقق خير الناس، ومن تلوث البيئة أخذ الإنسان نفسه يعاني من المشاكل ويذوق من ألوان العذاب ما قدمت يداه هذا ما جعل الإنسان يشعر بأنه ابن بيئته وأنه يؤثر فيها وهي التي تمده بمصادر عيشه خاصة لما تنبه أنه من خلال التجارب التي اكتسبها والاختراعات التي حققها، أنه بإمكانه أن يؤثر قي محيطه، هذه القدرة على التأثير التي اكتسبها الإنسان إذا استخدمت بعقلانية وحكمة يمكن أن تجلب لكل الشعوب فوائد التنمية وتحسين نوع الحياة أما إذا استعملت تلك القدرة بطريقة خاطئة أو برعونة فإنها تضر بالإنسان وبيئته.

نحن نلاحظ من حولنا أمثلة حية عن الأضرار التي تسبب فيها الإنسان في مناطق عديدة من العالم، مستويات خطيرة من تلوث المياه، الهواء والكائنات الحية، إزعاج كبير غير مرغوب فيه للتوازن الإيكولوجي، تحطيم كبير للثروات غير المتجددة وكذا التأثير الضار على الصحة الجسمية والعقلية للإنسان، كلها عوامل أدت على إيقاظ شعور المجتمع الدولي بالخطر الذي أصبح يهدد البيئة

وجعلته يؤكد أن هناك حاجة ماسة لتبني نظرة شاملة للبيئة ومن ثم وضع مبادئ عامة لتسير على نهجها شعوب العالم بغية حفظ البيئة، لهذا أريد لمؤتمر ستوكهولم أن يكون بداية لتعبئة فعالة للرأي العام حول مسألة البيئة، جاء المبدأ 21 من إعلان ستوكهولم ليضع على الدول الالتزامات بالتعاون فيما بينها لترقية التعاون الدولي لما يتعلق الأمر بالمسؤولية الدولية عن ضحايا التلوث والأضرار البيئية الأخرى. فلا يستطيع كل فرد منا تحقيق الا القليل لكنا معا يمكننا تحقيق انجازات كبيرة.

والجزائر كغيرها من الدول تعاني من مشكل تدهور البيئة، خاصة وأنها تتربع على مساحة شاسعة، تظهر فيها كل الأنواع المعروفة المضرة بالطبيعة (التصحر، مشكل صرف المياه، مشكل النفايات، انقراض الفصائل الحيوانية والنباتية) كلّ هذا وغيره يعتبر من المشاكل التي تهدد بيئتنا.

وتمثل هذه الأسباب – بالإضافة إلى عدم الاهتمام بالقضية البيئية فيما يخص الجانب الصناعي أين كانت البرامج التنموية على درجة من الأهمية أهملت معها كل معايير احترام البيئة والحفاظ عليها – بدء الوعي بخطورة الوضعية، وبسبب حالة الاستنفار التي دخل فيها العالم بسبب التدهور البيئي، عملت الجزائر على حماية البيئة بإصدار نصوص تشريعية وتنظيمية لإعطاء طابع الإلزامية والرسمية للقضية، ودعم كلّ هذا بهياكل تسهر على تجسيدها ورعايتها.

الإشكالية الرئيسية:

كيف يمكن أن نقّيم السياسة البيئية في الجزائر؟ بالنظر إلى الأوضاع الراهنة لها، والمتعلقة بالسكان – الأوساط الطبيعية والبيولوجية – أنواع التلوث والفضاءات الحساسة من جهة، وإلى المؤسسات القانونية التي أنشئت لهذا الغرض من جهة أخرى؟ وما هي البدائل والخيارات التي يجب اتخاذها بحق مواردنا البيئية؟ المغاربية عامة والجزائرية كحالة دالة عليها وظاهرة معبرة عنها؟

الأسئلة الفرعية:

للإجابة على هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة التالية :

- ماهي البيئة ؟ وهل قضاياها جديدة ؟
- ما علاقة البيئة بالتنمية ؟ وما هي النظرية الأمثل لاحتواء قضايا البيئة والإجابة على أسئلتها الملّحة ؟
- هل الواقع البيئي في الجزائر فعلا يبعث على القلق ؟
- ماهي أهم السياسات المتبعة لتحسين الوضع البيئي ؟ وهل النتائج المحققة مطمئنة لجيلينا وللأجيال المتعاقبة من بعدنا ؟
- هل الوضع المؤسساتي القائم يخدم البيئة فعلا ؟
- هل السياسات الاقتصادية المتبعة أتت أكلها في خدمة البيئة أو الحفاظ على مواردها الأساسية؟
- هل البيئة التشريعية المنجزة مساعدة على الحد من التدهور البيئي الحاصل؟ وهل هي متناغمة مع الجهود الدولية المبذولة للحفاظ على البيئة ؟

فرضيات الدراسة :

لكي نجيب على الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة وأسئلتها الفرعية يمكن أن نطرح الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى:

- لا يمكن أن يستقيم ظل البيئة وعود التنمية الاقتصادية أعوج إذ أن هناك ارتباط بأكثر من علاقة بين أساليب التنمية الاقتصادية، والمشكلات البيئية التي تكاد تتطابق في المغرب العربي إلى حد كبير كونها مشكلات لا تعترف بالحدود، فالمشكلة البيئية واسعة الانتشار.

الفرضية الثانية:

إن تبني أسلوب التنمية المستدامة هو الإطار الأمثل لتحقيق آمال الجيل الحاضر والحفاظ على حق الآمال المتعاقبة في حظها من الثروات الطبيعية، يمكن للجزائر من خلال تنفيذ سياسات اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق للحد من التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية، التصحر، النفايات الضارة، تسجيل الساكنة، ...الخ باعتبار أن لكل ذلك آثار إيجابية على مختلف الكائنات الحية.

الفرضية الثالثة:

- إن الاتجاه الآخذ بآليات السوق كأسلوب أمثل في تحقيق الرفاة الاقتصادي بات أسلوبا غير صحيح تماما فيما يتعلق بقضايا البيئة فهي تتطلب تدخلاً حكومياً لمكافحة الـتلوث وتخفيض مستوياته, ذلك أن آليات السوق هي المسؤولة إلى حد كبير عن تفاقم المشكلات البيئية، ومن ثم فلا يكفي تعديل نظام الإنتاج فقط بل لابد من تعديل نظام الاستهلاك كذلك.

الفرضية الرابعة:

- إن الوضع الذي وصلت إليه البيئة في الجزائر استدعى اهتمام حكومي خاص من خلال وضع سياسة مالية وجبائية لمواجهة آثار الوضع المتدهور فكان ذلك مدعاة لترتيب تكاليف إضافية على ميزانية الدولة.

الفرضية الخامسة:

- إن حماية البيئة ومنع تدهورها سيستدعي تركيز الجهود الهادفة إلى وضع آليات قانونية وطنية صارمة بما يتكامل مع المنظومات القانونية الدولية الخادمة لقضايا البيئة، على أن يصحب كل ذلك وغيره إقناع على المستوى الشعبي بأهمية الحفاظ على البيئة والالتزام بأحكامها من خلال تجريم الأفعال المضرة بها.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث في محاولة معالجة موضوع الانعكاسات البيئية للتنمية الاقتصادية في الجزائر كحالة من المغرب العربي الذي يقع ضمن كتلة جغرافية حساسة فيكاد يتفق العلماء على احتمال حدوث تغيرات مهمة خلال الثلاثين أو الأربعين سنة القادمة وأن ذلك سيكون له آثار خطيرة على حياة الشعوب الموجودة على نطاقه، وعلى تغيير مناخ هذه الأقاليم، وخاصة مناخها الزراعي، وبالتالي على إنتاجه الزراعي والحيواني ...الخ، أي أن اقتصاديات هذه الدول وبما فيها الجزائر مقبلة على التأثر، مما يؤثر على مستقبلها ومستقبل الرقي البشري فيها، ومن هنا تأتي أهمية مراقبة وتقييم الجهود الحكومية من خلال السياسات المنفذة للحيلولة دون الوقوع في هذه الأزمة البيئية القادمة والخروج من بعض مقدماتها الحالية، من جهة وإقامة المؤسسات اللازمة

للتكفل بهذه الانشغالات في إطار مقاربة تأخذ بعين الاعتبار الحق في التنمية مع إدراك لواجب الحفاظ على البيئة.

فهذا البحث يهدف إلى دراسة آثار البيئة على التنمية الاقتصادية من خلال الوقوف على الوضعية الحالية للبيئة في الجزائر والحلول المبذولة بعنوان السياسات المتبعة، والمؤسسات القائمة لحمايتها، مع تقييم كل ذلك في إطار الأعمال المنجزة في هذا الشأن، وهذا لتحقيق الأهداف التالية:

- تأصيل الإطار النظري لقضايا البيئة والتنمية المستدامة كمعايير قادرة على معالجة هذا الانتقال.
- تفكيك وتحليل مختلف الروابط بين البيئة والتنمية والإنسان.
- الوقوف على وضعية البيئة في الجزائر وخطورة ذلك على مواردها الطبيعية والبشرية كجزء جغرافي متنوع بيئيا من المغرب العربي.
- تقييم مختلف السياسات المتبعة للحفاظ على البيئة في الجزائر.
- مدى تناغم وتطور الجهد التشريعي مع الآليات السياسية والاقتصادية لحماية البيئة في إطار التعاون الإقليمي والدولي الذي أصبح سمة العصر الحديث.

أسباب اختيار الموضوع :

إن الأسباب التي حفزتني على طرق البحث في هذا المجال عامة وفي هذا الموضوع خاصة هو إدراكي أنني معني بانعكاسات التنمية غير المتوازنة على شخصي وأسرتي وبني جنسي ليس في بلدي فحسب وإنما في العالم أجمع إضافة إلى الأهداف التالية :

- حداثة هذا الموضوع وإرهاصاته غير المتناهية مما يجعل النقاش بشأنه غير منته ومفتوح على آفاق أكثر رحابة.
- المساهمة في فهم وتقييم مختلف جهود الجزائر المبذولة في سبيل الخروج من الوضع البيئي المتأزم والوقوف على مختلف الجوانب الإيجابية لتقريرها والجوانب السلبية للتنبيه إليها قصد تفادي آثارها.
- إثراء المكتبة الوطنية إضافة إلى البحث الذي أومن أنه الطريق الوحيد لانتشال بلدي من تحت خط الفهم الذي أبقى عليها بدوره تحت خط الفقر.

الدراسات السابقة:

من خلال الدراسات التي تمكّننا من الإطلاع عليها، فإنّه قد سبقني إلى هذا الموضوع بعض الطلبة وهم:

- أطروحة الدكتوراه باللغة العربية، سالمي رشيد، جامعة الجزائر سنة 2006 بعنوان (أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر) والتي نرى أنها تطرقت للجذور التاريخية لاقتصاد البيئة ومختلف النظريات المتعلقة بالتنمية والعلاقة بين كل ذلك والمفاهيم الأساسية لاستدامتها كجانب نظري وألحقه بجانب تطبيقي تناول فيه دراسة بعض الحالات والحلول المقدمة لمعالجتها في الجزائر، مع رسم آفاق لحماية البيئة في الجزائر.
- مذكرة ماجستير باللغة العربية، زرنوح ياسمينة جامعة الجزائر سنة 2006 بعنوان: (إشكالية التنمية المستديمة في الجزائر دراسة تقييميه) حيث تناولت الاستراتيجيات المتبنّاة للتنمية الاقتصادية في العالم وكذا أبعادها وانعكاساتها على التنمية المستديمة في الجزائر.
- أطروحة دكتوراه باللغة العربية, كمال ذيب جامعة الجزائر2009: بعنـوان

(دور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، مدخل بيئي) تناول فيها مختلف قضايا التنمية المستديمة وتقييمها، مع التطرق إلى مختلف الروابط بينها وبين قضايا البيئة في الفكر الاقتصادي الحديث كما عالج عولمة التجارة محاولا ربط ذلك بالاهتمامات المعاصرة للبيئة.

أبعاد وحدود الدراسة :

إن المتأمل في الدراسات المنجزة هو انحيازها إلى الجانب النظري مع الميل الشديد إلى النقد للسياسات المتّبعة دون الوقوف على حقيقة الأوضاع البيئية أو التنموية المسجلة وآثار كل منها على الأخرى بما يتيح للباحث رسم صورة واضحة ومقروءة عن الوضع السائد وتأثير النتائج المحتملة على جيلنا والأجيال المتعاقبة من بعدنا، وهو الأمر الذي أردنا تداركه في بحثنا هذا من خلال تشخيص طبيعة المشاكل البيئية في الجزائر، قراءة في السياسات المتبعة والمؤسسات القائمة بما يسمح لنا بإنجاز مقاربة قادرة على تقديم صورة أكثر وضوحا لقضايا البيئة في الجزائر.

صعوبات الدراسة:

إن المصادر والمراجع العلمية على كثرتها حالت دون دعمي الكامل في الاستفادة منها كون الأمر يتعلق بتقييم الآثار البيئية للتنمية الاقتصادية في الجزائر كواقع وسياسات تميل إلى الجانب الكمي على حساب الجانب النظري الذي تزخر به المراجـع في مختلف المكتبات بما يتيح لنا فهـم وتحليل الإشكالية المطروحة في بحثنا ورسم مختلف الأبعاد المكونة لتفاصيلها.

منهج الدراسة :

إن المنهج الذي نراه صالحا للإجابة على إشكالية بحثنا هو المنهج الوصفي التحليلي الذي يركز على قراءة الواقع التنموي في الجزائر وتطوره من خلال تحليل مختلف الآثار البيئية المصاحبة له، وصفا للمشكلة وتحديدها من جهة وتحليلا لمختلف المعطيات وتقييمها من جهة أخرى.

هيكل الدراسة:

من خلال الإشكالية الرئيسية للبحث وكذا الأسئلة الفرعية المنبثقة عنها، واعتمادا على الفرضيات التي انطلقت منها دراستي وبالنظر للمنهج المعتمد فيها، خرجت هذه الدراسة في خمس فصول تضمن كل فصل مباحث وكل مبحث مطالب وذلك وفقا للهيكل التالي:

- الفصل الأول ويعالج علاقة التنمية بالبيئة ويتضمن ثلاث مباحث.

- الفصل الثاني ويعالج موضوع البيئة في الجزائر والسياسة المنتهجة لحمايتها وكان هذا في أربعة مباحث.

- الفصل الثالث ويعالج موضوع أمن الموارد البيئية في الجزائر وتضمن أربعة مباحث.

- الفصل الرابع ويعالج الآثار المالية المالية للسياسات البيئية المتبعة وتضمن أربعة مباحث.

- الفصل الخامس: ويعالج موضوع البعد التنظيمي والآليات القانونية لحماية البيئة وتضمن أربعة مباحث.

وانتهى البحث بخاتمة عامة تضمنت قراءة في النتائج واستنتاج بعض الاقتراحات.

الفصل الأول

مدخل

إننا إذا راجعنا بدقة كل ما حدث خلال العقود القليلة الماضية فإنه ينبغي الاعتراف بأن تقدما اقتصاديا قد تم، ولكن ماذا عن المستقبل؟ هل يمكن لهذا النمو أن يستمر ويزداد في ظل موارد طبيعية مستنزفة وآيلة للزوال ومخاوف بيئية قائمة تهدد منجزات البشرية ومستقبلها؟ ....

إن التنمية الحقيقية ليست التنمية الاقتصادية فحسب، فكما هو واضح أن تلك التنمية قد تمت على حساب القاعدة الأساسية للموارد الطبيعية في المجال الحيوي لكرتنا الأرضية وهي تنمية لا تنبئ عن تمكنها من الاستمرار فإذا كانت التنمية تهدف إلى تحسين نوعية حياة الفرد، فإن ما حدث من نمو وتنمية اقتصادية قد حسن بالفعل من نوعية حياة الملايين من البشر في جميع أنحاء العالم، ولكن وبعد أن بدأت بوادر انهيار وتدهور قاعدة الموارد الأساسية، وبعد أن اكتظت المدن وازداد الإقبال على التوطن في الحضر وصارت الحياة أكثر عرضة للمشاكل فإن هذه التنمية الاقتصادية لم تعد هي الهدف أو الغاية.

إن نوعا آخر من التنمية صار هو المقصد والأمل، إنه ذلك النوع من التنمية الذي يجعل سعادة الإنسان هو المسعى والمطلب، إنها تنمية تتطلع إلى الاستقرار والاستمرار، إنها التنمية المستمرة، المتواصلة أو ما نسميها بالتنمية المستدامة، فتلوث البيئة بالملوثات المختلفة تؤثر على الكائنات الحية سواء أكان نباتا أو حيوانا أو إنسانا، ونحن إذ نجد أنفسنا داخل الألفية الثالثة ونعاني ما نعانيه من هذا التلوث لهو شيء جد خطير يحتاج إلى مراجعة ويقظة للضمير الإنساني ليكون أكثر تحضرا وإنسانية بدلا من اللهث وراء الرفاهية والاستثمار الذي لا يراعي الأمان البيئي.

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة وسبل تحقيقها

المطلب الأول: سبل تحقيق تنمية مستدامة

أولا- خلفية تاريخية عن التنمية الاقتصادية:

ظل الخلاف بين الاقتصاديين حول مفهوم التنمية الاقتصادية لأكثر من عقدين من الزمن، ولم يتوصلوا إلى حد فاصل بين التنمية والنمو برغم تعدد نظرياتهم في تلك الفترة. فيقول في هذا الصدد ميخائيل تودارو: (أن كل أمة تصارع إلى ما بعد التنمية وقد أصبح هذا هدفا مسلما به لمعظم الناس)

وقد ذكر الاقتصادي مالكولم جليس وآخرون: " إن مصطلحي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية يستخدمان أحيانا بصورة متناوبة ولكن هناك تمييز أساسي بينهم....." غير انه ومن مدخل بيئي إذا تعمقنا في التحليل نجد العلاقة بينهما تكاملية وليست تناظرية فالمحافظة على الموارد يساهم في حصول النمو الاقتصادي وهذا يعني أن الجهود الموجهة لحماية البيئة تعززها حماية التنمية واستمراريتها[1].

وعلى كل فإن التنمية الاقتصادية يمكن تعريفها بأنها تلك العملية التي يمكن بمقتضاها زيادة الدخل القومي بصورة ايجابية . ويؤكد هذا المعنى بعض الاقتصاديون المعاصرون حينما يؤكدون أن التنمية الاقتصادية هي الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توافر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها، فالتنمية الإقتصادية لم يعد ممكننا تعريفها بمعزل عن معطيات البيئة، فإضمحلال عناصر هذه الأخيرة مرده للنشاط الإقتصادي المتعاظم للإنسان الذي بدأ حياته خائف من الطبيعة ويبدو هذه الأيام أنها خائفة منه.

[1] كمال ديب, دور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة, أطروحة دكتوراه, جامعة الجزائر ,2009,ص:1.

ثانيا- التنمية المستدامة:

كان حصاد العقدين للتنمية في نهاية القرن العشرين مجموعة نظريات تترى واحدة تلو الأخرى شملت كل من نظرية الدفعة القوية ونظرية النمو المتوازن ونظرية النمو غير المتوازن ونظرية نادي روما ونظرية التنمية المستقلة... الخ. انتهى الجدل حول هذا الموضوع ببلوغ فترة السبعينات من القرن العشرين حينما ظهر مفهوم جديد للتنمية كما في بداياته طلق عليه sustainable Development ترجم إلى التنمية المستدامة والتنمية المطردة والمتواصلة...الخ.

يرجع الفضل في اكتشاف التنمية المستدامة إلى نادي روما حينما ظهر نموذج حدود النمو في عام 1972 م. (وكان مضمونه يشير إلى أنه إذا استمرت الاتجاهات الحالية للنمو في السكان وإنتاج الغذاء والتصنيع وتلوث البيئة ونضوب الموارد فإن حدود النمو الاقتصادي على الكرة الأرضية سوف تبلغ منتهاها خلال المائة عام القادمة)

لم ينضج مفهوم التنمية المستدامة بعد حتى ظهر في منتصف الثمانينات مصطلح التنمية المستقلة، الذي يعني أن تعتمد الدولة على نفسها في علمية التنمية دون أن تطرق أبوبا المؤسسات الدولية والدول حتى لا تسبح في بحر التبعية. ويرجع مصطلح التنمية المستقلة على صعيد التنظير إلى الاقتصادي بول باران حينما قام بتحليل التطور الحاصل في المجتمع الهندي في كتابه الشهير الاقتصاد السياسي للتنمية.

وفي محاولة لتعريف التنمية المستدامة يجد الباحث أنه لا يوجد موضوع حظي بتعريفات عديدة مثلما لقي موضوع التنمية المستدامة. وكل الذين عرفوا التنمية المستدامة انطلقوا من التعريف الذي حدد في مؤتمر الأمم المتحدة الذي أنعقد في ريودي جانيرو عام 1992م، والذي أوضح أن المقصود بالتنمية المستدامة (ضرورة إنجاز الحق في التنمية. بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية).

وعرفت التنمية المستدامة تحت مسمى التنمية البيئية بأنها(نمط من التنمية يهتم بتقديم حلول محددة لذات المشاكل الموجودة في الإقليم آخذة في الاعتبار الثقافة والظروف البيئية السائدة وكذا الحاجات التي تطر على الأجل الطويل), فهي تنمية تعني تزويد الفرد بالخبرات والمعارف والاتجاهات الضرورية وكذلك تعويده على عادات مفيدة فيما يخص المحافظة على الموارد والتفكير في مستقبل الأجيال التالية فهي تنمية مفهومها جديدا للنمو الاقتصادي[1].

وعرفت أيضا لتكون في الإطار البشري بأنها أسلوب لتنفيذ ما يتوقعه الأفراد بزيادة إمكانياتهم، وهذا بالضرورة باستصحاب قواهم ليتمكنوا من المشاركة بنشاط في تنميتهم الخاصة).

ويلخص برهان الطيب بشري مفهوم استدامة التنمية في محورين، المحور الأول يخص التكنولوجيين، والمحور الثاني خاص الإحيائيين. يدور المحور الأول حول تبادلية العلاقة بين الأصول المصنوعة والأصول الطبيعية، وبإمكانية حل مشكلة الندرة في الموارد الطبيعية عن طريق التقدم التكنولوجي وزيادة الاستثمارات أي أننا يمكن أن نقبل بمزيد من الطرق على سبيل المثال كبديل عن فقد جزء من الأراضي الخضراء وهكذا.

والعكس بالعكس فإن المحور الثاني يدور عكس ذلك إذ يرى (ضرورة خفض معدلات استغلال الموارد الطبيعية لأدنى مستوى ممكن حتى يستطيع الجنس البشري البقاء على الأرض لأطول فترة ممكنة، وبالتالي ننادي بخفض معدلات النمو الاقتصادي ونمو السكان لأدنى مستوى ممكن).

إن التنمية المستدامة لها بعد زمني طويل، كما أنها تأخذ بالبعد البيئي والهدف الذي تصبو إليه هو تنمية الإنسان وتحقيق سعادته وجعلها المسعى والمطلب، وهذا ما سيتأكد لنا من خلال التعاريف المختلفة للتنمية المستدامة والتي تصب في قالب واحد وإن اختلف الزوايا التي يعالجها كل تعريف.

[1] رواء زكي يونس الطويل,الأمن الاقتصادي العربي والتنمية, مركز الدراسات الإقليمية,العراق,2009,ص:72.

أ- هي تنمية يعتبر البعد الزمني فيها هو الأساس، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، تعتمد على تقدير إمكانيات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية.

ب-هي تنمية تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي من الكوكب الأرضي[1].

ج- هي تنمية تضع تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد من البشر في المقام الأول وأولويتها الأولى هي تلبية الحاجات الأساسية للفقراء من الغذاء والمسكن والملبس وحق العمل، والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياتهم المادية والاجتماعية، فهذه المجتمعات الفقيرة في وسط عالم غني لا تملك شيئا سوى استنزاف الموارد الطبيعية التي بحوزتها، فهي مجتمعات محرومة طالما تشهد أزمات وانفجارات.

د- هي تنمية تراعي البعد البيئي، سواء عناصره ومركباته الأساسية كالهواء والماء والموارد الطبيعية، ومصادر الطاقة، أو العمليات الحيوية مثل الماء والغازات والعناصر، فهي تنمية تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي أو تلويثها بما يتعدى حدود طاقتها القصوى[2].

و- هي تنمية متكاملة يعتبر الجانب البشري فيها وتنميته أولى أهدافها، لذلك فهي تراعي الحفاظ على القيم الاجتماعية والاستقرار النفسي والروحي للفرد والمجتمع وحقه في الحرية وممارسة الديمقراطية والمساواة، فالسياسات الإقتصادية إطارا عاما ضروريا ولكنه ليس كافيا لتحقيق الأمن الغذائي الذي يتطلب فضلا عن تلك السياسات، سياسات إقتصادية تتفرع إلى سياسات للإنتاج وأخرى للتداول.

[1]- ف دوجلاس موسشيت "مبادئ التنمية المستدامة " ترجمة بهاء شاهين ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، ط1، 2000، ص:17 .

[2]- عبد الزهرة فيصل يونس "مرجعيات الفكر التمنوي" دار الوفاء للنشر والتوزيع ،الإسكندرية، 2002، ص: 59.

هـ- هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق والتكامل بين سياسات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمارات واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي والشكل المؤسسي، مما يجعلها تعمل بانسجام المنظومات البيئية بما يحافظ عليها وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة المنشودة.

مهما تعددت التعاريف المقدمة للتنمية المستدامة، فإن الغاية التي تتضمنها مختلف التعاريف واحدة، وهي محاولة انتهاج نوع من التنمية التي تحقق الرفاهية والاستقرار للإنسان البشري وهذا من خلال التدبر في استغلال الموارد الطبيعية إذ لا بد أن تكون الرشادة والتعقل والتبصر بالغد، أي أن التنمية المستدامة كما يدل اسمها هي تنمية مستقرة ومتصلة وطويلة الأمد، أي أن تكون النظرة بعيدة المدى، وبهذا يمكن تحقيق حياة أفضل مبنية على معايير علمية وتأملية وتدبيرية، أي لا بد أن تكون نظرة حالية ونظرة مستقبلية.

ثالثا- أسباب التدهور البيئي وجهاته :

هناك أكثر من سبب يعود إليه التدهور البيئي الذي يعتبر أحد أسباب استدامة التنمية وسوف نركز في هذا المبحث على الأسباب الإقتصادية التي تشمل الآتي:

أ/ إساءة إستخدام الموارد الطبيعية المتاحة:

تعتبر المياه والغابات والحشائش أحد الموارد طبيعية الهامة إضافة إلى المعادن الحديد والنحاس واليورانيوم والبترول. والإنسان منذ بداية الخليقة اتجه نحو الموارد لإشباع حاجاته المتعددة التي تتمثل في الحاجة إلى المأوى والحاجة إلى المسكن والحاجة، إلى المأكل والمشرب، ويعتبر إشباع هذه الحاجات بشكل غير رشيد السبب في تدهور البيئة وإفنائها، فالفقر لا يزال مشكلة أساسية مزمنة في بلادنا، فمصيدة الفقر تضغط على الموارد النادرة فتجهدها بالاستغلال الجائر في شتى صوره وأنواعه.

ب/ عدم الفعالية في استخدام الموارد الطبيعية: يعني عدم الفعالية في استخدام الموارد الطبيعية، توظيف الموارد الطبيعية بشكل لا يؤدي إلى الاستفادة منها، أي توظيفها بصورة غير فعالة بمعنى أننا إذا قمنا بتوظيف الموارد في خلق رؤوس أموال منها يمكن أن تزيد العملية الاستثمارية.

ج/ بعض الموارد المتناقصة تخضع لعملية استغلال قليلة العائد لا يضمن استدامتها: في أنه يمكن أن تستخدم بشكل مستدام. يعني هذا أنه إذا اتجه الإنسان على استغلال الموارد الرخيصة فإنه سوف يبحث عن الربح أو زيادة الدخل الناتج من استغلالها، وبالتالي يبيع كميات كبيرة منها تجعلها عرضة للفناء.

د/ ضعف الاستثمار في مجال حماية الموارد وتنميته: الاستثمار لا يجب أن يكون في مجال استغلال الموارد بل يجب أن يشمل أيضا جانب حماية الموارد، وهذا مثلا يكون في مجال الثروة الغابية والثروة الحيوانية البرية لتكون منحى للسياحة يقصده الآخرون.

هـ/ إهمال دور المجتمعات المحلية وبعض الفئات المؤثرة في التنمية في عملية المحافظة على البيئة: تستطيع المجتمعات المحلية أن تؤثر في المحافظة على الموارد من خلال النظافة المستمرة للمدن وذلك عن طريق توظيف المرأة في المنزل للعب هذا الدور بالإضافة على طلاب المدارس والشباب لمنع التلوث والتدهور البيئي.

2- جهات التدهور البيئي:

هناك جهات رئيسية وفئات تقف وراء التدهور البيئي، تشمل كل من الدول الصناعية الغنية، الفقراء، المدن والمرأة. فبالنسبة للدول الصناعية والغنية" أن العالم الصناعي يشكل 20% من سكان العالم، ومع ذلك فدولة تستهلك 86% من الألمنيوم، 81% من الورق، 80% من الحديد والصلب و76% من الأخشاب". والفقراء يتسببون في التدهور البيئي نتيجة تفشي الأمية بينهم، والسلوكيات

المدمرة المتفشية بينهم، مثل الإفراط في استخدام الروث ومخلفات المحاصيل كمصادر للطاقة الملوثة والصيد الجائر والقطع الجائر للأشجار. أما المدن فقد أعلن المؤتمر الدولي الثالث للمدن الكبرى في مونتريال عام 1991م تتفشى المشاكل البيئية في المدن لأسباب عديدة منها انفلات العمران العشوائي، انتشار الجرائم واكتشف أن المكسيك هي أكبر مدن العالم تلوثا. وعن المرأة فهي المسئولة الأساسية في المنزل، وتشير الإحصاءات إلى أنه في عام 1992 م تعرض 300- 700 ألف إمرأة وطفل للتلوث داخل المنازل من الدخان المنبعث أثناء عمليات الطهي[1].

رابعا- مقاييس النمو الاقتصادي:

يقول جايلزا تيكون: أنه يجب عدم الاكتفاء بالمؤشر التقليدي لمتوسط دخل الفرد، ولكن يجب استخدام مؤشرات الرفاهية الاجتماعية أيضا وهي تلك التي تتعلق بتحسين الأحوال الاجتماعية للإنسان مثل درجة التعليم والحالية الصحية، وهناك مجموعة مقاييس أخرى تتمثل في التقييم السوقي للموارد البيئية من خلال قوى العرض والطلب (لقياس كل مورد على توليد الدخل، والتكاليف المنفقة على صيانة وحماية البيئة).

5- سبل التنمية المتسدامة:

بقي التحليل الإقتصادي مهيمنا بتعظيم النشاط الإقتصادي وتحسين كفاءاته من خلال أساليب الأمثلية الحدية إلى سبعينيات القرن الماضي حيث بدأت تظهر ضرورة معالجة قضايا البيئة كنتيجة للسياسات الاقتصادية وأنماط الحياة السائدة في مختلف البلدان قد بينت وجود علاقة بين مستوى

[1] _زينب صالح الاشوح، الاطراد والبيئة ومداواة البطالة, دارغريب للطباعة والنشر والتوزيع, القاهرة,2003 ص17.

التطور الاقتصادي وطبيعة أو نوعية الانعكاسات السلبية لهذا بالتطور، الأمر الذي أدى ببعض الباحثين[1] إلى ضرورة إبراز الاختلافات بين سياسات وطرق ووسائل مواجهة هذه الأخطار.

إن عملية تحديد الاستراتيجيات،الأهداف والوسائل التي تمكن مستقبلا من تحقيق نجاح في مواجهة قضايا البيئة تحتاج إلى المزيد من المجودات النظرية والتشاور الميداني[(2)] والتي تمر في نظرنا عبر الخطوات والمراحل التالية:

1- العمل على التوعية بالمخاطر التي تهدد البيئة، ومن صم الإنسان، وأن هذه الأخيرة لم تعد قضية جهوية أو محلية بل أصبحت قضية عالمية تهم كل البلدان وكل المجتمعات، وذلك بنشر ثقافة بيئية لدى مختلف الشرائح الاجتماعية ومتخذي القرارات.
2- البحث عن أساليب وأشكال جديدة لممارسة ضغط تدريجي ومتواصل لإيجاد نوع من العقلانية في استغلال وإنتاج وتوزيع الخيرات والموارد دون إغفال البعد الزمني، أي حق الأجيال اللاحقة في العيش الكريم.
3- مساعدة وفسح المجال والفرص لنشر الثقافة والعلم والمعرفة والتطور التقني خاصة بالنسبة للبلدان النامية.
4- تدعيم الإطار المؤسساتي المحلي الجهوي والدولي الذي يتميز إلى حد الآن بالتردد وعدم الفعالية والتباطؤ في اتخاذ القرارات، فالمصادقة على قانون البحار والمفاوضات حول الأنهار الكبرى استمرت أكثر من عقدين من الزمن بسببين:
   - تضارب التطورات والأهداف.

[1] _عبد اللطيف بن آشنهو,"البيئة والتنمية",مجلة العالم الثالث,رقم130,1992,ص:248.

2- عزوز كردون، محمد الهادي لعروق، " البيئة في الجزائر"، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2001، ص:40.

- ضعف الموارد المالية المتاحة لذلك.

إذا فرغم العديد من الملتقيات والمؤتمرات الدولية التي تناولت العديد من قضايا البيئة، إلا أن ذلك بقي محدود التأثير بفعل غياب صرامة دولية قادرة على فرض توصياتها وترجمتها إلى إجراءات عملية.

5- التفكير العميق والجدي في أزمة الأنظمة التربوية في المغرب العربي والتي من أبرز نتائجها الجهل والمرض وهجرة الأدمغة.

6- التفكير في إبرام عقد بيئي دولي تكون محاوره الرئيسية:

- إعادة النظر في السياسات والنماذج والأساليب الفنية بكيفية تجعلها أكثر انسجاما وتناغما مع المحيط البيئي.
- إعادة النظر في استغلال الموارد.
- زيادة المساعدات الحكومية الموجهة للبيئة.

المطلب الثاني: البيئة والفكر الاقتصادي

إذا كان لكل عصر من العصور قضية أساسية تسيطر عليه وتستحوذ على اهتمام باحثيه ومفكريه، فتجبرهم من ثمة على البحث عن الحلول الملائمة، فإننا نستطيع أن نعتبر دون عناء مسألة البيئة هي قضية هذا العصر وتمثل أولوية خاصة من أولوياته لأنها تمس أغلى عنصر من عناصر الكون ألا وهي الإنسان، فالمشكلات البيئية التي يسببها النمو الإقتصادي قد تقل مع إزدياد الدخل كمياه الشرب المعالجة، والكهرباء الريفية، العلاجات الوقائية وبعضها يزداد إبتداء أم يبدأ في الانخفاض كتلوث الهواء والاعتداء على الغابات وبعضها تتفاقم مع تزايد الدخل مثل إنبعاث مختلف الغازات الضارة.

1- مفهوم البيئة:

تشمل البيئة كل ما يتعلق بالإنسان من العناصر الطبيعية والحياتية التي توجد حول وعلى وداخل سطح الكرة الأرضية[1] وهناك تعريفات عديدة ومختلفة للبيئة، فقد جاء في واقع مؤتمر ستوكهولم (السويد) للأمم المتحدة حول البيئة بأنها" رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته".[2]

وكذلك عرفها الاقتصادي " فريدمان" وآخرون على أنها" كل مكونات الوسط الذي يتفاعل معه الإنسان مؤثرا ومتأثرا به".[3]

2- اقتصاديات البيئة:

2-1- مفهوم اقتصاد حماية البيئة ومجالاته:

يتحدد نطاق اقتصاد حماية البيئة بعلاقة الإنسان بموارده البيئية، إذ يقوم منهج هذا الفرع من العلوم الاقتصادية على ربط استخدام الإنسان للبيئة بهدف حمايتها من كل ما تتعرض له من صورة الاعتداء التي تصيب قدرتها على العطاء المتجدد، أو تصيب توازنها أو تعرضها للتلوث مع إخضاع كل أساليب الحماية عند الاختبار للمعايير الاقتصادية.

إن اقتصاد حماية البيئة يعني ترشيد استخدام الموارد الطبيعية للحيلولة دون تلوثها والحفاظ على توازنها عن طريق التخصيص الأمثل للموارد ووضع السياسات والتصورات الوقائية أكثر من العلاجية[4].

1- محمد عبد البديع، " اقتصاديات حماية البيئة"، مجلة مصر المعاصرة 1990، ص :6.

2– فرج عزت، أبعاد التنمية الاقتصادية، مطبوعات جامعة عين شمس، القاهرة، 1994، ص: 39.

3- سعيد المهيلمي، " ثلاث مشكلات اقتصادية معاصرة"، مطبوعات جامعة المنصورة، مصر، 1995، ص:110.

4 - سعيد ثابت، " الضوابط البيئية وأثرها في التنمية"، الأهرام الاقتصادي، 1999.

2-2- دور الاقتصاد في مجال حماية البيئة:

إن مشكلات البيئة هي في الأساس مشكلات اقتصادية،تختص العلوم الاقتصادية بمعالجتها، فالانفجار السكاني مثلا هو في جوهره مشكلة بيئية حيث الاختلال بين البشر وموارد الطبيعية، أو الاختلال بين الطلب والعرض مما يترتب عنه مشكلات الفقر والمجاعات والأزمات والحروب فالتلوث البيئي[1] .

2-3- الفكر الاقتصادي في مجال حماية البيئة:

لقد بدأ الاهتمام بقضايا البيئة منذ القرن الثامن عشر ويمكن تلمس ذلك في أفكار المدرسة الكلاسيكية، فالاقتصادي " دافيد ريكاردو" في نظريته عن الريع و" روبرت مالتوس" في نظريته عن السكان حذرا عن محدودية الموارد في مواجهة التزايد السكاني ويعتبر ذلك في العرف الاقتصادي أول تحذير اقتصادي وعلمي من استنزاف الموارد الطبيعية وما يترتب عنه من مشكلات بيئية.

ثم واصل اقتصاديو القرن التاسع عشر اهتمامهم بشؤونه البيئية، حيث أشار " جيفس" إلى أن التقدم الصنايع قد أدى إلى استخدام مكثف للفحم، ونبه إلى أن مخزون الفحم البريطاني محدود[2].

وفي القرن العشرين تعرض الاقتصادي" هيرولد هوتلنج" عام 1931 لمختلف القضايا البيئية المثارة اليوم على الساحة الدولية.

وفي عام 1932 ظهر أول تحليل اقتصادي لظاهرة التلوث البيئي من خلال ما قدمه الاقتصادي الانجليزي" بيغو في دراسته عن اقتصاديات الرفاهية، حيث يرى أن الرفاهية إذا تحققت في مجتمع فإنه تمت على حساب مجتمع آخر[3] .

1- محمد عبد الصبور، " التنمية الاقتصادية"، دار النهضة للنشر، القاهرة، 1996، ص: 38.

2- فرج عزت، أبعاد التنمية الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص: 128.

3 - فرج عزت، أبعاد التنمية الاقتنصادية" مرجع سبق ذكره، ص :128

وفي عام 1969 ظهرت دراسة أعدها الأمريكيان " آير وكناس" عن التلوث، ونبهت إلى أن " كل مدخلات العملية الإنتاجية لا تتحول بكاملها إلى مخرجات بل يتخلف منها ما يسمى بمخلفات الإنتاج، كما أن المنتجات النهائية لا تستخدم بالكامل في عمليات الاستهلاك بل يتخلف عنها ما يعرف بمخلفات الاستهلاك".

وتقترح هذه الدراسة استخدام هذه المخلفات بطريقة مثلى وأكفأ من طريقة التخلص منها وذلك بإعادة استخدامها في الإنتاج أو ما يعرف بطريقة تدوير المخلفات[1].

وقد واصل الفكر الاقتصادي خلال العقود السابعة والثامنة والتاسعة من القرن الماضي إهتمامه بشكل متزايد بمختلف قضايا البيئة وسبل حمايتها، فلاشك أن موضوع الاضطراب استمر إلى بداية قرننا الواحد والعشرين وهو يعرف اليوم معضلة بيئية عززت حماية البيئة واحدة من كبريات معضلات التنمية الإقتصادية المتزامنة في بلادنا.

1– المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، " الإنسان- البيئة- التنمية"، أعمال الحلقة الدراسية عن الظروف البيئية وعلاقتها بخطط التنمية، الخرطوم – السودان، 1972، ص: 144.

2- عزوز كردون، محمد الهادي لعروق، " البيئة في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص: 53.

المطلب الثالث: الإهتمام الدولي بقضايا البيئة

تلقى المشكلات المرتبطة بالبيئة اهتماما يتزايد يوما وراء يوم على المستوى الدولي بتزايد مخاطر التلوث البيئي واتساع مفهوم البيئة كذلك.

فعلى مستوى الدول أنشئت وزارات ومجالس عليا وأجهزة متخصصة أوكل إليها أمر البيئة وصدر فيها العديد من التشريعات ذات الطابع الإلزامي.

وعلى المستوى الدولي صيغت العديد من الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات لحماية البيئة وأصبح التعاون الدولي في موضوع البيئة أمرا حتميا خاصة المناطق المشتركة كالبحار والمحيطات والفضاء.

1- جهود العالم في مواجهة مشكلات البيئة.

إن هذا الاهتمام بموضوع البيئة أدى بالأمم المتحدة إلى تبني الموضوع والاهتمام به فكان أن انعقد أول مؤتمر دولي للبيئة تحت رعايتها في " ستوكهولم" (السويد) في 5 جوان 1972 والذي نتج عنه إنشاء برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ويجري الاحتفال سنويا منذ ذلك التاريخ بتاريخ انعقاد هذا المؤتمر كيوم عالمي للبيئة [2] .

ولقد كان كذلك للتقرير الذي أعدته اللجنة العالمية لشؤون البيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة والذي عكس القلق المتزايد على مصير البشرية والذي يعتبر أهم وثيقة حول البيئة في القرن العشرين والذي من جملة ما أبرز:

- إن مشكلات البيئة والاقتصاد مرتبطة ببعضها ارتباطا وثيقا كالتلوث والمديونية والانفجار السكاني.

- إن النفقات المخصصة للتسلح في يومين مثلا، تكفي لتسديد نفقات عام كامل في تطبيق خطة الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

هذا التقرير كان سببا في انطلاقة جديدة ومزيدا من الاهتمام تجسد في مؤتمر" لاهاي" في مارس 1989 الذي حرس زهاء الـ 23 رئيس دولة على حضوره، ثم التأكيد فيه على مطالبة الدولي المتقدمة بالحد من الصناعات التي تضر بالجو.

وفي مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية الذي انعقد في جوان 1992 بريو دي جانيرو والذي سمي بقمة الأرض صدرت توصيات عديدة نذكر منها:

- ضرورة سن تشريعات فعالة بشأن البيئة وأن تضع الدولة قانون بشأن المسؤولية والتعويض لضحايا التلوث.
- ضرورة التعاون الدولي في كل شؤون البيئة.
- الاتفاق على حماية الكائنات الحية.
- تخفيض غاز ثاني أكسيد الكربون الذي أدى إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض.

2- جهود الجزائر في ميدان البيئة:

يعود الإهتمام بقضايا البيئة في الجزائر إلى الثمانيات، ذلك أنه فور استعادة الاستقلال اختارت الجزائر التنمية المخططة التي مكنتها من إرساء قاعدة اقتصادية صلبة حيث انتشرت المصانع ف يكل أرجاء البلاد ورغم فخر كل جزائري بهذه القاعدة الاقتصادية غلا أن هناك ملاحظة لا بد من ذكرها وهي أنه بسبب تغليب الجانب السياسي على الجانب الاقتصادي فإنه بالنسبة للتوطن الصناعي غلبت في بعض الأحيان التكلفة الحالية على التكلفة المستقبلية، ذلك أن هناك مصالح أقيمت في مناطق تسبب ولا تزال في كوارث طبيعية انعكست سلبا على الإنسان والطبيعة.

ولم يهتم بشكل رسمي ومؤسساتي بمشكلات البيئة إلا في بداية الثمانينات، حيث تم في مارس 1983 وضع قانون عام متعلق بالحث على حماية البيئة والمحميات.

في أفريل 1985 ذكر في جلسة حكومية أن الوحدات الصناعية الملوثة للمدينة تنتمي إلى 13 فرع صناعي وإنتاجي منها[1]:

- الاسمنت - الجلود – المناجم
- السكر. – المواد الدسمة. – البيتروكيمياء...

وقد صودق في نفس الجلسة على برنامج تمحور حول أربعة محاور هي[2]:

1) إجراءات ذات صبغة عامة:

- وضع شبكة وطنية لمراقبة مصادر التلوث وللحراسة المستمرة لحالة البيئة.
- تنفيذ القانون المتعلق لحماية البيئة.
- إنشاء سلك للمفتشين والمراقبين للبيئة.
- انجاز ثلاثة مخابر جهوية لتحليل البيئة.

2) إجراءات لتخفيض التلوث الصناعي:

- تعيين الوحدات الصناعية التي يجب أن تجهز بالوسائل المضادة للتلوث.
- وضع جهاز وطني لإزالة النفايات والمواد السامة والوحل المكون للرواسب .
- وضع أجهزة تسيير للمناطق الصناعية .

1- الدليل الاقتصادي الاجتماعي للجزائر، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 1987 ، ص: 115.
2- نفس المرجع السابق، ص: 115.

2) إجراءات لتخفيض التلوث البحري:

- إستخدام وانجاز محطات تطهير مياه المراكز الحضرية والسياحية والساحلية.
- - تقوية القدرات الوطنية للتدخل ضد التلوث البحري الطارئ.

3) إجراءات لتقليص التلوث الضار في الوسط الحضري:

- إستعمال غاز البترول الممبع كوقود.
- تحويل الأنشطة الملوثة إلى المناطق الصناعية.
- لقد حقق هذا البرنامج القليل، إذ لم يكن الاهتمام بالبيئة في الثمانينات قويا، غير أنه في التسعينات حقق الاهتمام بالبيئة قفزة نوعية، حيث خلقت التعديدية السياسية مجالا وفضاءا، وظهرت جمعيات البيئة والدفاع عن الفضاء الأخضر، كما أنه ظهرت متاعب بيئية حقيقية أصبحت تشكل خطرا على حياة الإنسان كمصانع الاسمنت والمصانع الكيماوية ...
- ولهذه الأسباب ثم:
- إنشاء على مستوى وزارة الداخلية مديرية عامة للبيئة، خصص لها على سبيل المثال في سنة 1996 حوالي 0.23 من الاعتمادات المخصصة لوزارة الداخلية[1].
- تخصيص كتابة دولة للبيئة في جوان 1997، وهذا أعطى دفعا لمسألة البيئة في الجزائر توج في ماي 1998 بإنشاء صندوق وطني لحماية البيئة.
- إنشاء في بداية سنة 1997 مجلس أعلى للبيئة يضم ممارسين ومهتمين وباحثين جامعيين لإعطاء دفع ووضع الاستراتيجيات اللازمة في ميدان البيئة والمحافظة عليها .

1_قانون المالية لسنة 1996

إن اهتمام الجزائر بموضوع البيئة تجاوز الإطار الوطني لينصرف أكثر كذلك إلى الانضمام إلى كل المجهودات الدولية الواعية بمخاطر تلوث البيئة ونذكر في هذا الصدد أهم المجهودات:

- الإنضمام والموافقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني الجفاف والتصحر وخاصة في إفريقيا وذلك عام 1996.
- الانضمام والموافقة على الاتفاقية المتعلقة بالصندوق الدولي للتعويض عن أضرار التلوث البيئي عام 1998.

كما إنصرف هذا الإهتمام إلى المشاركة في العديد من المؤتمرات واللقاءات الإقليمية والدولية ذات الشأن البيئي.

المبحث الثاني: المشاريع الصناعية وأبعادها البيئية.

تحتل الصناعة مركزا حيويا في اقتصاديات المجتمعات الحديثة، وتعد محركا لا غنى عنه من محركات النمو، وهي كذلك أساسية بالنسبة للبلدان النامية، إذ من خلال قطاع الصناعة يمكن أن توسع قاعدتها الإنمائية، وتلبي احتياجاتها المتزايدة...

يعتبر القطاع الصناعي قطاعا ديناميكيا سريع التطور، ولكن هذه الديناميكية والسرعة يترتب عليها آثار وانعكاسات جمة على المحيط البيئي، إذا لم تتخذ التدابير اللازمة للحد أو التقليل من هذه الآثار، ولعل من هذه التدابير أخذ البعد البيئي بعين الاعتبار في رسم المشاريع الصناعية.

بما يدمجها ضمن دائرة التنمية المستدامة فهي الوسيلة المثلى لتقييم الانجازات السابقة في مجال التنمية وتسطير البرامج اللاحقة لتفادي أخطاء الماضي وتصحيحها[1].

المطلب الأول: تصميم برامج التنمية وأثرها على تدهور البيئة

إن أسلوب تقييم الآثار البيئية لا يشكل أساسا للحفاظ على البيئة فحسب وإنما يكون منطلقا للتشريعات البيئة الإنمائية أيضا، كاختيار موقع المشروع الصناعي مثلا، وذلك باتخاذ القرار بما يتطلب وضع مبادئ توجيهية للعملية من جهة، وتوضيح منهجية خطوات تقدير أثار التلوث على البيئة من جهة أخرى.

يتم تقييم الآثار البيئية بأكبر قدر من الفعالية، حيث تتوفر نتائجه في مرحلة مبكرة من عملية إعداد المشروع حتى ولو كانت نتائجه أولية. ففي ذلك الوقت يمكن إجراء دراسة واقعية لبدائل قد تكون مرغوبة من وجهة النظر البيئية(المواقع المختارة، التكنولوجيا المعتمدة) ووضع خطط لتنفيذ

[1] كمال ديب,دور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة,الجزائر2008,ص:89

وتشغيل المشروع تعالج القضايا البيئية البالغة الأهمية بأكبر قدر من فعالية التكاليف. أما في المراحل اللاحقة فإن إجراء أي تغيير رئيسي في تصميم المشروع أو إختيار بديل من بين البدائل المقترحة أو اتخاذ قرار بعدم المضي في تنفيذ المشروع على الإطلاق فيصبح باهض التكلفة، كما أن تأخير تنفيذ مشروع بسبب عدم دراسة القضايا البيئية أثناء وضع تصميم المشروع يعتبر أكثر تكلفة.

1- مفهوم تقييم الآثار البيئية:

إن مفهوم تقييم الآثار البيئية يرتكز على محورين :

* فعل النمو المستهدف من جهة، والنظام الاقتصادي- الاجتماعي المتأثر بهذا الفعل من جهة أخرى، حيث أن الفعل المستهدف سينتج عنه تأثيرات في شكل عمليات (كالتصحر أو انبعاث الغبار...) وهذه العمليات سيكون لها تأثيرات على الصحة العمومية، وعلى رفاهية الإنسان سواء كان ذلك بشكل مباشر أو عن طريق التدهور الذي سيحدث في الأنظمة الايكولوجية لأن من أهم الأهداف التنمية الشاملة هو تحسين ظروف السكان العاديين وليس زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط[1].

* الانتقال من رصد الآثار إلى تقييمها، إن هذه العملية تتضمن تحويل المعلومات الوصفية من قيم مادية إلى معلومات متكونة من قيم هدفية، والتي تعبر حينئذ على درجة أهمية هذه الآثار بالنسبة لاتخاذ القرار.

- تنوع العوامل التي يجب دراستها.

- الصعوبة في تحديد قيم مختلف أنواع الآثار.

[1] عثمان عثمان، قياس التنمية البشرية، مركز دراسات الوحدة العربية,بيروت,1995,ص:.109

2- أهداف تقييم الآثار البيئية:

هناك عدة مناهج وأساليب لإجراء تقييم الآثار البيئية، ويبدو أن هناك اتفاقا عاما حول جملة من النقاط بين مختلف الطرق:

- أن يكون الأفق الزمني معتبرا.
- توسيع المجال المكاني خارج منطقة التأثيرات المباشرة للمشروع.
- الدراسة بعناية لمختلف بدائل المشروع، وكذلك دراسة الاستعمالات البديلة للموارد الطبيعية المخصصة للمشروع محل الدراسة.
- أن هذا الأسلوب يسمح بالتكلف بمصالح فئات المجتمع، وذلك بتشجيع الإعلام العمومي حول تأثيرات المشروع، والمناقشة الإنتقادية حولها.

ويعتبر المرجع الأساسي للتقييم البيئي أن إشراك المجتمعات المحلية مسألة هامة لفهم طبيعة ومدى الآثار التي من المتوقع أن يسفر عنها المشروع، ولا سيما الآثار الاجتماعية [1] ، ولتقييم مدى ملائمة وتقبل شتى الإجراءات التي يعكس اتخاذها لمنع هذه الآثار أو تخفيفها، أو لتعويض الفئات المتأثرة عن الآثار التي لا يمكن تجنبها.

كما أن إشراك المجتمعات المحلية مفيد في تحليل توزيع تكاليف المشروع ومنافعه.

وعلاوة على ذلك، فإن بذل جهود حقيقية لتزويد الجمهور العام بمعلومات عن المشروع المعني، والسعي لحصول على ردود فعله واقتراحاته من شأنه أن يزيد من درجة تقبل المشروعات، واحتمالات مساندة الجمهور لها.

1 – عزوز كردون، محمد الهادي لعروق، " البيئة في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص: 113

إن هذه الأساليب تسمح بإعادة النظر في تصاميم المشاريع بناءا على تأثيراتها المحدثة على البيئة، وبالتالي تجنب اتخاذ القرارات الموجهة تبعا للاعتبارات الخاصة لمر المتعاملين العموميين[1] . إن تقييم الآثار البيئية قد يظل هو الأسلوب البيئي الغالب في التخطيط بالنسبة للمستقبل المنظور، إلا أن لهذا الأسلوب عيبان رئيسيان هو أن هذه التقييمات تتم على أساس جزئي قطاعي مما يلغي في كثير من الحالات النظرة الشاملة المتكاملة (مثل استخدام المتعددة للموارد الطبيعية، والقدرة على البحث في إقامة نظم مشتركة لجمع النفايات ومعالجتها والتخلص منها) وبالمثل فإن استغلال مشروع معين للموارد (الطاقة المواد الأولية) بما يتعارض مع الاحتياجات الإقليمية الشاملة قد تظل دون تقييم.

إن التقييم البيئي الإقليمي أو القطاعي يمكن أن يوفر الوقت والجهد للتقييمات البيئية لمشروعات محددة يزمع تنفيذها في نفس المنطقة أو في القطاع، وذلك من خلال تحديد القضايا البيئية والبدء في جمع البيانات الأساسية وتجميع البيانات الموجودة بالفعل، أو وفي حالات معينة من خلال تقرير عدم الحاجة إلى إجراء تقييم بيئي للمشروع المحدد.

كما أنه من بين مزايا أهداف التخطيط الإقليمي:

- تكوين أدوات تخطيط تساعد في تحديد المشروعات السليمة بيئيا.

- تسهم في وضع استراتيجيات تتقيد بأن تأخذ في الاعتبار مجمل الآثار الناجمة عن مجموعة من المشروعات التي يجري تنفيذها.

- كما أنها تساعد في إعداد المشروعات عن طريق مساندة خطط وتصاميم المشروعات التي تكون حساسة للآثار التراكمية، والعلاقات الترابطية، والتفاعلات، والمنافسة على الموارد الطبيعية والاجتماعية والحضارية.

3- ربط المشاريع بالبرامج:

إن مراعاة الجانب البيئي عند تصور مشاريع التنمية يفترض شكلا للتكامل الأفقي لمختلف المشاريع والتي تتموضع في نفس الموقع.

إن هذا التكامل يمكن أن يدعم وفق عدة أشكال:[1]

- وسائل التدخل القانونية حول تنظيم المجال، وكذلك انبعاث المنتجات الملوثة.
- البحث عن اتفاق بين الشركاء العموميين والخواص، ينتهي بتوجيهات لا تكون مفروضة على أي طرف، ولكنها تعبر عن نوع من الإجماع بين مختلف الشركاء.

غير أنه يوجد انتقاد وجيه لهذه الأشكال من التكامل، ذلك أنه لا يمكنها أن تأخذ بالاعتبار وبشكل جيد وكامل مختلف الانشغالات التي يفرضها الجانب البيئي، أنها تعني بالتنسيق والتوافق, ولا تهتم بتصور مشاريع التنمية. وبهذا يكون لزاما الانتقال من التنسيق والتوافق، ولا تهتم بتصور مشاريع التنمية. وبهذا يكون لزاما الانتقال من التنسيق إلى التعاون، هذا الأخير هو المتعلق بمفهوم البرنامج، حيث هدفه ضمان تصور متكامل لمختلف المشاريع.

إن إدماج المشاريع ضمن برامج مختلفة من حيث طبيعتها هو أساسا إدماجها ضمن برامج مجانية أو برامج عمل متعددة التنظيمات، أن هذا الأمر يجب أن يضمن إدماج هذه البرامج وفي نفس الوقت ضمن نسيج النشاطات الموجودة حاليا، والأعمال الجديدة المرتقبة، وكذلك ضمن النظام الاجتماعي، الاقتصادي، الذي سيسود مستقلا، فلا يخفى أن الاستدامة تعني إلى تكنولوجيات أنظف وأكفا في استهلاك الموارد وتدوير النفايات وتعمل مع النظم الطبيعية أو تساندها[2].

1_ فرج عزت، " أبعاد التنمية الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص: 150.

[2] _ كمال ديب، مرجع سبق ذكره، ص 46.

إذ لا بد على النظام الاجتماعي- الاقتصادي أن يجعل العمل التخطيط يتصدر قائمة اهتماماته، حيث أن يعتبر كعملية دائمة للتكييف والملائمة، التي تسمح بإعادة تقييم الأهداف والبرامج، وتسمح بالبحث عن الإبقاء والاحتفاظ بأكبر عدد من الاختيارات الممكنة.

المطلب الثاني: السياسات البيئية والتلوث الصناعي.

تراوحت السياسات البيئية بين خلق الحوافز، أي إشراك الأطراف المتعاملة مع العناصر البيئية في حمايتها بربط مصالحهم الخاصة بتنفيذ إجراء حماية البيئة، وبين الحضر والمنع في بعض الحالات، وفيما يلي أهم هذه السياسات وبعض جوانب العقود فيها:

1) سياسة بيع حقوق الملكية وخلق سوق لاستخدام الموراد البيئية:

وتتمثل في تحديد الحقوق على ملكية الأصول البيئية مما يسمح بإبرام العقود بين ملاك الأصول البيئية من جهة والمؤسسات الملوثة من جهة أخرى، مما يرغم الملوث بتعويض صاحب الأصل البيئي لقاء الأضرار التي يسببها التلوث، والقصد هنا من تحديد حقوق الملكية على الأصول البيئية لا يقصد بالضرورة الملكية الخاصة، فقد تكون جماعية أو عامة أيضا، هناك تحفظات عديدة حول فعالية السياسة وكفاءتها في منع التلوث نظرا:

- تعدد مصادر التلويث وتعدد الأطراف المتضررة من التلويث تجانسا.
- صعوبة تحديد حجم الأضرار ومصادرها.
- عدم مرونة هذه السوق الجديدة، سوق التلويث.

مما يجعل إبرام العقود بين الأطراف المتعاملة في هذه السوق عملية صعبة وتحتاج إلى دعم.

2- السياسة الضريبية:

هناك دعامة رئيسيو للتنمية المستدامة تتلخص في مبدأ المسؤولية,ومبدأ الحيطة ومبدأ يدفع من يلوث ويفهم من هذه الأخيرة تحميل الملوثين التكاليف الناجمة عن نشاطاتهم المضرة بالبيئة[1].

وهي أن تقوم الحكومة بفرض الرسوم على كل وحدة من وحدات التلويث والتي تفشل المؤسسة في معالجتها قبل إلقائها في الطبيعة. وبالتالي تتحول التكلفة الخارجية إلى تكلفة داخلية.

وما يعيب على السياسة الضريبية:

- صعوبة تقدير الضريبة نظرا للتعقيدات التي لا تزال مطروحة على مستوى قياس أضرار التلوث بسبب نقض المعلومات.
- حتى في حالة توافرب المعلومات فإن هذه السياسة كثيرا ما تصطدم بالبيروقراطية والإدارة الفاسدة.
- وحتى في حالة نجاح الحكومة في استحصال هذه الضرائب بكفاءة فقد تنفق مبالغها في مجالات أخرى، في غير معالجة التلوث البيئي. وكثيرا ما يحتج دافعوا ضرائب البيئة حول هذه المسالة في انتقادهم للضرائب البيئية[2]

3- سياسة منح الإعانات الحكومية:

وذلك عن طريق قيام الحكومة بتقديم إعانة مباشرة عن كل وحدة تلويث تقوم المؤسسة بمعالجتها قبل إلقائها في الموارد البيئية: ولكي تقوم الحكومة بتقديم مثل هذه الإعانات فهي مضطرة

[1] _ كمال ديب,مرجع سبق ذكره,ص:47.

[2] عزوز كردون، محمد الهادي لعروق، " البيئة في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص: 114.

إلى زيادة مواردها، ومن المحتمل جدا أن يتم ذلك برفع المستوى العام للضرائب، ثم أن تقديم الإعانات تتطلب تقديرا دقيقا لتكاليف أضرار ومعالجة وحدات التلوث بالإضافة إلى احتمال اصطدام مثل هذه السياسة بالبيروقراطية والإدارة الفاسدة، مما يعطي فرصة لتحويل بعض الإعانات إلى جيوب القائمين على تقديريها ومنحها.

حتى لو حققت هذه السياسة بعض النجاح في التقليل من التلويث إلا أنها تبقى فاشلة كإجراء لتحويل التكلفة الخارجية إلى تكلفة داخلية، حيث أن هذا الأسلوب يعني أن الأطراف أخرى- لا علاقة لها بالتلويث- ستتحمل كلفة التلويث، وهذا لا ينسجم مع مبدأ الاقتصادي العام: الملوث- الدافع بالتالي لان يؤدي إلى تصحيح الأسعار.

4) سياسة التحديد والمنع:

عادة ما تلجأ الحكومة إلى إصدار قوانين تمنع منعا باتا إلقاء بعض النفايات التي تعتبر ذات خطورة عالية عل الإنسان، مثل المخلفات النووية. أو تلجأ الدولة أحيانها إلى تحديد السقوف العليا للتلويث المسموح به، مثل تحديد 50% مع/ م ^{3} من الجزئيات العالقة في الهواء التي تلقيها مصانع الإسمنت، ونجاح هذه السياسة تتوقف على وجود لهذه الصناعات وعلى وجود إمكانية لمعالجة هذه النفايات بتكاليف معقولة، أما نجاح سياسة تحديد السقوف العليا لتلويث فتتوقف على تطوير أجهزة الرقابة وسلامة الجهاز الإداري القائم على تنفيذ هذه السياسة.

5) بعض السياسات الأخرى:

- قيام الدولة باحتكار إنتاج بعض السلع والخدمات التي يترتب عليها طرح نفايات ذات خطورة عالية.

- استخدام بعض الأدوات السياسية النقدية مثل تقديم القروض الميسرة من أجل تنفيذ معالجة النفايات.

- استخدام بعض أدوات السياسة التجارية وذلك بقيام الحكومة بالإعفاء أو التخفيض الجمركي على استيراد المعدات والأجهزة الخاصة بمعالجة الملوثات والتكنولوجيا النظيفة .

- تشجيع الحركة الجمعوية المناهضة للتلويث وتدهور الأنساق البيئية وتبرز أهمية هذه الجمعيات عندما يتعلق الأمر بالموارد البيئية التي يصعب إخضاعها لنظام الملكية مثل (الهواء، مياه البحر، الأنواع المختلفة من الحيوانات والطيور.....).

ومما لا شك فيه أن السياسة المثلى لمواجهة المشكلات البيئية عادة ما تكون توليفة من كافة هذه السياسات المذكورة: القوانين الرادعة والضرائب والإعانات وبعض أدوات السياسة النقدية والسياسة التجارية وقيام الدولة بإنتاج بعض السلع والخدمات التي تتميز بطرح أنواع خطيرة من الملوثات بالإضافة إلى تحفيز على قيام سوق لاستعمال الموارد البيئية وكذا تشجيع الحركة الجمعوية لحماية البيئة .

كما أن نجاح مثل هذه السياسات تتوقف إلى حد كبير على وجود بيئة اجتماعية وسياسية سليمة، ونقصد بذلك، وجود إرادة سياسية للتكفل بمشاكل البيئة، وعي بيئي منتشر، وجود إدارة سليمة، سيادة القانون والشفافية في تحصيل وإنفاق الموارد المالية للدولة، وهنا يبرز ضرورة وجود نظام

سياسي مساند يضمن مشاركة فعالة للمواطنين في اتخاذ القرار[1]، كما أن الصعوبة المشتركة في إعداد وتطبيق هذه السياسات المذكورة خصوصا تلك التي تقوم على خلق سوق لاستخدام الموارد البيئية وكذا السياسة الضريبية والإعلانات الحكومية، تتطلب التقدير الدقيق لأضرار ومعالجة التلوث البيئي، أي ترجمة أضرار التلوث إلى قيم مالية.

[1] _المجلس العالمي للبيئة والتنمية، تقرير مستقبلنا المشترك 1987.

المبحث الثالث: التنمية البشرية والسلامة البيئية في الجزائر.

المطلب الأول: الإطار الاجتماعي والاقتصادي.

تشتمل التنمية الاقتصادية على عدة عوامل من إنتاج وتوزيع .. غير أن الأنماط الاقتصادية تختلف باختلاف الاقتصاديات واندماجها العالمي، حيث تستمر توجيهات التكامل في سيناريو السياسة أولا والاستدامة أولا ، مما يعكس الدور المتعاظم لرأسمال البشري والطبيعي في تحديد عافية الاقتصاد ،والجزائر كغيرها من الدول تواجه أزمة إيكولوجية كبرى تهدد الصحة والسلامة العمومية ودوام الأنظمة البيئية الهشة للتنمية المستدامة للبلاد وقدرة الأجيال الصاعدة للتوفر على الموارد الضرورية لتلبية حاجاتهم الاقتصادية والاجتماعية[1]، فكوكب الأرض كما قلت سابقا لم نرثه من أجدادنا وإنما تنظر إليه على انه مستعار من أبنائنا، وعودة للواقع نلاحظ أن تدهور التربة والندرة المتزايدة للموارد المائية أدى إلى فقدان الغطاء الغابي وبالتالي إلى إفقار التنوع البيولوجي، وأدت التغيرات المناخية على المدى الطويل بتأثيرها على الأمطار، إلى دوام الفقر وتقليص النمو الاقتصادي المستدام المرجو ضمن دائرة التنمية المستدامة، حيث مسّ ضعف معالجة المياه المستعملة وانتشار النفايات الحضرية والتلوث الجوي ومختلف أنواع التلوث الصناعي، بطريقة أثرت على صحة المواطن وضغطت سلبا على مؤشرات التنمية، مما رتب على ذلك انعكاسات ضارة على المجموعات ذات الدخل الضعيف، التي تعيش على الهامش في البيوت القصديرية أو في المناطق الفقيرة ، كل ذلك دفع الجزائر إلى المصادقة على إستراتيجية التنمية والبيئة في شكل التزام داخلي كما تبنت الجزائر توصيات قمة الأرض التي عقدت في ري ودي جانيرو في جوان 1992، والأمر نفسه بالنسبة لبلدان المغرب العربي مع الإختلاف في بعض التفاصيل، وهي في مرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق حيث وجدت فيها فرصةً

[1] التقرير الوطني حول وضعية البيئة في الجزائر، سنة 200 ، ص: 5.

لإدماج العناصر الأساسية للتنمية المستدامة في إطار سياستها للإصلاح الاقتصادي، وبالفعل، تأكدت الفكرة القائلة بإمكانية مساهمة النمو الاقتصادي في حماية البيئة وذلك بصفة تدريجية منذ عقدين، إذ لا يمكن الفصل ين الاقتصاد والبيئة ومن ثمة فأحسن الطرق هو تحديد الحد الأمثل للتأثير[1]. فالتنمية البشرية تتعلق بالبشر كما تتعلق بطرح الخيارات الحقيقة أمام الناس وتوفر الحريات الملموسة التي تمكنهم من ممارسة حياة يشعرون نحوها بالتقدير، نعم لقد تسارع النمو الاقتصادي وهو شرط للتنمية المستدامة لتقليل الفقر لكن الاخبار السيئة هي أقوى حيث أصبح العالم يتسم بعجز عميق وبتفاوت مرعب بين من يملك ومن لا يملك، فسيكون تغير المناخ أهم القوى المحددة لمؤشرات التنمية البشرية في هدا القرن ولكن لن يكون احد بمنأى من عواقبه حيث تتشكل العلاقة بين تغير المناخ ومؤشرات التنمية على أساس الاختلافات قي التأثيرات المناخية المحلية والاختلافات في قدرات التوافق الاقتصادي وخيارات السياسات العامة ، وعليه وجب التركيز على التخطيط المناخي كخلفية للتنمية فالأجيال اللاحقة ستجلس في ظل الأشجار التي غرسها الأجيال السابقة فالعلاقات بين الظروف البيئية والازدهار الإنساني، علاقات جد معقدة، والتنمية هي جزء منها وظيفة تتوقف على قدرة البيئة على تقديم تشكيلة من الموارد والخدمات والإبقاء عليها في المستقبل، فالتنمية المستدامة عملية تصمم فيها كل السياسات بحيث تؤدي إلى التنمية المستدامة اقتصاديا واجتماعيا، وبيئيا[2].

لقد أدى تدهور البيئة والظروف البيئية السيئة إلى تدهور صحة وعائدات السكان الأكثر حرماناً، حيث للتموقع ضمن منطقة التنمية المستدامة كان من الضروري للجزائر، أن تشرع في بناء إستراتيجية وطنية للبيئة تمتد لخمس سنوات، مفيدة للبيئة وللتنمية المستدامة تقدم على ثلاث محاور[3]:

[1] _ دوناتو رومانو" الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا 2003، ص: 46.

[2] _ رواء زكي يونس الطويل,مرجع سبق ذكره,ص:73.

[3] _ جريدة الشعب –الجزائر- 18 جوان 2002 ، ص: 03.

- إنعاش النمو الاقتصادي انطلاقاً من قاعدة مهيكلة قصد تقليص الفقر وخلق مناصب الشغل.
- الحفاظ على الموارد الطبيعية الهشة والمحدودة (الماء، الأرض، الغابات، التنوع البيئي....) من أجل تنمية مدعمة على المدى الطويل.
- تحسين الصحة العمومية للمواطن من خلال تسيير أفضل للنفايات، وتطهير الملوثات الهوائية.

ويندرج مخطط العمل الوطني للبيئة والتنمية المستدامة ضمن إطار استراتيجي خماسي، يهدف إلى تخفيف آثار تدهور البيئة على مختلف الأوساط، وتطابق الانتقال الاقتصادي مع " الانتقال البيئي " وإرساء الجزائر على طريق التنمية المستدامة.

ويقترح تدعيم الإطار القانوني، بناء طاقات مؤسساتية ناجعة وإدخال أدوات اقتصادية ومالية وتحسين الإدارة البيئية لدعم برنامج الاستثمارات ذات الأولوية (2001-2004) والسماح بإنجازها في أفضل الظروف والأمر نفسه بالنسبة لبرامج الاستمارات (2004_2009)، فلقد جاء البرنامج الوطني للبيئة والتنمية المستدامة لبلوغ الأهداف النوعية المنوطة بالإستراتيجية[1]، وهنا نقف على بعض المؤشرات المهمة الآتية:

أ- التنمية البشرية:

1- **نمو متزايد:** تشير مؤشرات التنمية البيئية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية لـ 2005 بأن 17% من سكان الجزائر يعيشون تحت مستوى الفقر، وهناك أكثر من 2% يعشون بأقل من دولار في اليوم[2] رغم بذلها جهودا جبارة لبلوغ نسبة نمو عالية، لكن النمو الاقتصادي من وجهة نظر التنمية المستدامة لن يكون مقبولا كما دلت عليه الإستراتيجية المتبناة إلا إذا كان مرفقا بتوزيع عادل للثروات المنتجة، وأدى بالمقابل إلى تضاؤل انتشار الفقر، وهو أكثر منفعة إذا كان ملازماً

3- التقرير الوطني حول البيئة، وزارة البيئة والإقليم، الجزائر، ص:21.

[2]- جريدة الخبر الجزائرية 13 فيفري 2006.

لتقليص الآثار السلبية على البيئة، فماذا عن الجزائر في سنوات 2001-2004 من وجهة النظر هذه؟، حيث نلاحظ أن الجزائر بدأت تسطر سياسات للاهتمام بهذا الموضوع حيث تبرز الإحصائيات المنشورة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات أن نسبة النمو تحسنت بصورة ملحوظة خلال السنوات المذكورة كونها انتقلت من 2.6 سنة 2001 إلى 6.8 سنة 2003 وإلى 5.2 سنة 2004.

ويعتبر هذا التحسن مشجعاً للاقتصاد الوطني، إذ لا يعود مرده لارتفاع أسعار المحروقات فقط بل وأيضاً إلى التحسن المسجل في قطاعات أخرى من الاقتصاد (الفلاحة، الأشغال العمومية والبناء، الخدمات) وهو مشجع أيضاً على الإبقاء على التضخم في مستوى ضعيف، وهو ما نلاحظه من خلال تتبع التوزيع القطاعي لناتج الدخل في الجزائر.

الجدول رقم 01 : التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج الداخلي.

	2004	2005	2006	2007	2008
(بملايير الدينارات)					
المحروقات	2 319,8	3 352,9	3 882,2	4 089,3	5 000,1
القطاعات الأخرى	3 384,4	3 716,7	4 146,3	4 686,1	5 397,2
منها: الفلاحة	580,5	581,6	641,3	704,2	722,8
صناعة المنتوجات الصناعية	390,5	420,1	444,4	463,7	483,0
بناء وأشغال عمومية	508,0	564,4	674,3	825,1	967,8

خدمات خارج الإدارة العمومية	1 302,2	1 518,4	1 708,4	1 910,7	2 189,3
خدمات الإدارة العمومية	603,3	631,9	677,9	782,4	1 034,3
حقوق ورسوم على الواردات	446,2	494,0	492,1	530,8	596,5
إجمالي الناتج الداخلي	**6 150,4**	**7 563,6**	**8 520,6**	**9 306,2**	**10 993,8**
(بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج الداخلي)					
المحروقات	37,7	44,3	45,6	43,9	45,5
القطاعات الأخرى	55,0	49,1	48,7	50,4	58,0
منها: الفلاحة	9,4	7,7	7,5	7,6	7,8
صناعة المنتوجات الصناعية	6,3	5,6	5,2	5,0	5,2
خدمات الإدارة العمومية	9,8	8,4	8,0	8,4	11,1
(التغير السنوي بالنسبة المئوية)					
المحروقات	24,1	44,5	15,8	5,3	22,3
القطاعات الأخرى	13,6	9,8	11,6	13,0	15,2
منها: الفلاحة	12,7	0,2	10,3	9,8	2,6
صناعة المنتوجات الصناعية	9,9	7,6	5,8	4,3	4,2
خدمات الإدارة العمومية	9,2	4,8	7,3	15,4	32,2

إجمالي الناتج الداخلي	17,1	23,0	12,7	9,2	18,1

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، مصلحة التخطيط والاستشراف، 2008..

ومنذ بداية سنوات التسعينات، انطلق في مسار تحول عميق للاقتصاد بهدف إيجاد اقتصاد سوق وإدماجه في الاقتصاد العالمي، فالدول المتقدمة تعمل خلال فترة طويلة على توجيه اقتصاديات الدول النامية نحو إنتاج مواد غذائية وغيرها من المنتجات الأولية في شتى القطاعات بما يتماشى وصالحها الاقتصادي، حيث اتجهت تلك الدول إلى تغيرات هيكلية في بنائها الاقتصادي عن طريق الاتجاه نحو التصنيع لتوسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه بما يضمن زيادة في الدخل وتحسن في مستوى المعيشة.

2- **أدوات التنمية البشرية** :

إذا كانت التنمية البشرية هي عملية توسع الخيرات المتاحة للناس، فإن أدوات قياسها تشتق من عملية التنمية في حد ذاتها ولقياس درجات الانجاز في هذه الأهداف ومن ثمة فهي تختلف من فترة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى ،غير أن مؤشر التنمية البشرية أداة اصطناعية لقياس التنمية، يشير إلى مستوى المعدل الذي بلغه كل بلد تحت ثلاثة أوجه أساسية للتنمية[1]:

- الحصول على المعارف.
- الحصول على الموارد
- العيش حياة طويلة وهنية، وبالنسبة للجزائر فإن مؤشر التنمية البشرية في تقدم منذ 1975 إلى 2001، وابتداء من هذا التاريخ عرفت نسبة نموه انخفاضاً منذ بداية التسعينات تقريباً ويعود ذلك إلى الإصلاحات التي باشرتها الجزائر آنذاك والتي ميزت تلك المرحلة.

[1] _ عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط : التنمية المستدامة ومعاييرها، الزيتونة للدراسات والبحوث العلمية، المجلد3، العدد1، الأردن، 2005، ص:254.

فالمؤشر الوحيد الذي تعرض إلى تدهور خفيف بين 1999 و2001 هو المعدل الخام للتموين، في الوقت الذي تحسنت فيه بقية المؤشرات بيد انه ومقارنةً ببلدان أخرى، تراجعت وضعية الجزائر من المرتبة 100 إلى 107[1]، فتطور عامل التنمية البشرية عامل ضروري للإقلاع الإقتصادي قصد تحقيق التنمية الإقتصادية، كما أن تحسن مؤشرات التنمية البشرية عامل مهم في وقف التدهور البيئي المتعاظم في بيئتنا المغاربية عامة والجزائر خاصة، ويمكن تتبع ذلك من خلال بعض القطاعات المهمة وكذا تتبع دخل الأسر الجزائرية في هذه القطاعات في السنوات الموالية لذلك التراجع.

الجدول رقم 02: دخل الأسر.

	2004	2005	2006	2007
	(بملايير الدينارات)			
الرواتب والجور/ بما فيها الاشتراكات اللإجتماعية	1 229,0	1 327,4	1 411,7	1 698,6
الفلاحة	51,0	70,6	75,3	89,5
الإدارة	595,0	632,4	681,5	797,2
قطاعات أخرى	583,0	624,4	654,9	811,9
مداخيل العمال المستقلين	1 329,0	1 723,0	1 900,7	2 176,0
دفع التحويلات	772,0	841,7	828,0	1 309,5
الدخل الإجمالي	**3 330,0**	**3 892,1**	**4 140,4**	**5 184,1**
الدخل المتاح	2 968,0	3 299,4	3 587,1	4 539,5

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، 2008.

[1] _ liberté économique, « situation financière de l'Algérie », 14/11/2000, p 4

3- إشكاليات التشغيل:

رغم القفزة النوعية التي نلمسها من خلال الإنعاش الاقتصادي إلا أن المعدل المسجل للبطالة بين 2000 و2001 زاد بنسبة ضعيفة إذ انتقل من 29 إلى 29.8، فنلاحظ أن البرنامج المذكور سمح بإيجاد 23.000 منصب عمل أكثر من ثلاثة أرباع منها مناصب دائمة، 56 % منها بفضل الفلاحة و19 % في قطاع السكن، ويشير الجدول أدناه إلى السكان النشطون في مختلف القطاعات بما فيهم السكان المدعون للخدمة الوطنية والمناصب غير المستقرة ، ذلك بإعتبار العمل حق كفلته مختلف الشرائع والقوانين واستخدمته الأمم المتحدة كمؤشر لقياس التنمية البشرية.

الجدول رقم 03: السكان العاملون، العمل والبطالة.

	2004	2005	2006	2007	2008
(بلآلاف: بإستثناء تعليمات مخالفة)					
السكان النشطون	9 780	10 027	10 267	10 514	10 801
الفلاحة	1 617	1 683	1 780	1 842	1 841
قطاعات أخرى	8 163	8 344	8 487	8 672	8 960
السكان المشغولون فعليا	5 981	6 222	6 517	6 771	7 002
الفلاحة	1 617	1 683	1 780	1 842	1 841
قطاعات أخرى	4 364	4 539	4 737	4 929	5 161
الصناعة	**523**	**523**	**525**	**522**	**530**
بناء وأشغال عمومية	980	1 050	1 160	1 261	1 371
الإدارة	1 512	1 527	1 542	1 557	1 572
النقل والإتصالات، التجارة والخدمات خارج الإدارة	1 349	1 439	1 510	1 589	1 688
العمل لمنزلي وآخرون	2 070	2 275	2 485	2 498	2 579

البطالون	1 729	1 530	1 265	1 245	1 220
(النسبة المئوية من السكان النشطين)	17,7	15,3	12,3	11,8	11,3

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، مصلحة التخطيط والاستشراف، 2008.

إن العودة ثانية إلى نمو دائم ضرورية أكثر من أي وقت مضى, حيث يمكن للقطاع الخاص أن يلعب دورا محوريا في تحقيق النمو وتنويع مصادر التشغيل[1]، فإذا كانت الدولة في البلدان النامية لعبت دورا هاما على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، فإنه في إطار العولمة تقلص دورها نتيجة ضعفها وقلة مواردها[2].

وستكون الإجراءات الجبائية الملائمة وتدعيم آليات الضمانات أمراً ضرورياً لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على نطاق واسع، بما يحافظ على البيئة ويستوعب اليد العاملة المتزايدة وذلك لضمان استقرار التوازنات الاقتصادية الكلية كضرورة للنمو، ويبقى أن مقاربة شاملة أمر ضروري أمام تعدد أهداف التنمية وسياستها المترابطة فمن الواضح أن الزيادة السكانية تؤدي إلى التعجيل في تدمير الموارد البيئية التي تدعم البقاء الإنساني[3]، وهنا تبرز ضرورة إنجاز سياسات تراعي هذه الحالة حيث، يلعب الإطار المؤسساتي دوراً كبيراً في تعميق الإصلاحات الاقتصادية وفي ترسيخ تنمية مستدامة ضمن مسار يستدعي تدخل مجمل المجتمع، وعلى الدولة أن تقدم التوجيهات التي تحتاج إليها الإدارات والهيئات ذات الصلة بهذه السياسات والمؤسسات ضمن الإستراتيجية المتبناة لأن سياق الإصلاحات الاقتصادية يفتح آفاقاً ممتازة لإدماج الاهتمامات البيئية لتحديد الاستعمال العقلاني لحقيقة

[1]_ اليونسكو، العولمة والتنمية المستدامة، البطاقة رقم2، ترجمة مركز البحث في الانثروبولوجيا، وهران، الجزائر،2003.

2- زويتر محمد، التنمية المستدامة في التحولات الإقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006، ص: 179.

3_ جون، شلينغ "تأملات في الديون والبيئة"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 29 العدد 02 يونيو 1992، ص :8.

الأسعار وآليات السوق ويفتح المجال الاقتصادي أمام الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية وتقليص الملوثات التي ينجم عنها آثار سلبية على البيئة.

ب- التنمية المستدامة والسياسات الحكومية.

1- مخططات العمل والسياسات المطلوبة.

إن التزام الجزائر الداخلي لتبني التنمية المستدامة، وتوجهها الخارجي بالانخراط في قائمة المهتمين بالمشاكل البيئية بخيارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد فبالرغم من الثروات الطبيعية التي يمكن تقديرها والاستثمارات المكثفة في الرأسمال البشري والمادي فإنه من الواضح أن الأسباب الأساسية للأزمة الإيكولوجية العنيفة التي تعيشها البلاد، هي أساساً ذات طابع مؤسساتي وترتبط بفقر السياسات المنتهجة في ميدان عقلنة استعمال الموارد الطبيعية وتهيئة الإقليم وفعالية النفقات العمومية وأنظمة الأسعار والاستثمارات الاقتصادية النوعية واشتراك السكان والمستعملين في مسارات اتخاذ القرارات ومشاركة القطاع الخاص وقدرة المؤسسات البيئية والتنسيق فيما بين القطاعات المختلفة ذات الصلة بموضوعها وبالتالي يتعين أن تجد الحلول الواجب تقديمها أفضل السبل لامتدادها في الإصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية الضرورية للبلاد بما يقلل من الإختلالات المسجلة في مختلف القطاعات وهنا نلاحظ أن تحرير الاقتصاد والمبادلات الدولية والإصلاحات الهامة للضرائب والأسعار وسعر صرف الدينار وتحقيق المساعدات، إجراءات إذا تمت على الوجه الأكمل ستؤدي إلى توليد آثار بيئية إيجابية، تحفظ للتنمية المختلفة وجهها المستدام الذي تضمهم إليه الرؤى البيئية، غير أن هذا وحده غير كاف، وهكذا يصبح تحديد أهداف نوعية وطبيعة التدخلات البيئية الواجب إنجازها في إطار البرامج الاقتصادية والاجتماعية أمراً لا مفر منه، كمقاربة أكثر واقعية في مواجهة مختلف هذه التحديات، حيث نلاحظ أن الحكومة الجزائرية أعدت إستراتيجية تقويم تتمحور حول التآزر المفيد بين

العودة الضرورية للنمو وتقليص الفقر، والحفاظ على توازن مختلف الأنظمة البيئية وإسنادها بمخطط وطني للبيئة والتنمية المستدامة[1] .

2- **الأهداف الوطنية للسياسة البيئية:** المتتبع للإستراتيجية التي تبنتها الجزائر يستخلص الدروس من تحليل أسباب وعوامل الأزمة الاقتصادية بوضوح في إتساع وخطورة المشاكل البيئية فيها والتي تمس التنمية البشرية والإنتاجية وديمومة رأس المال الطبيعي وفعالية إستعمال الموارد وتنافسية الاقتصاد بصفة عامة، وذلك ضمن معطيات التوازن الجهوي بحيث ترمي هذه السياسة المتبعة إلى تحقيق عناصر الإستراتيجية المتبناة بأهدافها التالية:

أ- تحسين مؤشرات التنمية البشرية للمواطنين بواسطة:

- توفير الماء الشروب وتحسين آليات التطهير فالحاجات إلى مياه الشرب ستمس 40% من الموارد القابلة للتخزيين في سنة 2025 فالجزائر تصنف ضمن بلدان الفقر المائي[2].
- تقليص المخاطر المرتبطة بالتلوث ذو المصدر الصناعي.
- تحسين نوعية الهواء في المدن الكبرى وبضواحي المناطق الصناعية.
- التخلص من البنزين الذي يحتوي على مادة الرصاص وتحسين نوعية المازوت.
- إدخال تقنيات التسيير المتكامل للنفايات سواء على المستوى التقني أو المؤسساتي أو المالي.
- التأسيس للإدارة البيئية التي أصبحت أهم أدوات التحكم في الإختلالات المسجلة بشأن البيئة ومظهرا من مظاهر الاهتمام بها.

ب-حماية الثروة الطبيعية وتحسين إنتاجها بواسطة:

- توضيح الطبيعة العقارية (حقوق الملكية، الدخول والاستعمال للأراضي الفلاحية والسهبية).

---

[1]- التقرير الوطني حول البيئة في الجزائر سنة 2000 ، ص: 17.

2- المشروع التمهيدي للماء في الجزائر ،المجلس الإقتصادي والاجتماعي، 2000، ص:9

- توزيع عقلاني للموارد من الماء وإعتماد تكنولوجيات إنتاج واستعمال أكثر ملائمة.
- زيادة الغطاء الغابي وعدد المناطق المحمية.
- حماية الأنظمة البيئية الهشة وإعطاء أهمية للتنوع البيولوجي والمناطق الشاطئية.
- صياغة إطار قانوني لاشتراك السكان المحليين والمجاورين وبقية الشركاء في المشاريع المرتبطة بحماية التراث الطبيعي.

ج- تقليص الخسائر الاقتصادية وتحسين التنافسية من خلال:

- عقلنة إستعمال الموارد المائية التي تؤكد كل الدراسات ذات الصلة شحها وقلة متوسط حق الفرد منها.
- عقلنة إستخدام الموارد الطاقوية دون إغفال التوجه إلى البحث عن موارد طاقية جديدة ومستدامة
- عقلنة استعمال المواد الأولية في الصناعة.
- رفع معدل رسكلة النفايات واستعادة المواد الأولية من تفعيل سياسات إسترجاع مستدامة.
- تحسين التسيير البيئي والتحكم في تكاليف الإنتاج.
- تحويل (وربما إغلاق) المؤسسات العمومية الأكثر تلوثاً والأقل مردودية مالياً، من خلال تصنيف المؤسسات حسب صداقتها للبيئة مع طرح خيار التكيف أو الحل.

د- حماية البيئة الشاملة وخاصةً من خلال:

- زيادة الغطاء الغابي، ببعث سياسات تكثيفه والحفاظ على تنوعه.
- زيادة عدد الفضاءات المحمية والمناطق الرطبة ومناطق التنمية المستدامة (التهيئة المتكاملة، الفلاحية، الغابية، الرعوية).
- حماية الواحات من النفايات المنزلية والملوحة المتزايدة وصعود المياه.

3- مبادئ الإستراتيجية المتبناة :

إن السياسة المتبعة في حماية البيئة تعتبر حجر الأساس لإرساء تنمية مستدامة كما ألحت عليها كل المحافل الدولية بحيث تقوم على مبدأين:

- إدماج القابلية البيئية في إستراتيجية تنمية البلد قصد الحث على نمو دائم وتقليص الفقر.
- وضع سياسات عمومية فعالة ترمي إلى تنظيم المظاهر الخارجية للبيئة بربط نمو نشاطها الاقتصادي أكثر فأكثر بالقطاع الخاص[1].

ويتمثل التنظيم ذو المصداقية في المتابعة والتطبيق الفعلي للتشريع من خلال الأدوات الاقتصادية والمالية المصممة بشكل جديد وخاصةً القدرات المؤسساتية الصلبة كأعمدة تنفيذ الرؤى السياسية، حيث سيتم استعمال الموارد الطبيعية بعقلانية، وحماية السكان من التلوث وتقديم الخدمات البيئية السليمة وحماية الأنظمة البيئية وفقاً لمتطلبات القابلية البيئية[2].

ويتمثل الرهان الأساسي للإستراتيجية في وضع سياسات وإقامة مؤسسات، تتبنى تكنولوجيات أكثر ملائمة ومنهجيات تسيير دائمة للموارد الطبيعية ،وذلك بإشراك المجتمع ومختلف منظماته.

ويلاحظ أن هذا المخطط يهدف إلى تجسيد الأهداف المرسومة للإستراتيجية الوطنية ويقوم على تطبيق إجراءات مؤسساتية مرافقة وكذا على استثمارات ذات أولوية وطنية.

ج- التكامل الإستراتيجي:

إذا كان استخدام أسلوب التنمية الاقتصادية يؤشر إلى الأساليب البيئية كإدارة ، إطارها إستراتيجية بيئية اجتماعية و اقتصادية،و قوامها التنمية البشرية بما يضمن تحقيق الحاجات الأساسية، فنلاحظ أن

[1] _ راتب سعود: الإنسان والبيئة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عام 2003، ص:19.

[2] _ التقرير الوطني للبيئة في الجزائر,مرجع سبق ذكره ص:29

الجزائر حاولت تحيين منظومتها القانونية بالعديد من الإجراءات ذات الأهمية بحيث تغطي بعض الجوانب التي يمكن أن نوجزها فيما يلي:

- تكييف القوانين ذات الصلة بالبيئة مع أهداف التنمية المستدامة والعمل على تعديلها وإتمامها مع إلزام كل المؤسسات والهيئات على تنفيذ القوانين الموجودة بكل قوة.
- تدعيم القدرات كوزارة تهيئة الإقليم والبيئة والوزارات القطاعية وكالات البيئة والمدن والبلديات والمؤسسات والأعوان الاقتصاديين والاجتماعيين بما يحقق التكامل لا التضاد.
- تدعيم شبكة مراقبة ومتابعة الأنظمة البيئية (الهواء، المياه، التربة) من خلال إنشاء مرصد وطني للبيئة والتنمية المستدامة وكذا قدرات مراقبة وممارسة السلطة العمومية، بما يحمي البيئة ويبعث نشاطا سياحيا كخيار لتحقيق التنمية الإقتصادية بإعتباره مقدرا للدخل القومي[1].
- وضع أدوات اقتصادية ومالية: مطابقة التعريفات الجبائية البيئية بحماية البيئة.

1- محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة، ص: 287، 288.

الرسم رقم 01: اتجاهات تعرض الإنسان للتلوث.

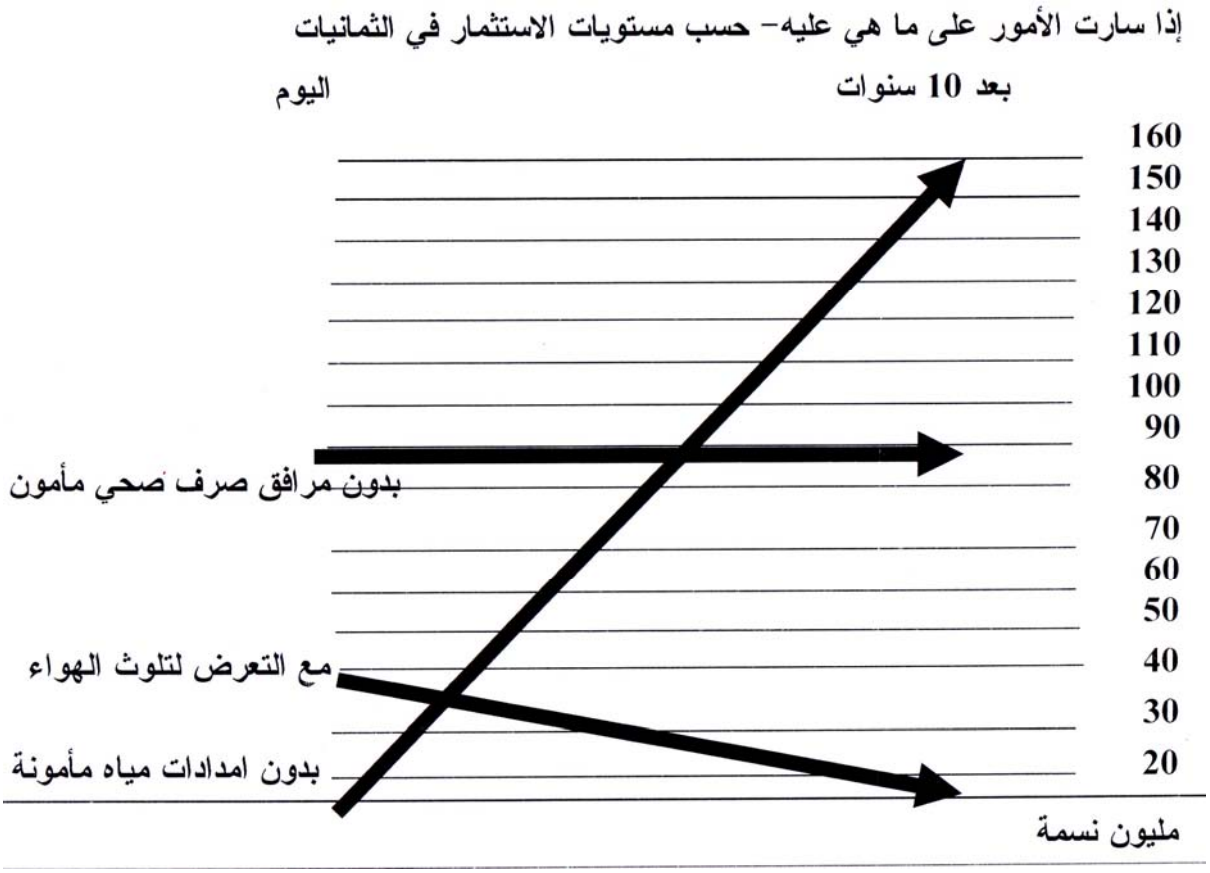

المصدر: البنك الدولي – إدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية وتدهور الأنظمة البيئية.

إن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حققت تقدما ونموا خلال الثمانينات إلا أن هذا لتقدم مهدد بالتدهور البيئي المصاحب له، ويتمثل ذلك في شحة المياه وتلوث الهواء وتدهور الأراضي الزراعية وعدم كفاية مرافق الصرف الصحي، وكل ذلك يقلل من قدرات تلك المنطقة على مواصلة النمو الاقتصادي واستيعاب الأعداد المتزايدة من السكان، كما تؤدي كذلك إلى فرض تكاليف اقتصادية وبشرية باهظة من خلال المرض والوفاة.

الرسم رقم 02: الوضع البيئي العام في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

تصريف المياه المستعملة في المناطق الحضرية	تكاليف الرعاية الصحية بنسبة الفرد	تلوث الهواء	تدهور الأراضي	عائدات السياحة	نصيب الفرد من إنتاج البترول	نصيب الفرد من إمداد لمياه
↑	↑	↑	↑	↓	↓	↓

المصدر: البنك الدولي – إدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

نلاحظ تباين اهتمام الإنسان بالمشاكل التي يواجهها وفقا لمدى التأثيرات المترتبة عليها، حيث تنامي مؤخرا وعي كافة المجتمعات البشرية بالبيئة حيث أصبح تعريف الكوارث بالنسبة للإنسان لا يقتصر على الكوارث الطبيعية المتمثلة في الزلازل والبراكين والأعاصير، وإنما يتضمن مفهوما شموليا جديدا يعرف بالكوارث البيئية، وعليه فقد حظي هذا المفهوم الجديد باهتمام العلماء والدارسين من مختلف المجالات التنظيمية، وفي خضم ذلك تم تبني الكثير من التعليمات الدينية والممارسات الاجتماعية التي تؤكد ضرورة تقنين السلوك تجاه البيئية، وقد ظهرت مؤخرا منظمات عالمية حكومية وشبه حكومية وخاصة أخذت على عاتقها إستراتيجية تشمل نشر الوعي للإقلال من الأضرار من خلال برامج ومشاريع وخطط، ورغم أن الجهود المشتركة في هذا المجال لا زالت متواضعة إذا ما قورنت بحجم العمل المطلوب إلا أن المنظمات العالمية تسعى دائما إلى التعاون والتنسيق الإداري تجاه حماية البيئة،

ويعتبر برنامج الأمم المتحدة للبيئة يونيب United nation environment program (UNEP) أحد البرامج المعروفة في هذا المجال[1]، قصد معالجة الفوارق المناخية والإختلالات الإقليمية.

أ- فوارق الظروف المناخية

الجزائر بلد يتميز بقساوة جفافه، إذ تشير خريطة تساقط الأمطار إلى العجز الذي يميز مجمل التراب الوطني في هذا الميدان,و يشير خط التماطر بـ 400 ملم إلى ضيق المنطقة الشمالية للبلاد التي تستفيد من ظروف تساقط مقبول نسبياً للأمطار، في حين تستفيد المناطق الغربية للبلاد (وهران) من الحصة الملائمة للتساقط بصفتها مناطق جافة وشبه جافة على عكس المناطق الرطبة وشبه الرطبة التي تعد مناطق أكثر ملائمة لتساقط الأمطار بما يجعل الاقليم ملائما لبعث بعض الأنشطة الإقتصادية وتوضح خريطة طبقات المناخ الحيوي بصفة أكثر وضوحاً الحصة الملائمة التي تعود للمناطق الرطبة وشبه الرطبة، في حين تتجه المناطق الجافة وشبه الجافة رأساً نحو الشمال بشمولها بشكل شبه كامل لمنطقة وهران من الغرب الجزائري، فالمناخ يلعب دورا مهما في البيئة الطبيعية في ظل اتجاه مناخ الكرة الأرضية إلى الإحترار بوتيرة لم يسبق لها مثيل، وبالتالي فتغير المناخ سيؤثر على التنمية والطقس معا من الفيضانات والحرارة والزوابع والعواصف والبراكين والزلازل[2].

ويضاف إلى هذه الصعوبات، عنف الفوارق الناشئة عن الظروف المناخية التي تشترك في تشكيل تضاريس مناطق الإقليم الجزائري المعني في دراستنا كعينة من المغرب العربي، فالتنوع الذي تعرفه الجزائر بصفتها مجمع تضاريس ومناخات وأنظمة بيئية مختلفة ، حيث يمكن أن يظهر شكلها في ثلاث مناطق، المنطقة التلية، الهضاب العليا والصحراء.

1- سياخن مصطفى، إشكالية المياه في الجزائر، رسالة ماجستير، 2008، ص: 38.

2- صندوق النقد الدولي، التمويل والتنمية، جوان 2003.

- المنطقة التلّية 4 % فقط من مساحة الإقليم وتتكون من جهة من فضاء ساحلي بعرض من 80 إلى 190 كيلومتر وبطول 1200 كيلومتر ومن جهة أخرى من الجبال التلية التي تشمل مختلف الأحواض والسهول الفلاحية.

- المنطقة الساحلية وتتكون من السهول الساحلية (المتيجة، سهول التافنا لكل من سكيكدة وعنابة)، من الهضاب ومجموعات " التلال " (هضاب مستغانم، الساحل العاصمي) ومن المنحدرات حيث نجد فتحات قوسية الشكل جد مفتوحة تشكل أحياناً خلجاناً واسعة.

ويضمن أيضاً جرفاً قرياً بحرياً من المنحدرات العذبة ذات عرض متوسط وجد ضعيف مع وجود أعشاب بحرية وأعشاش إيكولوجية، فالساحل(الذي يمتد على مسافة 1200كلم) هو المنطقة الأكثر حظوة في البلاد، بسبب مناخه وموارده ومعطياته الجيو إستراتيجية، وتتيح سهوله العديدة وأوديته الساحلية التي تتميز بتربة ثقيلة وغير عميقة، ظروفاً أفضل لفلاحة متنوعة بفضل المزايا التي يوفرها مناخ متوسطي تنظمه تأثيرات بحرية.

غير انه وبالموازاة مع هذه المزايا تمثل منطقة الساحل حساسية واضحة كونها جد مستهدفة، وهي بذلك عرضة لمختلف الأعباء الثقيلة والتمركزات التي تهدد مواردها وكذا توازناتها البيئية الأساسية.

- الجبال التلّية ذات التضاريس المعقدة والمتزاحمة، ملائمة للغابة بتربتها ومناخها وخاصةً في الأجزاء الوسطى والشرقية، وهي أيضاً جد حساسة للإنحرافات بسبب منحدراتها وهيمنة النتوءات المتكونة من المواد اللينة (الطين الصلصالي والجيري) وتظافر هذه العناصر مع نظام تساقط الأمطار، وتستفيد من عدد من السهول (الأحواض) الداخلية التي تمثل أيضاً قدرات فلاحية جيدة (تلمسان، سيدي بلعباس، معسكر، الشلف، قالمة) ولو أن المناخ المتوسطي يتحول إلى مناخ قاري فإنه يتجه في الغرب نحو الجفاف.

- الهضاب العليا وتشكل رواقاً عريضاً يحده من الشمال السفوح الجنوبية للسلسلة التلية ومن الجنوب المنطقة الجبلية لجنوب الأطلس، وتحتل 9 % من التراب الوطني[1]، حيث يذخر بالعديد من الموارد الطبيعية المهمة للإقتصاد لوطني ومجال مهم للتوسع الفلاحي.

- الأطلس الصحراوي ويتضمن هذا المجمع سلسلة متصلة من الأحواض المغلقة، حيث تتراكم مياه الينابيع التي غالباً ما تكون في شكل مدايات من المياه المالحة (سبخات)، وتحتوي هذه المجموعة في ضفافها الشمالية على الجزء الأكبر من التراث الفلاحي للبلاد بخمسة ملايين هكتار، حيث يتميز المناخ الصحراوي بالتناقض الكبير بين الليل والنهار، والشتاء والصيف فيما يخص درجات الحرارة والفرق ففي الصيف قد تصل إلى °50م، وعموما فخلال السنة كلها، تكون في الشتاء بمعدل °20م. ومعدل °35م. ويمكن أن نرجع هذا التطرف في الحرارة أو في البرودة إلى عوامل ثلاثة وهي الهواء والرياح والأمطار واضطرابات المناخ[2].

أولا: الهواء.

إن جفاف الهواء يعني عدم تعرضه لرطوبة في الجو وبصورة أخرى لا وجود للبخار في الهواء وكمثال على هذا فإن 1م3 من الهواء في تمنراست يحوي فقط من 1 إلى 4غ ماء.

ثانيا: الرياح.

إن الرياح في الصحراء عموما تنطلق من مناطق جافة، أو تصلها من مناطق رطبة بعد أن تكون قد أنزلت حمولتها في قمم الجبال التي تشكل حواجز طبيعية، خاصة في الشمال والشمال الغربي والشمال الشرقي. وتتجه هذه التيارات صوب الجنوب نحو خط الإستواء وهذه الكتل الهوائية الساخنة غاليا ما تقوم بعملية تجفيف كبرى في الصحراء.

---

[1] _ التقرير الوطني حول البيئة في الجزائر،مرجع سبق ذكره ص:35.

2- الطاهر مبروكي، إستراتيجية إنتاج الحبوب، أطروحة دكتراه، جامعة الجزائر، 2009، ص: 14.

ثالثا: المطر

المطر في الصحراء، يتميز بميزتين: الفجائية ويقصد بها سقوط ما يتوقع خلال سنة، في يوم واحد أو يومين مع ضعف الكمية المتساقطة.

رابع: الاضطرابات المناخية.

وهو عدم التنبؤ بموسم معين لسقوط الأمطار في الصحراء عوما هي غير نافعة للزراعة بالصورة المباشرة ما عدا الغطاء النباتي وتغذية الاحتياطي الجوفي وكمية التساقط تكون بين 100 مم سنويا، و 200 مم سنويا، وتعمل هذه العوائق على إيجاد منطقة سهبية حساسة تظهر كوجه آخر يعبر عن اختلال التوازن البيئي في الجزائر.

ب- تشتت الموارد الطبيعية:

إن الجزائر بإقليمها المتباين (تل، هضاب عليا، صحراء) تزخر بموارد طبيعية هائلة غير أنها موزعه بشكل غير عادل وذات حساسية نوعية للأنظمة البيئية، حيث يوجد الجزء التلي ذو الحظوة المناخية والذي لا يحتل غير 4 % من التراب الوطني في مواجهة محدودية سهوله ومناطقه المنخفضة بسبب أهمية تضاريسه، ويتوفر هذا الجزء على 2.5 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة التي تعتبر من أحسن الأراضي الفلاحية في البلاد وذلك بفضل الظروف المناخية للمنطقة التي تجمع 25 % من إجمالي مياه ينابيع الإقليم.

وتعتبر الهضاب العليا أفضل توزيعاً على مستوى الفضاءات الواطئة، وهو ما يعني سهولة الحركة ومساحات فلاحية واسعة زيادة على أنها تمتد على 9 % من التراب الوطني، وتشكل في المقابل الجزء الأقل خطورة من حيث الموارد المائية، في حين تتوفر على خمسة ملايين هكتار أي ما يعادل الثلثين من المساحة الصالحة للزراعة للبلاد أي (66 %)،وتعتبر هذه المساحات فضاءات مفتوحة وذات مرودية فلاحية ضعيفة كون أغلبها مساحات سهبية بات ينهشها الجفاف ويؤثر على ملائمة أنظمتها

البيئية بالإضافة إلى التصحر الذي يهدد 20 مليون هكتار تهديدا كبيرا بسبب الإختلالات الناشئة عن الظروف الاجتماعية الاقتصادية غير الملائمة التي تتوزع بين إمكانيات الوسط والاستغلال المفرط الدي أخضعت له تلك الظاهرة التي تحدث بفعل عوامل أبرزها الجفاف وتدمير الغطاء النباتي وتدهور خصوبة التربة[1]، حيث نلاحظ أن الإمكانيات الفلاحية لمختلف المناطق ضعيفة، ومردوديتها بسبب الظروف البيئية للزراعة رغم وجود احتياطات هائلة من المياه الجوفية المتحجرة ضئيلة، وبالرغم من هذا تبقى الإمكانيات الفلاحية لهذه المناطق جد محدودة بسبب ندرة التربة الصالحة للزراعة ، وعليه فمن الضروري أن تسهم البحوث العلمية في إدارتها على أسس مستدامة [2]، وهو الأمر المطلوب من خلال ربط الجامعة ومراكز البحث وفرقه بالاهتمامات الاقتصادية والبيئية لمختلف القطاعات ،لأنه لا يمكن الحفاظ على التربة وتحسين مردوديتها أو زيادة إنتاجية الأراضي الزراعية أو إضافة مساحات توسع أخرى بهذا الشأن كخطة اقتصادية ما لم ترتكز على الجهود العلمية، وشأن كل الدول التي خاضت جهودا نوعية في هذا المجال (البرازيل مثلا) وانتهت بتجارب ناجحة تستحق الاقتباس.

المطلب الثالث: تمركز السكان.

إن التطور الديمغرافي لمنطقة المغرب العربي حيث كان يبلغ عدد سكانها سنة 1970ما يقارب 40 مليون نسمة ليقفز على أكثر من 80 مليون نسمة مع نهاية العشرية الأولى من القرن الحالي بنسبة نمو فاقت 2.6 % حيث يميز ذلك ما يلي بالنسبة للجزائر.

أ- تمركز السكان على الشريط الساحلي: لقد عمد الاستعمار الفرنسي إلى استصلاح المناطق التي هي محل اهتمام المعمرين ،فخلق بذلك فوارق إقليمية قاسية شكلت بعد الاستقلال قاعدة ببعض

[1] _ الفاتح التقي محجوب، موراد الحياة البرية في إفريقيا، مستخلصات المؤتمر العلمي، الخرطوم 2006، ص: 168.

[2] _ حسن عبد القادر صالح، التوجيه الجغرافي للتنمية ، الملكية الوطنية ن عمان، 2002، ص:97.

الإختلالات مثل تطوير المدن المينائية، في حين تم استغلال المناطق الداخلية بطريقة منجمية (زراعة مكثفة للحبوب، استغلال وتصدير المواد الأولية) وبتجهيزات أقل، بالإضافة إلى تمركز المنشئات الصناعية في المناطق التلية ومنها بالخصوص، ذلك التوجه الذي فعل فعله في تطور التجمعات السكانية فيما بعد من خلال تتبع الإحصاءات العامة التي أجرتها الجزائر (1966-1977-1987-1998-2008)

فقد احتفظت المنطقة التلّية بتمركز قرابة ثلثي السكان الجزائريين، بالرغم من أنها لا تمثل إلا 4 % من التراب الوطني، مقابل 9 % بالنسبة للهضاب العليا التي لا تضم إلا حوالي الربع (25 %) من نفس إجمالي السكان و87 % من التراب الوطني بالنسبة للجنوب الذي لا يقطنه إلا 10 % من الجزائريين، بالرغم من الاستقرار النسبي لنسبة السكان الخاصة بكل جهة (65 % بالنسبة للمنطقة التلّية، 25 % للهضاب العليا (10 % للحبوب) فإن الاكتظاظ السكاني الحقيقي للمنطقة التلّية لم يتوقف عن الزيادة مقارنة بالجهتين الباقيتين[1]، كما يمكننا ملاحظة ذلك من خلال تتبع الزيادات التي تظهرها مختلف الإحصاءات المنجزة من قبل الهيئات المختصة تؤكد تباين هذه الزيادات ما بين مختلف المناطق ولكنه تطور مستمر في كل أقاليم الجزائر، وهو مرشح للزيادة بملايين السكان في الآجال القادمة مؤكدة لإختلالات أخرى ذات أبعاد مختلفة يأتي على رأسها قضية البيئة و الموارد.

الجدول 04: الفرق بين التلّ / الجنوب

1977	1987	1998
+ 10.1	+ 13.3	+ 16.2

المصدر: نفس المصدر.

[1] _ التقرير الوطني للبيئة في الجزائر،مرجع سبق ذكره ص:40.

وهكذا ستنتقل المنطقة التلّية من 172.9 ساكن في الكيلومتر الواحد لسنة 1990 إلى 251 ساكن في الكلم^2 في 2010 و283 ساكن في الكلم^2 سنة 2020[1]، حسب المنحنى أدناه.

الرسم: رقم 03: تطور كثافة السكان حسب المنطقة

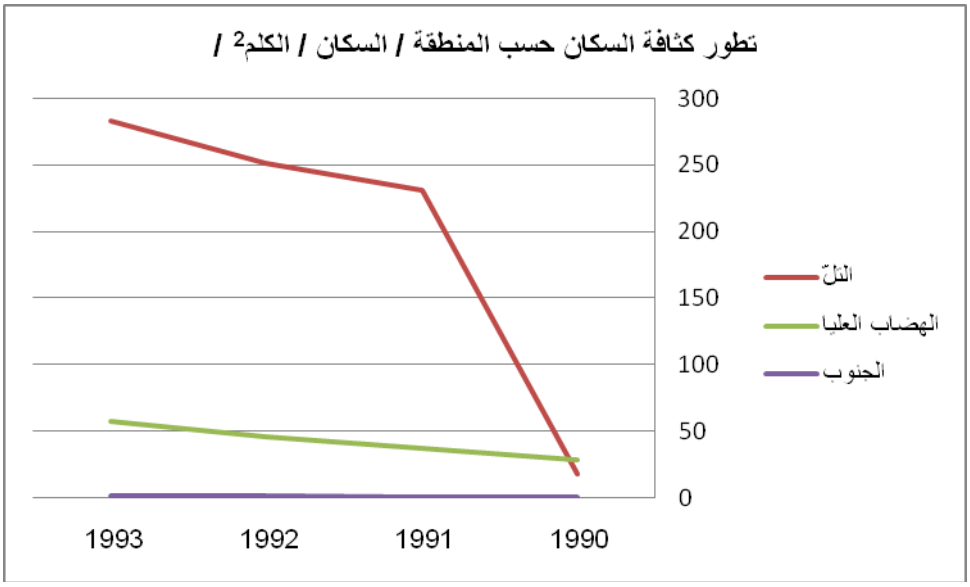

المصدر: أنظر الملحق رقم 01.

وتعتبر هذه النتيجة أكثر دلالة وأكثر إثارة للاهتمام عندما نخصم الفضاءات الجبلية غير المأهولة، إذ نلاحظ أننا ننتقل من كثافة الشغل الحقيقي للفضاءات في التلّ إلى معدلات 592 ساكن في الكلم^2 في 2010، و687 ساكن في الكلم^2 في آفاق 2020.

إن ظاهرة تمركز السكان زادت حدتها وخطورتها مع بروز ظاهرة التعمير العشوائي وخلقت وضع مأساوي لبعض واجهات مدننا مما أدى إلى بروز ظواهر سوسيو ثقافية جد خطيرة.

[1] _ نفس المصدر.

ب- تمركز الأنشطة:

تحوز المنطقة التلّية ذات المميزات الطبيعية وخاصة المناخية على أفضل القدرات الفلاحية للبلاد بأغلب المساحات المسقية، إلا أن عدم التوازن السكاني وتمركز الأنشطة، الاقتصادية خلق فوارق إقليمية بين مختلف جهات الإقليم ، فكان ذلك مدخل لعدم توازن جهوي هدد ويهدد الاستقرار العام للبلاد، مما تسبب في ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة نتيجة تمركز الصناعات والنشاطات الاقتصادية كظاهرة خلقها المستعمر وأكدتها مختلف السياسات المتلاحقة التي تبنتها الدولة منذ الاستقلال، حيث تضم المنطقة التلّية ثلثي (2/3) الوحدات الصناعية للبلاد، في حين تضم المنطقة الساحلية وحدها 51 % من هذه الوحدات الصناعية التي تشمل تمركز أهم المركبات الصناعية للبلاد، خاصة في وهران، أرزيو، الجزائر، سكيكدة وعنابة.

لقد استقطبت هذه الأنشطة الصناعية نحو المدن الكبرى في التلّ الأنشطة الخدماتية المترتبة عنها (مقرات كبريات الشركات، كبريات المؤسسات المالية والبنكية، مكاتب الدراسات...) في حين وبالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الدولة لتدعيم التجهيزات القاعدية للمناطق الداخلية، لم تتمكن الهضاب العليا والجنوب (باستثناء الإستغلال المحروقات) إلى حد الآن من جذب الاستثمارات المنتجة أو بالأحرى أنشطة الخدمات العالية .

ويعود مرد تنفير الهضاب العليا والجنوب للإستثمارات المنتجة التي تستمر في التمركز أساسا في الجزء الشمالي من البلاد بطبيعة الحال إلى إفتقار هذه المناطق إلى وسائل خلق الثروة، أي إلى الهياكل الكبرى والتجهيزات المؤطرة لها المتمركزة في مجملها في المنطقة التلّية.

وبسبب الظروف المناخية، يعود 95 % من مياه الينابيع المتأتية من الأمطار للمنطقة التلّية وحدها) ويضم التلّ تقريبا مجمل كبريات السدود المائية المنجزة، كما تتمركز به أيضا أغلب مواقع السدود قيد الانجاز أو المسجلة[1].

وإلى جانب القدرات المائية هناك الهياكل الكبرى التي تتمركز في المنطقة التلّية بسبب الديناميكية الاقتصادية من الشبكات الهامة للاتصالات والطرق والشبكات الهامة ومحاور الطرق الرئيسية والأكثر استخداما في البلاد بمجمل مقاطع الطرق السريعة والعملية، بحيث تعتبر في كل البلدان كيفية تحتية ضرورية جاذبة الإستثمارات ومحفزة عليها.

ج- اختلال نماذج الاستهلاك:

تعرف الجزائر تغيراً ملحوظا في عاداتها الغذائية التي أصبحت تميل باتجاه الشراهة الإستهلاكية بصفتها ميزة العالم الحديث القائم على سلعنة كل شيء كنتيجة للعولمة التي أعادت إنتاج مختلف أنماط الحياة دون الحاجة إلى السؤال عن مدى ضرورة ذلك التغيير ومآلاته فيكفي أن نقول أن ألف (1000) منتوج يسوق دون تجربته أو التأكد من سلامته مما يعرض حياة البشر للخطر[2]، كل ذلك كملامح للعولمة الهادفة إلى توحيد نماذج الإنتاج والاستهلاك والتفكير بما يتفق والتوجه الأمريكي القاضي بتقليص مساحات الاختلاف في كل شيء بينه وبين باقي دول العالم وأهم مظهر يتجلى في الاستهلاك بحيث يرتكز بقوة حول سلوكات بيئية باهضة الثمن، من خلال تجنيد موارد وإنبعاثات ومخلفات هامة وكبيرة، ويؤدي بالتالي إلى إنتاج نفايات ملوثة ومسببة للتدهور البيئي، بدون أن يرافق ذلك تشجيع سياسات إيكولوجية فعالة، تقوم على تغيير السياسات والهيئات لوسائل عملها، وفي هذه الأثناء، يعيش جزء من السكان معزولين عن هذا المجتمع، وفي حالة مزرية، عرضة لجميع أشكال المرض

[1] _ التقرير الوطني للبيئة في الجزائر،مرجع سبق ذكره ص:41.

[2] _ Yveline Nicolas, le développement durable et solidarité internationale, Ibid, P. 30.

والمجاعة بفعل هشاشتهم حيث تصبح التنمية الاقتصادية والتخفيف من شدة الفقر يحتلان صدارة المسرح في المجتمع برمته[1]، ويمكن ملاحظة هذا الميل للاستهلاك من خلال تطور الكميات الموجهة لذلك وفقا للجدول أدناه.

الجدول 05: الكمية المتاحة للاستهلاك في الجزائر من مختلف السلع الغذائية من سنة 97 إلى سنة 2006. (الوحدة القياسية: الكمية بألف طن)

	متوسط سنة 97 - 2011	سنة 2003	سنة 2004	سنة 2005	سنة 2006
البيان	الكـ ـمية	الكـ ـمية	الكـ ـمية	الكـ ـمية	الكـ ـمية
مجموعة الحبوب (جملة)	9592,68	11220,68	11019,06	11804,33	11281,58
البطاطس	1134,73	1980,84	2007,22	228,02	2280,44
جملة البقوليات	183,73	227,44	215,59	243,61	206,02
جملة الخضر	2708,63	2844,18	3993,21	4143,36	4025,18
جملة الفاكهة	1762,00	2965,15	2917,57	2679,78	3031,65
السكر (مكرر)	851,81	871,08	1027,57	915,81	977,80
جملة الزيتون والشحوم	445,67	655,95	1321,98	592,20	709,83
جملة اللحوم	505,72	488,07	533,27	489,14	394,21
لحوم حمراء	328,03	334,81	378,52	320,56	275,52
لحوم بيضاء	177,69	153,26	154,75	168,57	118,70
الأسماك	104,39	123,70	125,21	158,13	169,39
البيض	107,39	165,00	181,42	172,82	178,50
الألبان ومنتجاتها	2994,95	3331,05	3782,20	4116,43	4235,15

المصدر: مستخرج من بيانات الملاحق 8-9-10 الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2005 وسنتي 2005 و 2006 الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي التقرير السنوي 2007.

[1]- عبد الوهاب رجب هاشم " التلوث البيئي" دار النشر العلمي، الأردن، 1997، ص:16

د- السلوكات المضرة:

إن الفقر المزري والشراهة الاستهلاكية إذا أضيف إليهما العنف فهي خلطة كافية لتدهور الطبيعة وهلاك الموارد الطبيعية حيث يلعب العنف بشكله الظاهر والمستتر في إلحاق أضرار بالغة بالبيئة بشكل مباشر أو غير مباشر,فالاعتداء على البيئة يمارس بطريقتين مختلفتين، إلا أنهما تنتجان في النهاية آثارا متشابهة لإضعاف إن لم نقل تشويه الأنظمة البيئية في مجملها.. ويكون العنف مباشرا، عندما يكون فعل الاعتداء إراديا وهدفه التدمير الواعي للقضاء على الممتلكات.

يكون على العكس غير مباشر، عندما يتم بلوغ نفس الأثر المدمر، ليس تبعا لعمل إرادي أو جبري، بل بسبب سلوكات مختلفة تلخص عدم وعي المواطن والسلطات العمومية نفسها بأشياء البيئة بصفة عامة، وهناك جانبا آخر قليلا ما تمت دراسته وهو ذو طابع سوسيولوجي: يربط بصورة وثيقة للحالة العامة للبيئة وبنوعية انعكاسات التربية وكذا بمستوى " تمدن " السلوكات الجماعية تجاه الأنظمة البيئية، وهنا ينبغي الاستمرار في العناية بصحة وتعليم السكان الحاليون من اجل عدم خلق ديون إجتماعية على الأجيال القادمة[1].

وبما أن التربية على احترام حقوق العنصر الإنساني تكتسب منذ الصغر في الحياة وفي المدارس الابتدائية، مثلما هو شأن احترام الطبيعة وتجذر سلوك حماية البيئة في المجتمع، هو نتيجة أيضا للتربية المبكرة والنظامية للمواطن على الثقافة البيئية، ويتعلق الأمر هنا بالصيغ الثلاث الخاصة في مسار تدهور البيئة الوطنية التي يتعين استعادتها بقوة لبعث ثقافة بيئية مساعدة على تنمية مستدامة، وهنا يمكن أن نشير إلى أن مصادر هذا العنف والتي يمكن أن نلخصها حسب تقارير البيئة في الجزائر إلى ثلاث مصادر[2]، فالعنف الذي ضرب الجزائر وبعض الدول المغاربية الأخرى كان حقا في تعامله مع

[1] _ رواء زكي يونس الطويل، الأمن الاقتصادي العربي والتنمية، دراسات إقليمية,جامعة الموصل، العراق، 2009، ص:73.

[2] -

كل شيء على الأرض فطال شرره أمن الأشخاص وعم ضرره حماية المؤسسات من أعمال التقتيل والتدمير والتخويف في ظل نقص الآليات القانونية والتنظيمية لحماية البيئة بكل أطرافها، ففي ظل إهتمام الدولة بالحفاظ على أركان الدولة تسلل العنف الأعمى لقتل عشرات الآلاف من المواطنين وألحق خللا واضحا بمظهرها العام كتدمير غطائها الغابي والنباتي وتجريف تربتها وقطع طرقها وهدم جسورها فأنهك قدراتها الاقتصادية وخرب واجهتها البيئية، كما رافق هذا الجهد من الدولة وللأسف تضحيات لإرادية بجزء من التراث الغابي، وذلك قصد تسهيل عمليات البحث ومراقبة الكمائن الإرهابية، ويضاف إلى هذا، عمل المجموعات الإرهابية نفسها حرصا منها على القيام بأعمال مثيرة للصخب من شأنها التأثير في الخيال الإجتماعي وتعزيزه، بمضاعفة منتظمة لذكائها بهدف تقديم مساهمتها في التدهور العام للبيئة في المناطق الريفية على الخصوص، وإضافة إلى حرق الفضاءات الغابية بطريقة طوعية، هناك تشكيلة من الأعمال تتضمن تدمير المواقع الثقافية والتربوية وحتى إتلاف التربة الجبلية من خلال مد قنوات اتصال تحت أرضية، مخابئ أو ملاجئ أرضية (كازمات) للجماعات الإرهابية، ويضاف إلى هذه العمليات ذات المبررات المختلفة لتشويه الوظائف البيئية للفضاء الريفي والغابي، بقية العمليات الإرهابية للتدمير الطوعي للمنشآت العمومية أو الخاصة بالإنتاج الاقتصادي أو التكوين المدرسي، وتظهر إحصاءات وزارة التربية الوطنية وزيادة على العدد الهائل من الهياكل الاجتماعية والاقتصادية التي تتعرض بانتظام للتخريب بالقنابل أو الحرائق الإجرامية، إن هناك ما لا يقل عن 1000 مؤسسة تعليمية كانت هدفا للعنف الإرهابي وذلك بين سنتي 1993 و1998 فقط، إضافة إلى كون توجه الدولة إلى مكافحة الإرهاب ظهر في بعض جوانبه مظهر من مظاهر لا مبالاة الدولة والمواطنين بقضايا البيئة وشكلا مبررا للجهل بحمايتها أو الأحقية في هدمها وإحتلالها، والمتتبع لتلك المرحلة يرى أن الفراغ القانوني الذي ميزها شكل فضاء مريح لبعض الفئات لممارسة مختلف أعمال النهب غير المراقب للمساحات الخضراء والفلاحية والغابية قصد إقامة بناءات فوضوية

في تعارض تام مع القواعد الأولية للبناء والتعمير وخاصة داخل وعلى مشارف الولايات الكبرى للإقليم بل وحتى المواقع الأثرية لم تسلم من " شراهة الإسمنت " ذي الآثار البيئية والسوسيولوجية في شكل تشويه خطير لتاريخ البلد وواجهته الحضارية ناهيك عن عدم مطابقة معايير البناء التي كشفت مختلف الزلازل زيفها وأظهرت الفساد الذي رافق عملية توزيع الأراضي ومنح رخص البناء مما كان له بالغ الأثر جراء الخسارة المادية والبشرية التي رافقت مختلف الزلازل أو الفيضانات التي عرفتها الجزائر وبالنظر إلى هذه العوامل وتلك المتعلقة بنزوح سكان الريف الذي كرسه الإستعمار وتزايدت حركته مع إستقلال الجزائر في 1962، عندما إعتقدت شرائح بأكملها من سكان الريف أنها تستطيع العيش بطريقة أفضل بهجرة الأرياف والاستثمار جماعيا في المدن الواعدة، التي كانت تزخر بتمركز الأنشطة والخدمات وقد نتج عن حركة النزوح، على مستوى السلوك الاجتماعي، تحول غير ملموس في العادات الريفية في المدن الجزائرية، كثيرا ما أعطت لهذه الأخيرة مظهرا سوسيولوجيا توفيقيا أصبح من الصعب الفصل معه بين الريف والمدينة من جهة ولم ينته الصراع من جهة أخرى الذي ظهر في شكل يبين الصراع بين التقاليد والعصرنة، ذلك الصراع الذي أصبح مدخل لقبول عدم الدهشة في علاقات السكان بالفضاءات الحضرية والبيئة التي لا تزال تحمل العديد من الآثار الاجتماعية الثقافية الموروثة عن الحياة الريفية السابقة، ويتم توزيع الفضاءات وتنظيمها وطريقة احتلالها وبناؤها والعلاقات العائلية وتربية الأولاد وفق تصور سوسيولوجي ضيق يدعى " المجموعة البانية " الأمر الذي جعل العديد من المتخصصين في علم الاجتماع يقولون أن المدن الجزائرية " تتريف " أكثر فأكثر، بشكل يهدد المدنية والريف معاً.

فاللاأمن الذي ضرب الريف الجزائري ابتداء من التسعينات، على إثر الظهور العنيف للإرهاب في هذه المناطق، كان سيؤدي بصفة طبيعية إلى زيادة خطورة ظاهرة الهجرة بدفع العائلات الريفية أكثر

فأكثر إلى الهروب نحو المدن الأحسن حماية، فيشكل ذلك ضغطا رهيبا عليها وعلى مواردها بل وصلت إلى حد التشبع خاصة إذا أضيف إلى ذلك الضغط على الساحل.

الملاحظ أن الجزائر كبقية الدول المغاربية بل العالم النامي عامة لم تفلح في متابعة هذه التغيرات من خلال المؤشرات المتعارف عليها في قياس القضايا البيئية والاقتصادية والاجتماعية لتعرف هل هي تسير في الطريق الصحيح نحو أهدافها وبالسرعة المطلوبة أم هناك تباطؤ غير مبرر[1] فضعف الحماية البيئية ودفاعاتها قد يجعلها وسيلة للاستقلال والتحلل البيئي الذي يعرض أجيالها المستقبلية إلى مشاكل بيئية متعددة قد لا يعاني منها الجيل الحاضر فحسب[2].

إن الريف الجزائري يعيش وضعية تدهور حقيقية للأسباب التي ذكرتها وأخرى كمثل الأرياف في العالم، إذ يعاني الريف من المخلفات الصلبة الزراعية ومخلفات الاستهلاك، فتحولت مساحات واسعة من الريف إلى مزابل لجمع قمامات المدن، يتلخص منها في الغالب عن طريق الحرق لما يرافق ذلك أضرار بيئية بالغة على موارد الريف، من موارد طبيعية ومياه وهواء ... الخ، والملاحظ أنه ورغم هذه الظروف القاسية التي مر بها الريف الجزائري فإنه ظل يمد الإقليم بمختلف كميات الإنتاج المطلوب وبشكل متزايد وهذا ما نلاحظه في الجدول أدناه.

1- باتر محمد علي وردم "العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة " الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2003، ص 210.

2- رواء زكي يونس الطويل، الأمن الاقتصادي العربي والتنمية، دراسات إقليمية، جامعة الموصل، العـراق، 2009، ص:74.

الجدول 06: تطور الكمية الإنتاج الجزائري من مختلف السلع الغذائية من سنة 97 إلى سنة 2006.

(الوحدة القياسية: الكمية بألف طن)

	متوسط سنة 97 - 2011	سنة 2003	سنة 2004	سنة 2005	سنة 2006
البيان	الكـ ـمية	الكـ ـمية	الكـ ـمية	الكـ ـمية	الكـ ـمية
مجموعة الحبوب (جملة)	2174,85	42,65,96	4032,80	3527,44	4017,75
البطاطس	1043,74	1879,92	1896,20	2156,55	2180,96
جملة البقوليات	34,48	57,75	58,12	47,10	44,07
جملة الخضر	2692,99	2837,50	3940,80	4128,47	3995,41
جملة الفاكهة	1629,56	2694,73	2633,73	2432,07	2791,14
السكر (مكرر)	-	-	-	-	-
جملة الزيتون والشحوم	1,58	43,44	104,22	59,02	50,26
جملة اللحوم	484,58	445,58	446,88	394,02	327,77
لحوم حمراء	307,38	293,58	293,58	225,45	209,08
لحوم بيضاء	177,20	152,00	153,33	168,57	118,70
الأسماك	95,95	103,79	103,79	139,38	157,31
البيض	107,39	165,00	181,42	172,25	178,49
الألبان ومنتجاتها	1298,57	1588,00	1709,10	1682,11	1773,54

المصدر: مستخرج من بيانات الملاحق 8-9-10 الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2005 وسنتي 2005 و 2006 الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي التقرير السنوي 2007.

هـ - الفقر:

الفقر مثل العبودية ليس بالأمر الطبيعي، بل هو من صنع الإنسان ويمكن التغلب عليه والتخلص منه إذا اتخذ البشر الخطوات اللازمة لذلك وعليه فالسياسات الاقتصادية التي تبنتها دول المغرب العربي ومن بينها الجزائر لم تحد من ذلك فأضحى أهم عائق أمام تطور المجتمع وسببا رئيسيا لتهديد أمنه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، مما يجعل الفقراء يهجرون الريف أو يتحولون إلى أعداء له من خلال سلوكاتهم في إفراغه من مميزاته وكذا الحظائر والتدهور الحاصل للموارد التي تتمثل في التربة والماء والغابات والمراعي والأنظمة البيئية الهشة للساحل والسهوب والجبال، ولا يملك الذين يعيشون في ظروف هشة وانتقالية إلا البقاء واللجوء إلى الموارد الطبيعية وحتى غير المتجددة، وبمنطق سليم، فإن التدهور البيئي المتزايد والمباشر، يساير تراجع مستوى المعيشة، ويقلص القدرات المحلية، في الوقت الذي يصبح فيه السكان أكثر عرضة لمستويات تلوث التربة والماء والهواء بسبب هشاشتهم، وهذا ما يقوم كمؤشر على قياس الاستدامة البيئية من خلال تقدير موضوعي للقدرات الاقتصادية والفرص المتاحة للتنظيم[1].

ويترتب عن هذه الإكراهات بدورها أمراضا خطيرة ومزمنة وأعباء إجتماعية ومالية متزايدة تقع على عاتق الدولة، ويعيش السكان محاصرين في مختلف المناطق والأحياء عرضة للتلوث وآثار الرمي العشوائي، في ظل غياب أي إستراتيجية للسلطات المحلية ترمي إلى تحسين يومياتهم، أو تجعلهم يأملون في تغيير مأمول فيما يستقبل من الأيام.

وإذا ما استمرت هذه الاتجاهات، ستكون البيئة عرضة للتهديد أكثر فأكثر، وستؤثر آثار التدهور على الانسجام الاجتماعي، والوحدة السياسية والاستقرار في البلاد، وهنا نردد مع القائلين بضرورة تفسير

[1]- باتر محمد علي وردم "كيف يمكن قياس التنمية المستدامة؟" مرصد البيئة العربية، 2006. منشور على موقع: www.arabenviromment.net

أنماط الاستهلاك والإنتاج بالرقي بمستويات الوعي الاقتصادي والثقافة البيئية والصحة[1] فالإجماع الدولي ينحو منحى المطالبة صراحة من الدول المتقدمة مسباقة لرسم سياسة إستهلاكية مستدامة على المدى الطويل[2] وأن لا تكتف بمطالبة بعضها البعض بالإهتمام بالفقراء دون تقديم العون اللازم لفعل ذلك[3].

[1]- كمال ديب، مرجع سبق ذكره، ص:36.

[2]- المذكرة 21، الفصل الرابع.

[3]-محمود خالد المسافر، إشكالية التناقض، الندوة العالمية لقسم الدراسات الاجتماعيـة، بيـت الحكمـة، بغـداد2002، ص:164.

خلاصة

لقد حاولنا في هذا الفصل التطرق إلى النظريات الاقتصادية التي تبناها الإنسان لتحقيق آماله في التنمية التي ما لبث أن اكتشف أنها لم تتم دون التفكير في أبعادها البيئية ، وذلك لأن سياسة الحفاظ على البيئة لا تعرقل سياسات التنمية أو تقلل من عائديتها، ولتوضيح "علاقة التنمية الاقتصادية بالبيئة يلزم العودة إلى مسيرة النشاط الاقتصادي فإننا نجد أن الفرد قد بدأ هذه المسيرة بالتركيز على الناحية الكمية في استغلال الموارد البيئية ، ولكن سرعان ما تنبه إلى الآثار السلبية التي أحدثها التقدم الكمي على نوعية حياته، فالتصنيع الذي كان من أولويات التنمية لكثير من دول العالم، نجد اليوم دولا مصنعة تشكو الآن من نتائجه السلبية، ولكن هل يعني ذلك أنه يجب التوقف عن التصنيع ؟ الجواب بطبيعة الحال بالنفي لأن الحفاظ على البيئة لا يعني التوقف عن النشاط الاقتصادي أو إدخار الموارد، وإنما يعني الاستخدام الرشيد والكفء لها، وهنا نشير إلى أن التخلص من النفايات الصناعية قد يبدو للوهلة الأولى أقل تكلفة في المدى القصير، ولكنه في واقع الأمر أكثر تكلفة على المدى الطويل، إذ ستفعل هذه النفايات فعلها في البيئة، وترتب في المستقبل متاعب متعددة الجوانب، إذ ثبت من خلال دراسات عديدة أن تدابير وتكاليف الحد من التلوث تؤدي إلى تخفيض أو انخفاض في كلفة الإنتاج، وهكذا تبنت الكثير من الدول ومن بينها الجزائر سياسات إنمائية في صورة خطط وبرامج تنمية اقتصادية قصد التخلص من مشكلة التخلف، وذلك في محاولة لسد الفجوة التي زادت اتساعا بين الدول المتقدمة والدول السائرة في طريق النمو، تلك التنمية الاقتصادية التي يراد منها تحسين مستوى المعيشة ووفرة الغذاء وتحسين مستوى الرعاية الصحية والحفاظ على الموارد الطبيعية في إطار التنوع البيئي الموجود في الجزائر، ذلك الاهتمام الذي يتجاوز إمكانيات الأفراد إلى إستراتيجيات دول وهو ما نحاول دراسته في الفصل القادم.

الفصل الثاني

مدخل

طالما أن موضوع حماية البيئة أصبح يتجاوز مسؤوليات الأفراد إلى إستراتيجيات الدول لأن الإهتمام المتزايد بأحوال البيئة بات أمراً حاسماً وملحاً، وأن الإدراك يجب أن يتعمق بأهميتها مع مرور الزمن وذلك يوقف التدهور المستمر في أحوالها نتيجة لجهود وتأثيرات التنمية غير المخططة، مما بات يفرض على السلطات وضع السياسات اللازمة للتكفل بهذا الموضوع بما يتماشى وقرار الدولة في حماية مواردها بما ينتج قسطاً مربحاً من العيش لجيلها الحاضر ولأجيالها القادمة، كتوجه دولي إقليمي ووطني ملخص في التنمية المستدامة ذات الأبعاد المتمثلة في ضبط حجم السكان، وترشيد الإستخدامات التكنولوجيا وحماية الموارد الطبيعية من الإستنزاف، فالجزائر بموقعها الجغرافي المميز في المغرب العربي تتضمن أنظمة بيئية مختلفة هي مكسب إقتصادي وإجتماعي إذا أحسن إستغلالها، فالأراضي بمختلف أنواعها، والجيل ومختلف أصنافه والغابة ومختلف إستعمالاتها... الخ. كلها موارد تستوجب إجراء جرد وطني رسمي لها وتثمينها والوقوف حقيقة على ما يمكن أن تسهم به في تحقيق الإقتصادية المرجوة من خلال إعداد السياسات والخطط الملائمة، وتقسيمها بعد ذلك وتحسينها لتتماشى وطبيعة الحركية والإقتصادية للبلاد من جهة ووضعية تدهور تلك الموارد من جهة أخرى إذ الملاحظ أن مواردنا على إختلافها باتت عرضة للإستنزاف والنقصان لصالح الزيادة في النفايات بمختلف أنواعها وهنا نحاول في هذا الفصل رسم صورة لطبيعة مواردنا ومدى تناغم سياسات الدولة مع حمايتها عبر مختلف المراحل التاريخية منذ الإستقلال.

المبحث الأول: موقع الجزائر وأنظمتها البيئية.

المطلب الأول: الموقع والموارد.

تقع الجمهورية الجزائرية شمال غرب إفريقيا ويحدها المغرب الأقصى غربا والصحراء الغربية وموريطانيا في الجنوب الغربي وتونس وليبيا شرقا ومالي والنيجر جنوبا والبحر الأبيض المتوسط شمالا.

تعتبر الجزائر ثاني دولة افريقية وعربية اسلامية بعد السودان، الدي تتهدده أخطار التقسيم ،وذلك من حيث المساحة المقدرة بـ 2.381.741 كلم مربع وتقع بعد خطي 18 درجة و 38 درجة عرضي شمالي وبين خطي طول طول 09 درجة غربا و 12 شرق ، كما يمر الخط الدولي 0 خط غرينيتش بجانب مستغانم، وتطل الجزائر على البحر الابيض المتوسط بامتداد يقدر بـ 1200 كلم من السواحل يبلغ عدد سكان الجمهورية الجزائرية حوالي 35.000.000 نسمة وتقدر مساحة الاراضي التي تعتمد في زراعتها على الامطار بحوالي 7.228.840 هكتار أي 95.8 % اما الباقي فتبلغ مساحته حوالي 313304 هكتارات أي 4.2 % وتعتمد الزراعة فيه على الري وتبلغ مساحة المراعي الطبيعية حوالي 38 مليون هكتار اما مساحة الغابات فتصل الى 3.9 مليون هكتار اما من ناحية المناخ فان شمال البلاد يتميز بمناخ البحر الابيض المتوسط الدي يتصف باختلاف بين الرطب في الشرق والجاف في الغرب في حين ان الساحل مناخه معتدل بينما مناخ الداخل القاري شديد القسوة كما ان الاطلس التلي يمتاز بمناخ ممطر والاطلس الصحراوي يتصف بمناخ جاف أما جنوب البلاد فانه يتسم بالمناخ الاستوائي الجاف مع فروق حرارية كبيرة تتفاوت المناطق من حيث الامطار الهاطلة اد تتراوح ما بين 1500 مم سنويا في المنطقة الساحلية الى اقل من 250 مم سنويا في منطقة والهضاب الجنوبية وتنعدم تقريبا في

الصحراء [1] حيث تزخر بالعديد من الموارد ياتي على راسها اراضيها، وتتكون الجزائر من تجمعين كبيرين يخضعان لتشكيلتين جغرافيتين مختلفتين:

الجزائر المغاربية إلى الشمال بما فيها (280.000 كلم بين الأطلس الصحراوي والبحر وتتبع لمنطقة تكوين "الألب "، والجزائر الصحراوية إلى جنوب الأطلس، جزء من الدراع الإفريقي القديم والبدائي وتحتل بمفردها 80% من المساحة الإجمالية، ويختلف المناخ في المناطق المغاربية عنه في المناطق الصحراوية بخواص عديدة فالجزائر مناخها متوسطي في شمال البلاد الذي يمثل 12 % من المساحة الإجمالية و90 % من السكان. وتتراوح درجة تساقط الأمطار بين أكثر من 1000 ملم في المناطق الرطبة إلى 100 ملم عند حواف الأطلس الصحراوي، وفي الجزء الساحلي والتلي وشبه الجاف حيث يفوق التساقط 400 ملم توجد فلاحة ونظام بيئي غابي، لتمتد منطقة السهول العليا ذات الاتساع المعتبر على مساحة 20 مليون هكتار، وهي منطقة جافة عموماً وتشبه النظام البيئي السهبي، وبقدر ما يزيد عدم انتظام تساقط الأمطار بقدر ما تتوغل في الجنوب حيث وتتميز المنطقة الصحراوية (النظام البيئي الصحراوي) بتساقط أمطار قليلة (100 ملم) وهناك سنوات تعرف تساقط الأمطار، حيث يتجاوز معامل معدل التساقط المسجل لدى الدوائر المختصة 80 %، ومع هذا التنوع في الانظمة البيئية يلاحظ اليوم: على مستوى المناطق الجبلية، تدمير المخزون الغابي بواسطة حرائق الغابات والتنقية وكذا الفلاحة الجبلية التي جعلت من التربة المنحدرة عرضةً بفعل أمطار الشتاء القوية المدمرة، وذلك بسرعة مذهلة تسببت في أضرار مثل خسارة التربة الفلاحية وتوحل السدود والفياضانات، مما شكل تدهورا واضحا في الانظمة البيئية ذي الانعكاسات الوخيمة على حاضر ومستقبل الأجيال بما يرهن

[1] أحمد ملحة، مكافحة التصحر، تجربة الجزائر، 2001 ، ص 26.

أمنها الغذائي والبيئى، وهو ما نبهت إليه إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد وبخاصة في إفريقيا[1].

أ - مورد الاراضي والتنمية المستدامة :

الموارد الطبيعية هي العناصر الأصلية التي تمثل هبات الأرض الطبيعية، والأمم المتحدة من جهتها، تعرف الموارد الطبيعية بأنها أي شيء يجده الانسان في بيئته الطبيعية والتي يمكن أن ينتفع بها، فالموارد الطبيعية توفر قاعدة للتنمية الصناعية بطريقتين:

1- تمكن البلد من توسيع نشاطه الصانعي بإنتاج موارد خام، كمت هو الحال في إستخراج المعادن وتصديرها، والتي توفر للبلد العملات الأجنبية لاسترداد السلع الضرورية للتنمية[2].

2- تمكن البلد من أن ينتج مواد خام ويصنعها ويحولها إلى سلع نهائية.

وقد اختلف الاقتصاديون حول أهمية الموارد الطبيعية في إطار عملية التنمية، فهناك من يرى بأن الموارد الطبيعية تلعب دورا أساسيا في عملية التنمية، ويشار في هذا الصدد إلى أن توطن النشاط الاقوتصادي خلال الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر قد تأثر بشكل حاسم بالموارد الطبيعية.إذا إن وجود الحديد والصلب في بريطانيا في بداية الثورة الصناعية قد حدد ليس فقط توطن النشاط الصناعي ولكنه أيضا قد حدد طبيعة التصنيع فيها، كما أن ثروة الىموارد الطبيعية هي التي مكنت كلا من الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة من الوصول إلى مستويات عالية من الدخل الفردي رغم انخفاض نسبة التجارة الدولية إلى الدخل القومي، وعلاوة على ذلك هناك بعض الأمثلة لبلدان اعتمد نموها بشكل كلي على مواردها الطبيعية كما هو الحال في البلدان المنتجة للنفط في الشرق الأوسط أما

[1]- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2005.

[2]- هوشيار معروف، التكنولوجيا والتحول الاقتصادي، عمان، الأردن، 2003.

الآخرون لذين لا يرون تلك الأهمية الكبيرة للموارد الطبيعية في التنمية فيقولون بأنه من الصعوبة بمكان الحديث عن دور الموارد الطبيعية ككل في التصنيع[1].

ان اندماج الجزائر ضمن دائرة التنمية المستدامة يحتم عليها بذل جهد في الحفاظ على الأراضي أو خفض معدلات ترديها اضافة إلى العمل على اعادة تاهيل المتدهور منها واضعة في الحسبان استصلاح الاراضي التي تصحرت فالجزائر التي حباها الله بنعم كثيرة يأتي على رأسها المساحة الشاسعة ذات الأنظمة البيئية المختلفة حيث تبلغ مساحة الاراضي المستعملة في الزراعة 47.2 مليون هكتار أي 3% من المساحة الاجمالية للجزائر. وتتضمن[2]:

- مساحات الكلأ والمراعي التي لم يتم زرعها بأي شكل منذ خمس سنوات على الأقل، وتستخدم كمراعي للحيوانات وتمتد على مساحة 31.6 مليون هكتار وتمثل 77.6 من المساحة الفلاحية الإجمالية.
- وعلى مستوى السهوب، تعرضت التربة للتعرية المستمرة بسبب الحرث الميكانيكي غير الملائم، والرعي المفرط وبالتالي للتصحر وفقدان الغطاء النباتي للشريط المعشوشب.
- وعلى مستوى الصحراء يعرف وسط الواحات اختلالاً متقدماً من جراء التعمير غير المتحكم فيه مما أدى إلى تراكم الرمال من جهة وإلى الاستغلال المفرط للطبقات المائية الجوفية من جهة أخرى.
- المساحة الفلاحية الصالحة وهي الأراضي التي تزرع فوقها مزروعات منذ خمس سنوات على الأقل، وهي مساحات ضئيلة بالمقارنة مع المساحات غير المنتجة وتمتد على مساحة تبلغ 8.2 مليون هكتار أي 20 % من المساحة الاجمالية وتتوزع كالتالي:

1 - سياخن مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص: 26.

2- تقرير حالة البيئة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص51.

- **الزراعات العشبية:** 3.8 مليون هكتار أي 46.3 % مساحة الفلاحة الصالحة.
- **أرض في راحة:** 3.7 مليون هكتار أي 45.4 % من مساحة الفلاحة الصالحة.
- **الأشجار المثمرة:** 576990 هكتار أي 7.01 % من مساحة الفلاحة الصالحة.
- **الكروم:** 81.550 هكتار أي 1 % من مساحة الفلاحة الصالحة.
- **المروج الطبيعية:** 23.640 هكتار أي 0.3 % مساحة الفلاحة الصالحة.

إن هذا التنوع الذي يعرفه المورد الأرضي يظل بلا معنى إذا إلتفتنا إلى تذبذب المناخ وإخلال الاقليم وضعف أنظمة الري وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول أدناه.

الجدول رقم 07: المساحات المسقية.

المساحات الزراعية الصالحة	8.666.715 هكتار
المساحات المسقية	741.000 هكتار
المحيط السقي	
- المساحة المستغلة	193.000 هكتار
- متوسط المساحة المسقية خلال العشر سنوات الأخيرة	40.000 هكتار
- حجم متوسط المياه المعار خلال العشر سنوات الأخيرة.	360 مليون متر مكعب
- معدل الاكتفاء	%50 >
الري الصغير والمتوسط	
- المساحة المسقية	701.500 هكتار
- حجم الماء المستغل سنويا 85% منها مياه جوفية	2.8 مليار متر مكعب
- الحواجز المائية المستغلة	50 مليون متر مكعب

المصدر:إسياخن مصطفى مرجع سبق ذكره، ص: 196.

وعليه فالمطلوب اليوم هو اعادة النظر في استخدام الاراضي بما يضمن :

1 – تفضيل زراعة الاراضي متوسطة الانحدار بالاشجار.

2 – جلب الميكنة الزراعية الملائمة لصيانة التربة.

3 – تحسين وضعية الاراضي المتاثرة بالملوحة.

4 – اعداد خريطة استعمال الاراضي وفقا لطاقتها الانتاجية.

ب- عوامل تدهور الموارد الأرضية:

تعرف الأرض تحولا كبيرا لنشاطها بفعل العمران والصناعة وتكثيف المبيدات والأسمدة إضافة إلى عوامل الإنجراف والتصحر الذي حول مساحات واسعة إلى أراضي جرداء[1] والجزائر ليست إستثناءا حيث تبلغ مساحة الأراضي القابلة للاستصلاح على أساس خصوصيتها الفيزيائية – الكيميائية وكذا مختلف العوامل الطبيعية (تكوين تضاريسها، إرثها الطبوغرافي، المناخ...) 2.226.313 هكتار، في ظل غياب خريطة جغرافية للموارد الباطنية تغطي كل التراب الوطني، حيث تظهر دراسات علم التربة والتضاريس أن التربة الجزائرية، تربة قابلة للانجراف بفعل تفاعل مختلف العوامل (المناخ، التضاريس) الإنسان (الاستغلال المفرط للأرض) مما يجعل مردوديتها الاقتصادية ضعيفة إذا ما قورنت بتربة بعض البلدان المجاورة مما يدعوا الى تعاونا إقليميا فاعلا لوقف التدهور الإيكولوجي وإنحصار قاعدة الموارد الطبيعية[2]، حيث يأتي ذلك في إطار التعاون الاقليمي والدولي لحماية هذه المواد كإستجابة لمتطلبات حماية البيئة علىمستوى الاقليم ومختلف اقاليم المغرب العربي الذي تسعى الدولة إلى تفعيل آليات عمل مختلف لجانه وهيئاته بما يعزز تكامل مختلف قطاعاته من حيث كونه إمتداد جغرافي طبيعي واحد من مصلحته في الحاضر والمستقبل التعاون للحفاظ على موارده الطبيعية

1- جغرافيا القارات، ص 229، 232.

2- أ.د.مصطفى محمد سليمان، قاعدة الموارد الطبيعية المتجددةو بعض القضايا البيئية عبر الحدود الدولية، المؤتمر العلمي، الخرطوم، 2006.ص22

من مختلف الأخطار والاختلالات بفعل التنمية غير المتوازنة وغياب الحكامة في تسيير مختلف أنظمة الإنتاج والاستهلاك فيه مما يستدعي تنسيق الجهود للحفاظ على أرض التي لا يتسع مفهومها إلا للزراعة بإتجاه جردها والمحافظة على مردوديتها بما يضمن أستدامتها وهنا نلاحظ الموارد الأرضية موضع جرد كما هومبين أدناه.

الرسم 04: الموارد الأرضية موضع جرد

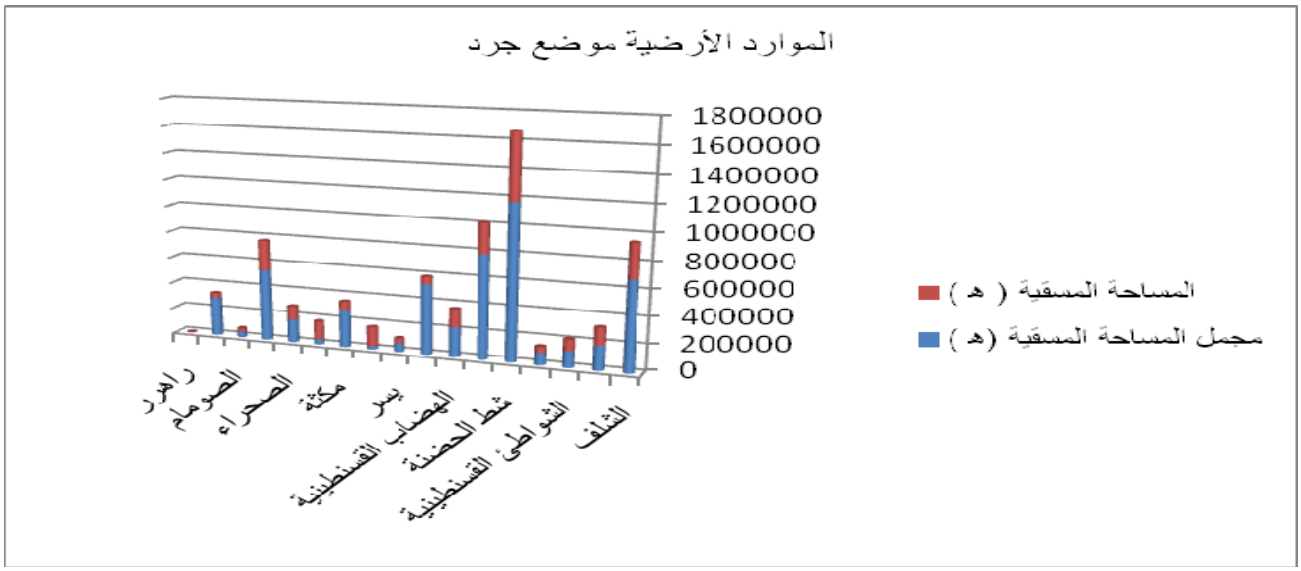

المصدر: انظر الملحق رقم 02.

ب-1- الإنجراف:

إن لانجراف هو عملية تآكل التربة وقلها بفعل العوامل المناخية وأهمها الرياح والمياه وهي عملية طبيعية ولكن نشاط الإنسان الممزوج بالجشع زاد من حدتها جراء تصرافته من مثل الرعي الجائر والحرث العشوائي ... الخ وللعبرة فالانجراف أتى في المائة سنة الأخيرة على ما نسبته 23% من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم[1] والجزائر واحدة منها فضعف التربة وتباطئ تطورها وافتقارها إلى الموارد العضوية شكل جوا مناسبا لنقص الغطاء النباتي، الذي أدى بدوره الى الإنجراف، إضافة

[1]- جغرافيا القارات، ص 406، 407.

إلى عدم إنتظام سقوط الامطار بين الفصول والسنوات الذي يؤدي إلى الانجراف المائي المرتبط بالمناخ المتوسطي، فنسبة التوحل تبلغ اكثر من 50% في المناطق الجافة وبين 30%في المناطق التلية، ويزيد عدم إحترام الإنسان للطرق الزراعية الملائمة للوسط الهش (الحرث العشوائي، إستعمال الآلات المسننة...) والتحطيب والرعي المفرط من حدة وتسريع مسار الانجراف، ففي المنطقة الرطبة الأكثر ملائمة للفلاحة تبلغ نسبة الانحناء أكثر من 12 % في 50 % من الأراضي، وتقع نسبة 85 % من الأراضي الصالحة الفلاحية في المناطق الجبلية للتل منها 63 % تقع على ارتفاع أكثر من 800 م، ويمثل الربع الباقي منحدرات تفوق 25 % مما يؤكد الضعف المشار إليه.

ب-2- التصحر:

وهو قابلية الظروف الشبه الصحراوية للإمتداد عبر حدودها لإكتساح أحزمة الإخضرار وتحويلها إلى أراضي قاحلة[1] وهو على أربعة أنواع طيف ومعتدل وشديد وشديد جدا حيث نلاحظ أن الجزائر بذلت جهودا معتبرة لانجاز حملات ناجحة، فيما يخص التشجير الذي باشرته منذ الاستقلال، إلا أن السلوكات المصاحبة للمواطنين أحيانا أضرت بالغطاء النباتي مثل حرائق الغابات والقطع المتعمد للاشجار والرعي المفرط، تلك السلوكات التي تحالفت مع بعض الأنظمة البيئية الهشة لتنتج التصحر الذي يحتل يوما بعد يوم مساحات جديدة، فيكفي أن نقول أن الجزائر لم تنجز من برنامجها الخاص بالتشجير سوى 12% على الأكثر، وتراجعت طبقة الحلفاء إلى النصف خلال 70سنة مضت، ومن ثمة لم تعد الغابات قادرة على حماية التربة من الانجراف والحفاظ على خصوبتها[2].

وقد أسفرت التحولات الاجتماعية، الاقتصادية التي عرفها عالم الريف عن:

1 - محمد رضوان خولي، التصحر في الوطن العربي، بيروت، ص: 11.

1- تقرير حالة البيئة، مرجع سبق ذكره، ص 57..

1- عادل الشيخ حسين، البيئة مشكلات وحلول، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ص: 131.

- إستصلاح معتبر لبعض المناطق الهامشية والمراعي وزراعتها قصد الاستجابة للحاجيات المتزايدة للسكان إلا أن الاستغلال المفرط لأراضي والمراعي الباقية يتسبب في هشاشتها، حيث يتوقع البنك الدولي أن هذا القطع الجائر للغابات سوف يؤدي إلى تقلص الدول المصدرة للأخشاب من23 دولة إلى 10 دول فقط في البلدان الاستوائية[1].
- إستعمال طرق زراعية غير ملائمة، بعيدا عن التحديث والتكنولوجيا التي تبنتها الدول المتقدمة حيث تمارس الفلاحة الجزائرية في جزء منها في منطقة ذات مخاطر كبرى تهدد بالتصحر، فلقد وضعت قرابة نصف المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة في حالة راحة معرضة التربة للتعرية مؤقتاً... وتقدر المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة للفرد الواحد 023 هكتار (1988) وبلغت رقماً مخيفاً يتمثل في 0.5 هكتار سنة 2002، وتمثل الأراضي المزروعة في المناطق الجافة 1.1 مليون هكتار سنة 1968 وبلغت أكثر من 3.5 مليون هكتار سنة 2002. وفي شرق البلاد تمارس الزراعة على مساحات كبيرة، حيث لم يبق غير بعض الأجزاء السهبية، مما وسع الجهد باتجاه تحويل الصحاري الى مناطق زراعية متى رافق ذلك المخطط سياسة ناجحة[2] وفي السهوب الغربية تقل الأراضي المزروعة نسبياً وغالباً ما يؤدي الاستعمال غير العقلاني لبعض الأدوات والتجهيزات الفلاحية في الأراضي الواقعة في المنحدرات أو الهشة (السهوب والصحراء) واللجوء إلى الاستصلاح بهدف توسيع المساحات الفلاحية على نتائج عكسية غير تلك المنتظرة، كما هو الشأن بالنسبة لبعض الزراعات أو زراعة الأشجار المثمرة التي لا تتلاءم مع طبيعة التربة المستعملة حيث الانتاج في هذا القطاع يتم وفقا لنظام تقليدي يحد من إستغلال هذه الاراضي

2- محدم صالح الشيخ: الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة، مكتبة ومطبعة الاشعاع ص: 57.

ويفضي إلى تدني انتاجيتها[1]، ويمكن تلخيص العوامل المسببة للتصحر إلى عوامل طبيعة وأخرى بشرية وهو الأمر الذي تسبب في هشاشة الفضاء العمراني حيث يعيش 80 % من سكان الوطن على 14 % من تراب الإقليم وخاصةً حول الشريط الساحلي حيث أقيمت الصناعة، نتيجة غياب البعد الحضاري الذي يعد حجر الزاوية في تنفيذ مشروعات التنمية الحضرية المستدامة بما يكفل ضمان تحقيق معدلات نمو مرتفعة في الموارد الاقتصادية مع المحافظة على البيئة ومعالجة مشاكلها[2]، وهنا نلاحظ ان التعمير العشوائي يجلب سلوكات مضرة بالبيئة مثل هدم الموارد والتصحر والهجرة...الخ، مما يستوجب العودة للتسيير المنسجم كشرط لضمان فعالية استراتيجيات التهيئة المقرر تحقيقها[3]، وهنا نلاحظ أن الجزائر باشرت خطة لمكافحة التصحر من خلال التشجير حيث أنشأت في السبعينات السد الأخضر وهو حزام من النباتات دائمة الإخضرار الذي يعزل المناطق الواقعة في الشمال عن المناطق الجنوبية لسد زحف الرمال على الأراضي منها:

1- توفير الغاز: كوقود بديل عن الأحطاب وبتكاليف منخفضة وهذه من الوسائل الناجحة في الحد من تدمير الأشجار والشجيرات.

2- السد الأخضر: من المشاريع الرائدة في مكافحة التصحر، بدأ في عام 1971 بقصد إنشاء حزام غابي على مساحة 3 ملايين هكتار [حزام طوله 1500 كيلومتر وبعض 20 كيلومترا تد من الحدود المغربية في الغرب إلى الحدود التونسية في الشرق، في عام 1986 تطورت الفكرة من السد الأخضر من صفوف الأشجار إلى فكرة حزام أخضر من استخدامات رشيدة للأرض] تجمع بين الأشجار وتحسين المراعي وتطوير الزراعة.

---

[1]- سامح غرايبية، يحيى الفرحان : المدخل إلى العلوم البيئية، دار الشرق للنشر والتوزيع، ط3 الاصدار الثـاني2002، ص: 95، 96.

[2]- حسين عبد القادر صالح التوجيه الجغرافي للتنمية المكتية الوطنية، عمان 2002 ص: 298.

3- الجزائر عاصمة القرن 21، المشروع الحضري الكبير، anep، 1999 ص: 35.

بنيت فكرة الحزام الأخضر لدول شمال افريقيا التي قدمتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم المتحدة عن التصحر 1977 (على أساس هذا المشروع الجزائري الرائد ومشروع قريب الشبه به. بعد تطويره بدأ في جنوب تونس في النطاق الجنوبي).

3- مشروعات التشجير وتحسين المراعي وصون أحواض تجمع المياه وتثبيت الكثبان الرملية وتنجز هذه المشروعات في إطار خطط عام 2000 مجموعة 653 هكتار منها لحماية مساقط المياه بـ 423 ألف هكتار وكمصدات الرياح 30 ألف هكتار ولتثبيت الكثبان الرملية 200 ألف هكتار. إعادة تشجير الجبال مليون هكتار.

4- دعم وتطوير مؤسسات البحث العلمي العاملة في مجالات تنمية الأراضي الجافة ومكافحة التصحر.

وفي السنوات الأخيرة لجأت الحكومة إلى مكتب دراسات فرنسي لإنجاز مخطط وطني للمحافظة على الأراضي ومكافحة التصحر، والذي سيتم تطبيقه من طرف وزارة البيئة وتهيئة الإقليم ووزارة الفلاحة بهدف السيطرة على ظاهرة التصحر وفقدان الأراضي الفلاحية في الجزائر، يشرف مكتب دراسات فرنسي على إنجاز " المخطط الوطني للمحافظة على الأراضي ومكافحة التصحر"، الذي يهدف، حسب مصادر حكومية إلى الحد من التريف الكبير للأراضي الفلاحية والسهبية ذات المردود الفلاحي العالي، وكذا الاعتداءات المسجلة على نطاق واسع في حق المحميات الرعوية التي يبلغ إجمالي مساحتها 20 مليون هكتار[1].

ب-3- تذبذب سياسات العقار الفلاحي.

إن السياسات التي باشرتها الجزائر والتي تبنتها في استراتيجيتها في التنمية المستدامة للتجديد الريفي عام 2008 قصد تجديد الاقتصاد الفلاحي، جاءت نتيجة الإهمال الذي طال الأراضي الفلاحية من قبل

[1]- الطاهر مبروكي، مرجع سبق ذكرخ، ص: 21.

أشباه الفلاحين وأساليبهم التلويثية، حيث ظل تذبذب السياسات المنتهجة للحفاظ عليها وحماية مواردها مما دفع الدولة مرة أخرى إلى تبني مقاربات تجديدية في مخططها 2009 - 2013 بما يرمي إلى تعزيز الأمن الغذائي للبلاد من خلال تشجيع المتعاملين على ولوج الزراعة الغذائية وإقامة برامج لتكييف الإنتاج وعصرنة الإدارة الزراعية مع تطوير أدوات ظبط للمنتجات الواسعة الإستهلاك، غير أن التدهور الذي تعرفه أراضي المراعي على إتساع 32 مليون هكتار كل ذلك سيستدعي دق ناقوس الخطر لتحديد حقوق وواجبات المربين والمجموعات المحلية ذات الصلة بالإستغلال والتسيير لحماية هذا الكنز البيئي ومع هذا التردي فالنتائج المحققة في مجال الزراعة بنسبة نمو 1.9 % في 2005، 4.9 % في 2006 و5% في 2007 بما يشكل 8 % من الناتج المحلي الخام[1].

وأمام المشاكل الناجمة عن السياسات المتبناة بخصوص العقار الفلاحي سواء تعلق الأمر بالاستثمار الداخلي أو الخارجي تعتزم السلطات العمومية في الجزائر مباشرة جملة من الإصلاحات قي هذا الشأن لمعالجة مشاكل العقار الفلاحي وترشيد سياسات التجديد والإصلاح الفلاحيين.

المطلب الثاني: الأنظمة البيئية.

أ- **النظام البيئ الجبلي:** تضم منطقة المغرب العربي بلدان شمال افريقيا وهي موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس وليبيا وتنتج هده المنطقة 6 مليون كلم مربع وتربة معظمها كلسية سريعة التدهور وانطمتها هشة وهي الى تقلص يدعوا الى وقفة تقييمية شاملة في اطار التنمية المستدامة، سيما ما تعلق بالجبل باعتباره بيئة للتنوع البيولوجي حيث يعرف على أنه تلك الإرتفاعات التي تزيد عن 500 م ويظهر هذا النظام البيئي الخاص به في الجزائر على ثلاث تجمعات كبرى:

- الأطلس التلي في الشمال.

[1] _تقرير حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، الجزائر، 2008، ص 403.

- الأطلس التلي في الجنوب

- مجمع الطاسيلي في أقصى الجنوب

حيث يغطي الأطلس التلي والأطلس الصحراوي مساحة 12.130.000 هكتار، ويحتل الأطلس التلي وحده 7.765.000 هـ وتمثل جبال كل أطلس خاصيات على الصعيد الإيكولوجي والإجتماعي الاقتصادي، فالأطلس التلي أكثر رطوبة وأكثر تشجيرا وأكثر كثافة وتنوعا من الأطلس الصحراوي الذي يعتبر هو الآخر أكثر تنوعا من الطاسيلي- الهقار[1].

إن الرهانات التي ترفعها الجزائر في مجال حماية النظام البيئي الجبلي يمر حتما من خلال أمثلة القدرات الفلاحية في هذا النظام قصد الرفع من مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي للبلاد من جهة وإنتاج الثروات من جهة ثانية لأن الملاحظ اليوم هو ضعف إندماج هذا النظام في الاقتصاد الوطني بما يترك بعض موارده في متناول التدهور وتسبب في الاختلال المسجل على مستوى التنمية، وهنا نلاحظ النتائج الايجابية لبعض السياسات التي إنتهجتها الدولة في هذا الشان من خلال التشغيل الريفي والبرامج الجوارية بالإضافة إلى أعمال أخرى في ميدان إستصلاح الأراضي وفك العزلة والكهرباء وإيصال مياه الشرب وهياكل الصحة والتربية والثقافة...الخ، غير أن محدودية مشاركة السكان المحليين التي من شأنها معرفة احتياجات السكان التي تقع في صدارة الاهتمام، فالإنسان هو وسيلة كل تنمية وهدفها الأساس مما يتطلب العمل، لإنجاز المؤسسات المحلية، فلا يمكن الحديث عن توازن بيئي دون اشراك الانسان في هذه المعادلة التي تحتاج إلى تنسيق الجهود بين الهيئات الاقليمية والدولية والمؤسسات العلمية[2] ويمكن متابعة تطور سكان هذه البيئة من الجدول أدناه:

[1] _ تقرير حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص58.

[2] _عبد الهادي الحسن، حماية البيئة، دار علاء الدين، سوريا، ط1، ص:6.

الجدول رقم 08: تطور عدد سكان الريفيين في الجزائر من سنة 2004 إلى 2006. (الوحدة القياسية: ألف نسمة).

السنة	إجمالي عدد السكان	عدد السكان الريفيين	النسبة
2004	32312.00	13825.22	42.78
2005	33156.00	13158.92	39.68
2006	33722.97	13320.77	39.02

المصدر: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي التقرير السنوي 2007 جدول رقم 1.

إن البيئة الجبلية في الجزائر لها من الخصائص ما يؤكد تنوعها وقدرتها على إفادة الاقتصاد الوطني بمختلف الثروات غير أن لها نقاط ضعف نجملها فيما يلي :

- مناطق معزولة: حيث تعاني هذه المناطق من إفتقارها إلى مختلف البنى التحتية الضرورية مما رهن المجتمعات السكانية بها وجعلها حبيسة العزلة التي قللت من مردودية هذه المناطق.

- مناطق هشة: إن طبيعة هذا النظام عندنا وتركيبته الجيولوجيا الضعيفة إضافة للإنجراف الذي ألحق أضرارا بها وبتربتها وغطائها النباتي مما أضحى يهدد حاضر ومستقبل الأنشطة فيها من خلال سياسات غير مستقرة بشأن الإستثمار في هذا النظام غير أننا نلاحظ أن الدولة سطرت مخططا وطنيا للتشجير يمتد إلى عشرين سنة ليتكفل بحماية الأحواض المنحدرة، حيث يستهدف هذا المخطط في مجمله 600 هكتار منها 45% لحماية وتثمين محيط الاحواض المنحدرة في المناطق الجبلية[1]، حيث تتوزع الأنشطة الاقتصادية في المناطق الجبلية إلى أربعة أنشطة حيث تتكامل مختلف الزراعات مع

[1]_الالية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني مجال الحكامة، الجزائر، 2008، ص:404.

تربية الماشية كنشاط مميز لساكنة هذه المناطق والتي إعتادها من زمن بعيد فأصبحت تملك مهارات قادرة على تطوير هذه الأنشطة حالما خضعت إلى موافقة ناجحة وتسيير مستدام حيث تنقسم الأنشطة في هذه المناطق إلى أربعة فئات كبرى وهو ما تبينه الدائرة النسبية ادناه.

الرسم 05: الأنشطة الفلاحية في المناطق الجبلية للشمال

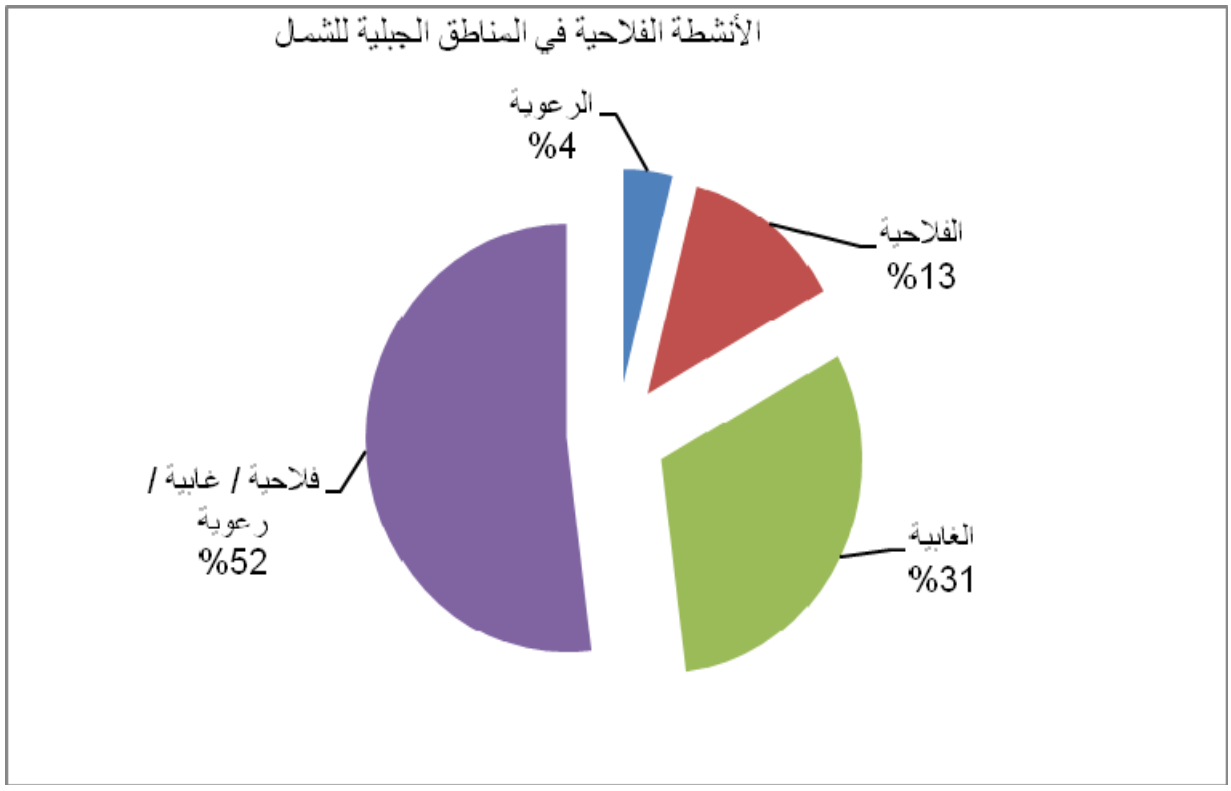

المصدر: أنظر الملحق رقم 03.

ووفقا للظروف المحلية، تهيمن تربية المواشي والزراعات على جملة نشاطات السكانية، وهما نشاطان جد متكاملان في النشاط الزراعي التقليدي على مر العصور، وتتميز الفلاحة في الأوساط الجبلية بالأنشطة التالية:

1- الضغط السكاني: يساهم التفاوت الملحوظ في درجات الضغط السكاني على كل من البيئة الحضرية والبيئة الريفية في الوطن العربي عامة والجزائر كجزء منه في حدوث هجرات داخلية

مستمرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية[1] وذلك راجع للتحولات الإجتماعية والإقتصادية التي عرفها هذا القطاع، حيث تضم المناطق الجبلية للأطلس التلّي 7.9 مليون ساكن أي 27 % من إجمالي السكان الموزعين حسب المناطق التالية[2]، وهو ما يتبينه الجدول أدناه في تطور القوى العاملة الزراعية يف الجزائر.

الجدول رقم 09: تطور مساهمة القوى العاملة في الزراعة في الجزائر من سنة 2004 إلى 2006. (الوحدة القياسية: ألف نسمة).

السنة	القوى العاملة الكلية	القوى العاملة الزراعية	النسبة
2004	7798.00	1617.00	20.73
2005	9493.00	1381.00	14.54
2006	10109.65	1609.63	15.92

المصدر: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي التقرير السنوي 2007 جدول رقم 2.

والمتتبع لهذا الموضوع يلاحظ أنه بعد الاستقلال وبالرغم من بعض التقدم الاجتماعي الاقتصادي (الطرق، الإنارة، المدارس، الصحة...) لم يعرف السكان استقرارا، وسجل النزوح الريفي حركة كبيرة من الجبال نحو التجمعات الصناعية الكبرى في السهول، وقد مست هذه الظاهرة مناطق دون أخرى بصفة خاصة وهي الظاهرة المسؤولة عن كثير من الأضرار البيئية [3].

[1]- الجزائر عاصمة القرن 21، المشروع الحضري الكبير، anep، 1999، ص 35.

[2]- وديع محمد عدنان: قضليا السكان في الوطن العربي، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، الأردن العدد1، المجلد2، 1999.

[3]- د. ميشيل تودارو، تعريب ومراجعة. حسن حسني، حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر ص 471.

2- التنمية الاجتماعية، الاقتصادية.

إن تقييم وضعية التنمية لأي بلد يمر حتما من خلال المشروعات الإجتماعية والإقتصادية وهنا يمكننا الوقوف على بعض المؤشرات في مجال السكن والصحة والتعليم وتوزيع الماء الشروب، والصرف الصحي...الخ لتقييم الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للسكان من مختلف ساكنة الإقليم، فكل الإحتياجات فيما يخص الشرب والري في حالة سيناريو سنة تساقط متوسط وتغطية كل الاحتياجات من مياه الشرب في حالة حدوث جفاف، ولذلك نلاحظ ان السياسات المسطرة كانت ترمي الى بلوغ 78مليون $م^3$ سنة 1999بما يمكننا من تغطية 15700هكتار كمساحات جبلية قابلة للسقي وهذا سيكون له الأثر الإيجابي على إستقرار السكان والرفع من قدراتها الاقتصادية والإجتماعية علاوة على الربط بالكهرباء الذي إستثمرت فيه السلطات العمومية بين فترتي 2000 / 2007 مليار دينار لكل سنة حيث فاقت سنة الربط بالشبكة الكهربائية 98%سنة 2008 إضافة إلى الربط بالغاز الذي وصل إلى 41.2 من نفس السنة[1].

ب- النظام البيئي الغابي:

تعتبر الغابات موردا طبيعيا متجددا للثورة الاقتصادية والبيولوجية والبيئية في العالم، فالغابات هي بمثابة الموطن الحيوي لمختلف الأنظمة البيئية للكائنات النباتية والحيوانية.

وتزداد أهمية ومكانة الغابات على مستوى البيئة الطبيعية باعتبارها تحافظ على الوضع الطبيعي لحياة الإنسان ولنمو الكائنات الحية، ومن جهة أخرى إن الغابات تعرضت لإزالة مستمرة من طرف الإنسان فالعالم فقد خلال فترة وجيزة ملايين الهكتارات من الغابات، تلك البيئة التي يعتبرها كل الدارسين أهم ما في البيئة الطبيعية، فهي تلعب بلا شك دورا كبيرا في تنظيم المناخ الطبيعي وحفظ المياه وتساقط

[1] _ الآلية الافريقية للتقييم من قبل النظراء، مرجع سبق ذكره، ص: 373.

الأمطار، كما أنها تلعب دورا كبيرا أيضا في الحفاظ على الأراضي الزراعية من التعرية والجفاف والتصحر، علاوة عما تقوم به من صيانة التربة من الانجراف والفياضات وليس للغابات أهمية طبيعية وبيئية فقط بل أن أهميتها تتعدى ذلك الى كونها محيط لازدهار أي نشاط اقتصادي أواجتماعي، حيث توفر مناصب العمل للريفيين الذي يعيشون من استغلال الغابات والأشجار المثمرة، كما أن الصناعة الخشبية والورق والنشاطات التجارية الأخرى تشكل جمعها موردا لتطور وتحسين المستوى المعيشي للريفيين المرتبطين بالنشاط الاقتصادي الغابي.

إن غابات العالم بمختلف أنواعها تقدر مساحتها بحوالي 5,1 مليار هكتار بما فيها مزرعة الأشجار والادغال، أي تغطي 28% فقط من سطح الأرض، وهي على ثلاثة أنواع:

الغابات الاستوائية المطرية، الغابات الاستوائية الجافة، لاغابات المعتدلة بما فيها مزارع الأشجار، حيث يعتمد 25% من سكان العلم على موارد الغابات فهي توفر 47 مليون وظيفة يف أنحاء العالم حسب م ع م د، كما تعتبر الغابة أحد أبرز مظاهرتنوع الأنظمة البيئية في الجزائر التي يسودها المناخ المتوسط في الغالب حيث تتميز بالهشاشة من حيث التوزيع، وذلك بفضل الإستعمال المتكرر لمواردها بالشكل الذي يضمن استدامتها فلا شك أن القطع الجائر للغابات سيؤدي الى تآكل التربة مما يؤدي الى نقص الدخل الكافي للبقاء ونقص في عدد فرص العمل، حيث تم حساب وتحديد مساحة الغابات على عدة مراحل متتالية[1]، ويقوم هذا التحليل على الوحدات التي تتوفر على معلومات متضمنة في تقارير وزارية رسمية في شكل جرداً عشرياً قد أعتمد من طرف قطاع الغابات[2] قصد إيجاد مدخل وتصميم خارطة طريق بهذا الشأن قائم على المعرفة والمتابعة لتهيئة وتسيير هذه النظام الغابي، حيث نلاحظ

[1]_ كوثر بودي1955، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية 2003/1976.

[2]_ ميشيل تودارو، مرجع سبق ذكره، ص:449.

أنه في 1976، قدرت المساحة الغابية بـ 2.975.000 هكتار موزعة بين 73.78 % من الغابات و26.22 % من الأدغال[1].

بما يعبر عن وجود ثروة بامكانه إن تم إستغلالها بشكل مستدام أن توفر موردا إقتصاديا هاما للبلاد سواء لجيلها الحاضر أو للأجيال القادمة، مما يستوجب تسريع وتيرة التقدم لتحقيق التنمية الزراعية والريفية المتواصلة بما يستجيب للطلب الوطني ويعكس التعاون الدولي بهذا الشأن[2] ويجعل من إقتصاد حماية البيئة بيئة مناسبة لإدراج الإهتمامات البيئية والإجتماعية والإقتصادية ضمن الأساليب المختلفة لإتخاذ القرارات[3] بشأن الإزالة العشوائية للأشجار، والحدائق النافعة المثمرة وذلك لبناء البيوت الجديدة والمشاريع اللاستثمارية مكانها، في شكل تجريف غير مبرر بيئيا ولا إقتصاديا، فتعرية الأرض من غطائها الشجري يعني إزالة مخزن الأملاح المعدنية الغدائية، فتكون النتيجة مخيبة للذين جاؤو وراء حلم إمتلاك الأرض وزراعتها[4] وللوقوف على حقيقة ما تزخر به بيئتنا الجبلية في شقيها الغابي كمورد وبيئية للتنوع اليولوجي لمختلف الأصناف الحيوانية والنباتية نستعرض الجدول أدناه:

[1] - تقرير حالة البيئة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص:8.

[2] - مؤتمر القمة العالمية للتنمية، اكتوبر، 2002.

[3] - رشيد سالمي، اثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005، ص:107.

[4] - علي زين العابدين عبد السلام، محمد المرضي عرفات، تلوث البيئة ثمن للمدنية، الهيئة المصرية للكتاب 2007، ص 19/18.

الجدول رقم 10: تشكيلة الغابة الجزائرية.

	السلالة الكبرى	المساحة المناخية هكتار	المساحة في 1983	% في 1976
1- الصمغيات	الصنوبر الحلبي	1.290.000	792.000	26.62
	الصنوبر البحري	13.000	12.000	04
	التويا (العفصية)	521.000	143.000	4.81
	العرعار	502.000	227.000	7.63
	الأرز	128.000	23.000	0.77
	المجموع/ الصمغيات	1.197.000	/	40.23
2- الوارقة	البلوط	1.142.000	463.000	8
	السنديان الأخضر	1.807.000	354.000	11.90
	مختاف الأنواع	82.000	65.000	2.18
	ورقيات أخرى	157.000	/	/
	المجموع/ الوراقيات	3.188.000	882.000	29.65
3- الباقي		/	116.000	3.90
		/	/	/
	مجموع الغابات	/	2.195.000	73.78
الأدغال		/	780.000	26.22
	مجموع الميدان الغابي	10.027.000	2.975.000	100.00

المصدر: تقرير حالة البيئة في الجزائر، 2005، وزارة البيئة وتهيئة الإقليم.

ان الغابات في الجزائر تغطي مساحة تصل الى 3.9 مليون هكتار من مساحة السمالي من الجزائر[1]

ويمكن تقسيمها الى :

- غابات طبيعية : 1.329.497 هكتار.

- أدغال : 1.844.41. هكتار.

[1]- أحمد ملحة ، مرجع سلبق ، ص : 32.

- أحراش : 2.884 هكتار.

- تشجير : أكثر من 800.00 هكتار.

وللعلم فهي تعاني من التدهور وكدا ضعف السكان والادارة التقليدية ،وكدا الحرائق حيث يمكننا القول أن الغابات الجزائرية أنظمة عديدة ومتنوعة للملكية، بداية من الوجود الروماني ثم العهد الاسلامي مرورا بالحكم التركي واخيرا فترة الاحتلال الفرنسي حيث إهتم المستعمر اشد الإهتمام بالغابات منذ دخوله بما لديه من تقاليد غابية عريقة وحسب الاستاذ الياس مسلي[1] فقد صدر في في الفترة ما بين 1830 و1835 ما يقارب 45 نصاقانونيا خاصا بالغابات ليصدر في الاخير قانون 21 فبراير 1903المتضمن قانون الغابات الجزائري[2] فكان حوصلة لجميع النصوص المبعثرة التي سبقته وقد توزعت الغابات بين ملكية تابعة للدولة والبلديات والمؤسسات طات النفع العام يطبق غالبا على أنواع النظام الغابي le regime forestier)) إلى جانب ملكية الخواص وقد كانت من حيث الحجم قليلة جدا فحسب الخبير بول بودي (Paul Baudy) [3] فان المساحة الغابية في بداية الخمسينيات كانت على النحو التالي :

غابات الدولة 2.003.000 هكتار

غابات البلديات 172.000 همتار

غابات الخواص 454.000 هكتار

[1]- MESLI (M.E) – les origine de la crise agricole en Algerie – du cantonnement de 1846 a la nationalisation de 1962 edition dahleb – alger 1996 – page 83.

[2]- القانون الذي كان يطبق قبل 21 فلراير 1903 هو قانون الغابات الفرنسي المشهور المطبق بالميتروبول المؤرخ في 4 ماي 1827 والذي راى المشرع بعد تردد طويل انه غير صالح للتطبيق على الاهالي ومنه تم التفكير في اصدار قانون غابات خاص بالجزائريين.

[3]- Baudy (p) « Guide du forestier en Afrique du nord « edition la maison rustique Pris 1952 Page 387

حيث 220.000 هكتار للاوروبيين و 213.000 للاهالي.

إلا أننا نلاحظ أن السلطات الجزائرية استمرت في تطبيق التشريع الغابي الاستعماري حتى سنة 1975 لتاتي بعدها فترة الفراغ التشريعي لتتحمل البيئة تكاليف نتائج ذلك لمدة 09 سنوات الى غاية صدور قانون 84 – 12 الخاص بتنظيم الغابات.

ج- النظام البيئي السهبي.

1- الوضعية العامة.

تشكل مساحات البيئة السهبية منطقة رعوية مكونة من غطاء نباتي قليل الكثافة، حيث تقع في جنوب الأطلس التلي وفي السهل الجنوبي الواقع في سفوح جبال الاطلس الصحراوي، وهي تغطي 38 مليون هكتار أي حوالي 14% من المساحة الاجمالية للبلاد كما انها تتوسط خط التماطر بـ 100 ملم جنوبا و400 مم شمالا، وهي خاضعة لمناخ يتميز بسقوط غير منتظم للامطار مع تقلب كبير في الطقس شهريا وسنويا وبدرجة حرارة مرتفعة ورياح جافة، وتتوزع التربة في الاحجار الكلسية مما يقلل من عمق التربة الصالحة ويزيد من حساسية التعرض للتلف، وبالتالي المساعدة على تعريتها بسهولة وفي مثل هذه الظروف من غير الممكن استغلال تلك التربة في الانتاج الزراعي وهي تتموقع ضمن اقليم 11 ولاية من تراب الجزائر وتضم كثافة سكانية تقدر باكثر من 720.000 نسمة وهم المسؤولين عن تربية 71.1% من الماشية[1].

إن هذا النظام يعيش الكثير من الاختلالات التركيبية من حيث المادة المكونة لطبيعته، وذلك أن معظم السياسات التي شهدها الجزائر منذ الاستقلال وإلى اليوم في مجال الاصلاح لم تكن أبدا منطلقة من

[1] أحمد ملحة ، مرجع سابق ، ص : 35

ظروف عادية ومناسبة لذلك بل كانت عبارة عن ردود أفعال تفتقد الى الإستراتيجية الواضحة المعالم والآليات[1].

إن هذا الوضع الذي آل إليه النظام السهبي يحتم علينا مراجعة البرامج المسطرة لتنمية المناطق السهبية وحصائل الانجازات بين 1962 و2010[2]، فالنظام السهبي الممتد على مسافة 20 مليون هكتارا ولما لها من موارد طبيعية هامة، دفع بالجزائر لتبني سياسات من شأنها ضمان تنمية مستدامة لمختلف مظاهر تنوعه وذلك على فترات:

- **الفترة 1962/1972:**

تجسدت محاولات تنظيم السهوب خلال هذه الفترة إبتداءً من 1968 مع إنشاء تعاونيات التربية التي وضعت تحت إشراف جمعية تنمية التربية في الوسط الرعوي أنشأت بدورها في 1969، ويكمن الهدف الأصلي في إنشاء 50 تعاونية على مساحة 500.000 هكتار لفائدة 1300 عائلة ولم تمس الإنجازات مساحات واسعة بل إقتصرت على:

- 2 % من المساحة الإجمالية للمراعي (400.000 هكتار من مجموع 20 مليون هكتار).
- 2.1 % من المربين من مجموع 493.346.

وخلال نفس هذه الفترة، تم إنشاء تعاونيات نموذجية تجريبية في تادمايت، عين السخونة وعين الحجر. وفي 1972 تم إنشاء ثلاثة مناطق تنمية للرعي من شانها أن تؤدي إلى هياكل ما قبل التعاونية.

[1] _ تومي عبد الرحمن واقع وافآق الاستثمار الامني المباشر من خلال الاصلاحات الاقتصادية، اطروحة دكتوراه، الجزائر2006، ص:2 المقدمة.

[2] _ تقرير حالة البيئة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص:90.

- **فترة 1972 / 1983:**

تميزت هذه الفترة بصدور وتطبيق قانون الثورة الزراعية الذي حاول الاستجابة للمشاكل من خلال قانون الرعي لسنة 1975 الذي كان يهدف إلى تهيئة متكاملة للسهوب، وقد تميزت هذه الفترة أيضاً باستيراد مكثف للشعير الذي عوض وظيفة المراعي، وقد ترتب عن هذا العمل زيادة الثروة الوطنية في الأغنام. وفي مقابل النتائج غير المرضية، وجهت استثمارات هامة نحو تحسين مستوى معيشة سكان الريف، كما تم الشروع في انجاز السد الأخضر على خلفية توقيف زحف الرمال نحو شمال البلاد، وكان يجب أن يمتد هذا الحزام ذو العمق الذي يتراوح بين 15 و20 كلم من الحدود الغربية إلى الشرقية، حيث في 1982 شرع في عمل آخر ويتمثل في تثبيت الكثبان، أعطى نتائج جيدة بالربط بين الجانب الميكانيكي والبيولوجي بهذا الشأن.

- **فترة 1983/1994:**

تميزت هذه الفترة بإصلاحات مثل:

- إعلان الدخول إلى الملكية العقارية الفلاحية.
- وضع المحافظات السامية للسهوب.
- إعلان قانون التوجيه العقاري سنة 1990 وتعديله في 1995.

وخلال هذه الفترة عرفت السهوب عدداً من الاستثمارات من طرف الولايات. وجرى توجيه هذه الاستثمارات نحو أعمال بناء هياكل وليس حماية وتحسين المراعي. حيث يمكن ملاحظة ذلك من الجدول ادناه والذي يلخص انجازات المحافظة السامية للسهوب.

الجدول رقم 11 : إنجازات المحافظة السامية للسهوب بين 1997 و2002.

الأعمال	الانجازات
الزراعة الرعوية هـ	33.714
أشغال الحماية هـ	2.448.00
الأشجار المثمرة هـ	1.509
أعمال التنقيب و	1542 قيد الإنجاز.
إنجاز الآبار و	114
إنجاز الجبس و	72+06 قيد الإنجاز
إنجاز المراتع و	71+03 قيد الإنجاز
إنجاز المحولات و	39+02 قيد الإنجاز.
إنجاز السواقي م	157.627
إنجاز وافيات التنقيب و	126
تهيئة الجبس و	.126+51+03
تهيئة الآبار و	213+03 قيد الإنجاز
تهيئة الينابيع	154+06 قيد الإنجاز
تهيئة المحولات	35+08 قيد الإنجاز
أعمال مركز الطاقة الشمسية و	83799
تجهيزات التنقيب و	117
تجهيز نواعير الرياح و	07
المساحة المسقية بالرش هـ	31500
التشغيل الدائم	6206

المصدر: تقريرالمديرية العامة للغابات(2002/1997)، وزارة الفلاحة.

- **فترة 2002/1994:**

أهم ما ميز هده الفترة هو صدور توجيهات جديدة في ميدان تنمية الرعي، تتمثل في برنامج الأشغال الكبرى الذي يقحم السكان المحليين بصفة كاملة، وقد عهد بهذا البرنامج للمحافظة السامية للسهوب والمديرية العامة للغابات، حيث يمكن القول أن وضعية النظام البيئي السهبي بالرغم من أنها مخيفة،

فإنها ليست بالميؤوس منها، فتجنيد الإمكانيات وخاصةً التنسيق الأفضل للأعمال أمر أكثر من ضروري لتدارك النقصو هنا يتعين على هيئتين أن تلعبا دورهما كاملاً وهما:

- المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة الذي يكمن دوره في ضمان تنسيق السياسات الحالية المرتبطة بالتسيير المستدام للموارد الطبيعية.

- الجهاز الوطني للتنسيق الذي تتمثل ركيزته الأساسية في المديرية العامة للغابات لوزارة الفلاحة، وهي جهاز متعدد الإختصاصات وفيما بين القطاعات والذي يجمع في إطاره أهم الفاعلين الوطنيين العموميين وغير الحكوميين بمكافحة التصحر، ويمكننا تتبع المساحات السهبية من خلال الجدول الأتي

جدول رقم 12: المساحة المقدرة بالمليون هكتار

الترتيب	الأنواع النباتية	المساحة	**ملاحظات**
01	الحلفاء	04	من بينها 02 مليون هكتار غير متلفة. 2.6 مليون هكتار معطى اخر من ر مجموعة السهوب 96
02	الشيح	03	العلف الأساسي في المساحات السهبية.
03	القطف	01	من الأنواع الأكثر ملائمة لتثبيت التربة ورفع انتاج العلف.
04	نباتات متنوعة	05	مجموعة نباتية
05	Lygeun	02	

	spartum		
المجموع		15	

المصدر: المديرية العامة للغابات، 2006

. فترة 2010/2002:

تمتاز هذه الفترة برسم استراتيجية التنمية المستدامة وما رافق ذلك من برامج تجديد وتطوير خاصة تلك المتعلقة بالاقتصاد الفلاحي قصد عصرنة الإدارة الزراعية وضبط أدواتها غير أن المهم هو تطلع الجزائر المسجل ضمن برامج التجديد الريفي(2013/2007) لإعطاء الحيوية من جديد للمناطق الريفية ومحاولة دمج مختلف أنشطتها من خلال :

- عصرنة القرى
- تنويع النشاطات الاقتصادية
- الحفاظ على الموارد الطبيعية وتثمينها
- حماية الارث الريفي وتثمينه

2 – أسباب إختلال البيئة السهبية :

يمكن حصر أهم أسباب تدهور هده البيئة التي تعاني إختلال التوازن البيئي علاوة على تفشي الجفاف الى العناصر التالية :

- **الإنجراف المائي :** والدي يدفع بضياع 300 طن في السنة من هده البيئة.
- **زحف الرمال :** الدي بدأ يظهر في شكل سلاسل رملية.
- **الإنجراف الريحي :** نتيجة كثرة المنحدرات وهشاشة التربة.
- **الرعي :** فالدراسات تؤكد عدم تحمل عدم تحمل المساحات الحالية الأكثر من 25 % الماشية الموجودة.

3 – **المشاريع الكبري للمحافظة :**

إن المشاريع الكبرى الثلاثة (كتهيئة السهوب و زراعة العلف وإعادة تأهيل البساتين النخيل) والمدرجة باسم المحافظة السامية لتنمية السهوب قد مست مجمل 19 ولاية و 135 بلدية[1] ،ففي الولايات ذات الطابع الزراعي – الرعوي – لا سيما ولايات سطيف وسعيدة والبويرة وتيارت والمدية فقد شهدت زراعات رعوية وعلفية على مساحة 112.500 هكتار.

وقد خصت عمليات التهيئة والزرع :

- الزراعة الرعوية 112.500 هكتار.
- حماية الغابات 700.000 هكتار
- انجاز ابار المياه 350 وحدة.

واما عمليات اعادة تاهيل بساتين النخيل فقد خصت :

- عمليات التنظيف 1.070 هكتار
- ازالة الرمال 10 هكتارات
- تهيئة الاحواض 100.000 وحدة
- اعادة تهيئة السواقي 323.000 مليون لتر
- اعادة تهيئة السدود الصغيرة 17 وحدة
- حماية الجرف 14.000 مليون لتر.
- شق الطرقات 64 كلم.

والشيء الملاحظ أن عملية الإستصلاح المسطرة في إطار سياسة التنازلات تخص 123 بلدية.

- الزراعة الرعوية 132.000 هكتار
- زراعة التين الشوكي 122.500 هكتار
- زراعة الأشجار القوية 13.000 هكتار

[1] أحمد ملحة ، مرجع سبق دكره ، ص : 54.

- زراعة النخيل 2.000 مليون هكتار
- هياكل قاعدية في مجال المياه : أعمال التنقيب 10.000 مليون لتر.
- الأبار 1.000 مليون لتر
- الجب 100 وحدة
- شق الطرقات 1.000 كلم مربع.
- المشاريع الكبرى المفتوحة عن طذريق التنازل 30.000 هكتار

د- البيئة الصحراوية.

إن البيئة الصحراوية تأثرت عبر العصور بعوامل المناخ المختلفة، وهي وإن بدت متجانسة فإنها منطقة لأنماط من الخصوبة إبتداء بالرملية إلى الزراعية مرورا بالجرداء القاحلة فهي كتلة قارية بحد ذاتها، والجزائر التي تمتاز بتنوع أنظمتها البيئية تحتل الصحراء منها 2.000.000 كلم^2 أي 84.16% من التراب الوطني تتوزعها أنظمة مناخية مختلفة، لها إنعكاس على إرتفاع وإنخفاض الحرارة التي تعرف تقلبات منتجة لفوارق حرارية وتساقط ضعيف وغير منتظم ذا أثر واضح على التدهور الحاصل وتنقسم تربتها إلى التربة الحصوية والتربة الطينية، كما لها مناخات متعددة حيث تستوطنها أصناف حيوانية ونباتية مختلفة والجدول أدناه يبين بعض خصائصها.

الجدول رقم 13: الخصائص المتميزة لنوعي التربة.

عناصر المقارنة	التربة الخصوبة	التربة الطينية
المقدرة على الاحتفاظ بالماء	- تسرب جيد لمياه المطار السريعة، إدخال ضعيف للمياه 2 غ/100غ رمل. - الأمطار الطولية: تسرب مؤكد للطبقات العميقة للتربة. - احتفاظ جيد بالمياه أمام الخاصية الشعرية	- تسرب رديئ لمياه الأمطار السريعة. - تخزين ضعيف. - في حالة الأمطار طولية التساقط، تشبع أحسن 20- 40 غ/ ماء/100غ طين في عمق من 10 على 20 سم.

	والتبخر مثال: النباتات التي تنمو بين كومات الرمال.	- الخاصية الشعرية قوية والتبخر قوي.
التوصيل الحراري	- إن التربة الرملية تحتوي بين حصياها كمية كبيرة من الهواء وبالتالي هي موصل ليس جيد. - في الصيف الحرارة في لاسطح لكن في العومق الجذور محمية.	- إن التربة الطينية أحسن توصيل وأقل حرارة في السطح بالنسبة للرمال أكثر حرارة في العمق. - في الصيف تتعرض جذور النباتات للرشح في التربة الطينية.
التلمح	- إن التسرب الجيد للمياه يعمل على غسل الأراضي وبعث الملاح إلى طبقة الفرياتيك.	- إن رداءة التسرب تسمح بزيادة التملح في السطح عن طريق التبخر والتكثفات الملحية أو تشكل الشطوط.

Source: George Toutain / élément d'Agronomie Saharienne / imprimerie Jouve / édition 1977, p38.

فالملاحظ أن التوجه الوطني لتنمية مناطق الجنوب أدخل تقاليد جديدة على الزراعة فيها، إبتداءًا من دخول الملكية العقارية الفلاحية من خلال إستصلاح الأراضي وتطوير نظام الري وإدخال أصناف زراعة من الشمال (القمح)، فتنظيم حيازة الأراضي الزراعية وكيفية إستغلالها أحد العوامل ذات التأثيرالبالغ على النشاط الزراعي[1].فإذا كانت الأصناف قد أعطت نتائج مذهلة أحياناً من خلال مردودها العالي، فإن هذه الأصناف في المقابل وخاصةً الأنواع، لم تكن في جميع الحالات موضع إنتقاء جيد (حالة البذور المستوردة خاصةً)، وبالتالي لا تتلاءم مع الظروف المناخية للجنوب، حيث تطرح التنمية المستدامة تأكيدها على مبدأ الحاجات البشرية، ولكن الطبيعة تضع حدودا يجب إحترامها من خلال التسيير والتوظيف الأحسن للرأسمال الطبيعي بدلا من تبذيره [2].

[1] _ محمد محدوم ابراهيم الدين، جغرافيا الزراعة، جامعة عين شمس، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، ص:415.

[2] _ سالمي رشيد. أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، رسالة دكتوراه، 2005، ص 112.

المبحث الثاني: التلوث الشاطئي.

المطلب الأول: تلوث مياه الشواطئ.

تعرف شواطئ الجزائر تغييرات مهمة في شكل تدهور غير مسبوق بسبب نقص المعالجة، حيث أصبح الشاطئ مفرغات عمومية للكثير من المخلفات، سواء كانت منزلية أو صناعية أو مخلفات لمناطق الكهرباء أو المخلفات الناتجة عن أشغال البناء في شكل تذويب للتربة ناهيك عن المخلفات ذات الطابع الكيماوي او البتروكيماوي القادمة من النسيج الصناعي الذي يعرف تمركز في الشريط الساحلي، مما يستدعي عدم السماح بإستراد أو تخزين المركبات الكيمياوية التي تحتوي كميات تتعدى الحدود الخطرة[1]، فالجزائر تقع ضمن فضاء يجعل شواطئها عرضة للتلوث بالمحروقات، فمن بين300 مليون طن من البترول تعبر في المتوسط تمر100مليون طن في السنة بالقرب من شواطئنا مما يملي ضرورة رسم إستراتيجيات حماية وتثمين لشواطئنا في مستوى الأخطار الحالية أو المحتملة في المستقبل.

المطلب الثاني: إدارة البيئة الشاطئية.

1- التعاون الدولي لإدارة مصايد الأسماك وتنميتها:

إن التعاون الدولي مهد لانعقاد المؤتمر العالمي لإدارة مصايد الأسماك وتنميتها في روما عام 1984، حيث وافق المؤتمر على الأهداف طويلة المدى في قطاع السمك كمايلي: ترشيد استخدام الموارد السمكية العالمية على الأصعدة التغذوية والاجتماعية والاقتصادية، وزيادة مساهمة القطاع السمكي في تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي وتحقيق الأمن الغذائي العالمي، واعتماد البلدان النامية على نفسها في إدارة مصايد السماك وتنميتها، وتشجيع التعاون في هذا القطاع، وأسمى المدير العام للمنظمة هذه الإستراتيجية، بـ **الميثاق العالمي لقطاع مصايد الأسماك،** الأسماك غذاء عالمي عالي القيمة وغني

[1]- عادل الشيخ حسين، البيئة مشكلات وحلول، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ص :99.

بالبروتين، وهي فضلا عن ذلك تعتبر العنصر الأساسي في الوجبات اليومية لملايين الناس، وفي البلدان النامية توفر الأسماك 40% أو أكثر من البروتين الحيوي لما يقارب ثلثي السكان وثلاثة ارباع السكان في بعض البلدان، كما تتزايد أهمية الأسماك بصورة مطردة في الكثير من البلدان كمصدر للنقد الأجنبي والدخل والعمالة[1].

وبدأت المنظمة في عام 1985 استعراضا لأعمال تنمية تربية الأحياء المائية على الصعيد العالمي، متعاونة في ذلك مع النرويج وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية وسوف يكون هذا الاستعراض مرشدا في البرامج المقبلة وفي تقديم المعونة الفنية.

وقد بدأ الاستعراض بإيفاد بعثات تقييم إقليمية في عام 1985 إلى أمريكا اللاتينية وإفريقيا الشرقية والغربية، ومنطقة البحر المتوسط، وإجراءء دراسات قطرية في كل من تايلندا، نيبال، أندونيسيا، الفيلبين، كينيا، زامبيا وماليزيا[2].

ويفيد هذا الاستعراض في تقييم البرنامج المشترك بين المنظمة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والمتعلق بتنمية تربية الأحياء المائية وتنسيقها، والذي أنشأ شبكات إقليمية للبحوث والتدريب في هذا المجال في إفريقيا، آسيا وأمريكا اللاتينية. واقترح الاستعراض بالفعل أساليب لزيادة إشتراك لحكومات في هذا البرنامج، وتيجة لذلك فقد وافق برنامج المم المتحدة للتنمية على تمديد فترة التمويل، والتي كانت ستنتهي في ديسمبر عام 1985، كما وافقت الحكومة الإيطالية على دعم المركز الإقليمي لأمريكا اللاتينية، وفضلا عن ذلك تعهدت إيطاليا لتقديم مساعدات مالية لمشروع تدريبي في مجال تربية الأحياء المائية مدته ثلاث سنوات في إقليم البحر المتوسط.

[1]- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة – روما- أبعون عاما الأولى (1945- 1985)، ص69.

[2]- التقرير العالمي عن الأغذية،منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة – روما- 1986، ص58.

وكما ستجري مساعدة البلدان النامية على المشاركة الفعالة في تجارة الأسماك الدولية. وسيتم تقديم الدعم من أجل تنظيم منتديات للتداول (اللجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة المصايد الأسماك والمعنية بتجارة الأسماك)، والشبكة العالمية لتسويق الأسماك بما لديها من قدرة على تجميع المعلومات الخاصة بتسويق وتجارة الأسماك وتحليلها وتحديثها[1].

2- السياسة الوطنية:

يجب الإعتراف أن السياسة الحكومية المتبعة هي سياسة مولدة في ميدان التنمية وحماية البحر والمنطقة الشاطئية لترتيبات قانونية ومؤسساتية جديدة، ومن بين النصوص التي صدرت يمكن التطرق إلى قانون 2 فيفري 2002 حول تثمين وحماية الساحل وفي ميدان التشريع البيئي، يعتبر بالتأكيد مكسبا يضاف إلى رصيد إستراتيجية التنمية المستدامة للساحل، رفقة النصوص السابقة واللاحقة حيث تجدر الملاحظة أن صدور هذا النص لا يجب أن ينظر إليه كغاية في حد ذاتها، ولو أنه من السابق لأوانه وضع حصيلة بالنتائج التي يمكن التطلع إليها جراء تطبيقه ميدانيا، غير أن تفكيرا عميقا حول مدى تطبيقه يبدو ضروريا[2].

لقد شرعت الهيئات المختصة في وضع برنامج لتحديد الساحل والمناطق البحرية والشاطئية في بداية 2003، ولإنجازه تم إختيار كل من المركز الوطني للدراسات والأبحاث في التعمير والوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم كهيئات تنفيذ، وزيادة على الرهانات ونزاعات المصالح، رأينا ظهور مشاكل عند تطبيق قانون الساحل، وبصفة أخص من خلال التناقضات الظاهرة بين قانون الساحل ونصوص أخرى من نفس الاختصاص القانوني،و خاصةً وأن هناك ترتيبات أتخذت لترقية السياحة من خلال القانون

[1]- الخطة المتوسطة الأجل 2006 – 2011، منظمة ألغذية والزراعة للأمم المتحدة – روما- الدورة السابعة والعشرون بعد المائة للمجلس 22-2004/11/27، ص121.

[2]-

01/03 بتاريخ 17 فيفري 2003 المتضمن التنمية المستدامة للسياحة، وفي الميدان التشريعي دائماً يقترح قانون الصيد الاستغلال الدائم للموارد الصيدية، فمن الواضح أن الهدف النهائي يكمن في إدارة إستراتيجية وطنية من شأنها التمكين من معرفة أفضل للمخزونات وشروط إعادة إنتاجها.

وهكذا فإن النصوص الصادرة ذات غاية تدور حول توجيه منطقة الساحل نحو التنمية المستدامة،التي لن تكون ذات بعد حقيقي في غياب سياق مؤسساتي، وقانوني وجمعوي ملائم من خلال تنغيب دور محافظة الساحل.

فمن البديهي أنه بدون وجود هذا النوع من الهياكل، فإن تطبيق إستراتيجية التنمية المستدامة للمنطقة الشاطئية والبحرية يبقى غائباً، إن هيئة ذات إمكانيات حقيقية للقرار والتحكيم مثلما يأمله مشروع المحافظة لا تزال منقوصة، مثلما هو الشأن بالنسبة لجميع أنواع الفضاءات، ونحن أمام هذه الوضعية نؤكد أن السياق التقني والإداري والسوسيو ثقافي القائم لا يزال يتجه دائماً نحو التسجيل ضمن مساعي قطاعية على حساب مقارابات متكاملة يشجعها التحليل والنظرة الجماعية، وتجدر الإشارة إلى أن مجهود التكوين والتحسيس، بالرغم من ضروريته، قصد الإحتواء التدريجي للنظام القائم لا يزال غير كاف، بالرغم من بعض الأعمال التي تمت بصفة خاصة (الملتقيات وورشات التكوين على التسيير المتكامل للمنطقة الشاطئية[1] فمعظم السياسات البيئية الناجمة مكلفة بدون مبرر، وبدأ التأكيد على فعالية التكلفة كمعيار للنجاح في هذا المجال[2].

إن الوضعية التي تعرفها شواطئنا اليوم بما فيها مكوناتها تجعلنا ندق ناقوس الخطر بأمكان تفاقم مشاكل الشاطئ بما يجعله يرحل بعض الآثار إلى اليابسة في شكل إختلالات يصعب السيطرة عليها مالم يندمج

[1] _ تقرير حالة البيئة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص:140.

[2] _ انجدو سبيتر، المبادئ العشرة للعقيدة البينية العشرة، مجلة التمويل والتنمية، عدد ديسمبر1996، ص:6.5.4.

العديد من الفاعلين والموارد البشرية المؤهلة ذات الكفاءة والتجربة والتاهيل المطلوب بإنجاز تشخيص حقيقي ورسم معالم لبرنامج عمل كفيل بتطبيق الاستراتيجية المتبناة لحماية الساحل وتثمينه، وهنا تبرز ضرورة الإصلاح وبما يكرس الإحترام التام لهذه المناطق التي تبرز أهمية بعث سياسة وطنية مستدامة تعمل على إستغلال النواتج المرصودة لصالح هذه القضايا، فلا يخفى على أحد أنه عند إقتلاع آخر شجرة وتسمم آخر نهر، ونقوق آخر سمكة، سنكتشف أننا لا نستطيع أن نأكل المال كما يقول سياتل الزعيم الهندي الأحمر[1].

[1] _ رزاي سعاد، اشكالية البيئة في التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص:أ

المبحث الثالث: بيئة المناطق الساحلية.

المطلب الأول: الوسط الطبيعي.

خلال العقود الثلاث الماضية برز إستنزاف الموارد الساحلية مثل الثروة السمكية والشعب المرجانية كقضية على درجة عالية من الأهمية في محيطنا، وقد أدت زيادة التحول الحضري والصناعي والسياحي مقرونا بتزايد سكان المناطق الساحلية الى تدهور البيئة الساحلية وتدني نوعية مياهها وتقلص مواردها رغم امتدادها في الجزائر الى 1200كلم في شكل فسيفساء من التنوع الطبيعي ، إضافة إلى خزان من المناظر التي تؤكد ثراء بيئتنا الطبيعية، ذلك الثراء الذي يميزها عن جيرانها من الدول ويستدعي القدرات أكثر من أي وقت مضى ترتيبات يجب أن يدرج إستغلالها في الزمن، ففي الأماكن السفلى المحاذية للساحل تمتد أراض فلاحية خصبة، من بين أغنى أراضي البلاد، فهناك سهول ساحلية كبرى أو مسطحات شاطئية مثل المتيجة وهضبات الساحل في الوسط، سهل التافنا ومسطحات مستغانم إلى الغرب والجزء الشاطئي لسهول سكيكدة وعنابة إلى الشرق، وبين هذه المناطق الساحلية السفلى، تتداخل الجبال الصخرية وأحيانا الغابية التي تطل على البحر شاهدة هكذا على الطابع الرائع لجزء هام من المنطقة الشاطئية الجزائرية، والمواقع الصناعية والمينائية إلى نشر التنمية الإجتماعية، الإقتصادية وفق منطق إستدراك إقتصادي متسارع، لا يهتم إلا قليلا بالصعوبات البيئية، وتتجسد العواقب اليوم في ظهور الكثير من مؤشرات الإضطراب والإختلال البيئي الشاطيء: التلوث والإحتلال المبالغ فيه لضفاف البحر وتوسع البناء على حساب العقار الفلاحي وإنجراف وتدهور المواقع وإختلال السلاسل الغذائية... وإجمالا، فإن الإعتداءات على الوسط الطبيعي لا تزال لحسن الحظ ذات بعد معلوم، ففي أغلب الحالات لم تتجاوز نقطة اللارجوع وأن الأعمال الوقائية تبدو ممكنة، فجزءا هاما من الساحل الوطني وعلى وجه التحديد الشريط الشاطئي لا يزال بعد محميا... لذا فإن

الجوانب الوقائية أساسية لتأكيد وتدعيم الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة التي وضعت في إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة[1]، إذ لا يخفى على باحث أن الدراسات الإستراتيجية للتنمية تؤكد بأن السياحة البيئية هي أفضل البدائل لتحقيق التنمية كونها مصدرا أمنا ومهما للدخل القومي[2].

المطلب الثاني: البيئة وتحديات السكان والأنشطة.

أ- النمو الديمغرافي.

إن الظاهرة السكانية وانعكاساتها البيئية يجب معالجتها من خلال دراستها وتحليلها بدقة وشمولية في إطار العلاقات العامة الاقتصادية والاجتماعية[3] التي تعيشها البلدان النامية ومن بينها الجزائر، حيث يتمركز السكان في المنطقة التلية وبالأخص على الشريط الساحلي الدي أصبح يشكل ضغطا متناميا على الموارد، وجالبا لعديد المشاكل ذات الصلة مثل السكن والخدمات، حيث تبدو الوضعية موروثة بحكم الإستعمار غير أن الظروف المناخية والطبيعية التي ساهمت في ذلك وهو الإختلال المرشح في الإستمرار إلى غاية 2020، لأن أسابه لا زالت متجذرة وعلاجها يحتاج إلى المزيد من الوقت مما أظهر عدم العدالة في توزيع المرافق بحيث تتمركز قنوات مياه الشرب بالساحل بنسبة 71،4 % وقنوات الصرف بـ 67.6% بينما تتمركز الإنارة في الساحل بنسبة86.3%.

إن النتائج المسجلة خلال فترة 1999-2008 جد معتبرة، ويتمثل هذا الهدف في تامين وضع صحي جيد للسكان لا سيما عن طريق توفير شروط تقنية وتنظيمية من اجل تحسين صحة الأمومة، صحة الأطفال والشباب، وكذا تعزيز الإستفادة من برنامج تنظيم الأسرة بإعتبارها أداة التحكم في النمو السكاني فبتاريخ 16 أفريل 2008 بلغ عدد سكان الجزائر المقيمين بالبلد 34.800.000 نسمة، ومقارنة

[1] _ تقرير حالة البيئة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص:102.

2_ محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ص 287.

[3] - زويتر محمد، مرجع سابق، ص: 92.

بسنة1999، زاد عدد سكان الجزائر بحوالي 4.5 مليون نسمة (4.494.729) وهو ما يعادل فائضا سنويا قدره 500.000 نسمة.

إن نسبة زيادة المواطنين (1999_2008) قد ارتفعت ب1.72% من العدد الإجمالي للسكان، مقابل 2.28% أثناء فترة1987_1998 وهو انخفاض قدره 24.6%، وبناء على المؤشرات الديموغرافية فإن المرحلة الممتدة من1999 إلى 2007 قد تميزت بشكل رئيسي بما يلي:

- إستمرار إنخفاض نسبة الوفيات العامة، التي انتقلت من 4.72 لكل ألف نسمة سنة1999 إلى 4.38 لكل ألف نسمة سنة 2007، والى4.32 لكل ألف نسمة سنة 2008.

- زيادة نسبية في نسبة الولادات التي انتقلت من 19، 82 لكل ألف نسمة سنة 1999 إلى 22.98 لكل ألف نسمة سنة 2007.

- نسبة زيادة عدد السكان الذي عرفت إرتفاعا تدريجيا خلال الفترة المعتبرة مرورا بـ1، 51% سنة 1999 إلى 1.86% سنة 2007.

- إنخفاض نسبة الوفيات عند الأطفال، بشكل نسبي مقبول قدره 13.2 نقطة، مرورا ب39.4 لكل ألف ولادة حية سنة 1999 إلى 26.2 لكل ألف ولادة سنة 2007.

- زيادة محسوسة في معدل الحياة عند الولادة، مرورا ب72.0 سنة في 1999الى 75.7 سنة في 2007.

- إرتفاع معتبر قدره 75.5%من نسبة الزواج التي إنتقلت من 5.44 لكل ألف نسمة سنة 1999الى9.55 لكل ألف نسمة سنة 2007، وهي عتبة قياسية لم يتم تسجيلها من قبل.

الجدول رقم 14 : التوزيع الجغرافي للسكان.

السكان السنة	سكان الساحل أ العدد الاجمالي لسكان الساحل	الاجمالية للسكان	سكان المناطق الشاطئية	النسبة المئوية لصنفي السكان
1966	5.364.494	12022.000	/	44.6
1977	7.943.400	16948.000	3806580	46.9
1987	10281.473	23038.942	4681.706	44.7
1998	12608.444	29100.867	5599.707	43.32
2008	14848.000	34.800.000		42.8

المصدر: نفس المصدر السابق مدعم بمعطيات الديوان الوطني للإحصائيات، 2008.

وهنا يمكن أن نلاحظ تطور كثافة السكان من خلال الجدول أدناه

الرسم 06: تطور كثافة السكان.

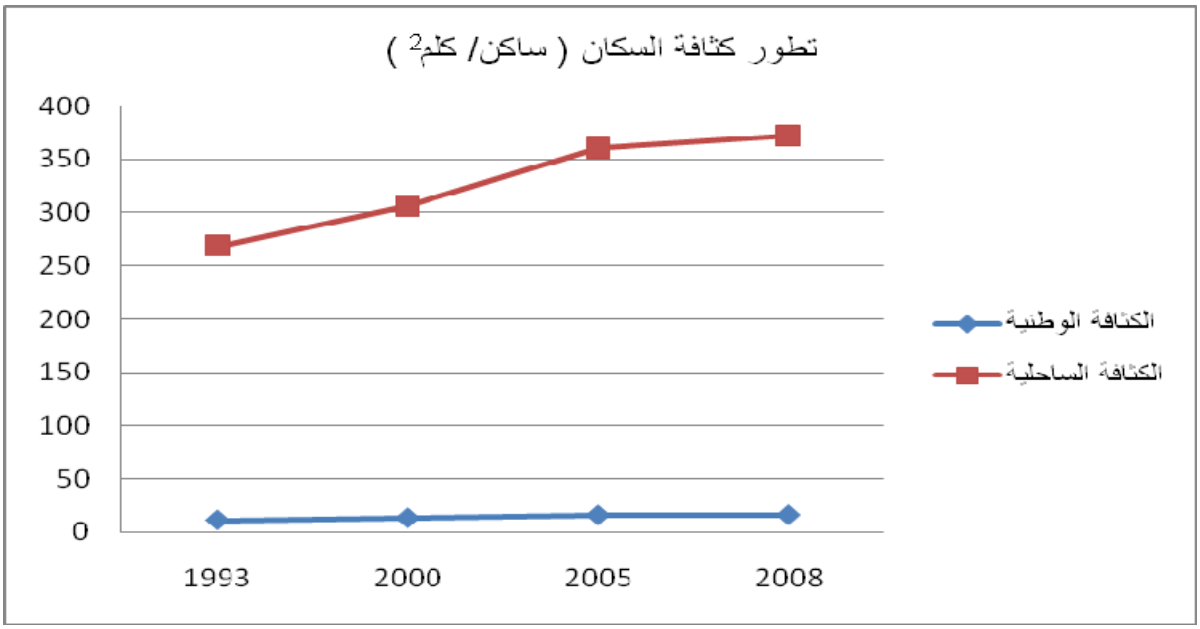

المصدر: أنظر الملحق رقم 04.

كما يمكن ان نتتبع تطور سكان الساحل من خلال نهاية القرن وبداية القرن الحالي في مختلف المدن الساحلية في الجدول أدناه.

الجدول رقم 15: تطور سكان الساحل (آلاف السكان).

	1987	1993	1998	2000	2005	2010
تلمسان	5 ,707	830	053 ,842	942	1, 022	1, 097
عين تموشنت	4 ,271	307	331 ,327	335	353	367
وهران	5 ,916	1089	83 ,1213	1, 245	1, 357	1, 464
مستغانم	2 ,504	606	9	709	788	866
الشلف	8 ,679	814	057 ,631	948	1, 048	1, 147
تيبازة	2 ,615	734	695 ,858	850	936	1, 020
البليدة	2 ,802	841	053 ,506	984	1, 098	1, 202
الجزائر	1, 687, 6	1858	283 ,784	1, 997	2, 078	2, 140
بومرداس	9 ,646	5 ,806	42 ,2562	977	1115	1, 258
تيزي وزو	5 ,931	1, 087	8	1, 235	1, 340	1, 439
بجاية	7 ,697	87	389 ,647	955	1049	1, 141
جيجل	3 ,471	5 ,55	70 ,1108	649	715	780
سكيكدة	619	722	8	819	889	954
عنابة	9 ,453	521	840 ,856	583	625	663
الطارف	8 ,267	328	208 ,573	393	440	487
المجموع الساحل	5 ,10.281	5 ,11.930	786.154	13.621	14.848	16.025

المصدر:تقرير حالة البيئة في الجزائر، مرجع سبق ذكره.

ب- الأنشطة الاقتصادية:

1- النشاط الصناعي:

لقد سطرت الجزائر منذ الإستقلال سياسة خاصة بالنمو، ركزت على الجانب الصناعي القاعدي حيث تتربع معظم النشاطات الصناعية التحويلية في الساحل حتى وإن تراجعت النشاطات الصناعية منذ التوجه الى التعديل الهيكلي للإقتصاد بشكل وزع الأدوار بين القطاع الخاص والعام ضمت إسراتيجية جديدة للتنمية حيث عرف نموا بـ 2% سنة 2001[1]، ليقفز سنة 2008 إلى 4.4% من إجمالي الناتج الداخلي[2] فميل الصناعات نحو (التعدين، الحديد والصلب، الكيمياء والبتروكيمياء، مواد البناء، وبنسبة أقل الصناعات الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية، وكذا المواد المنجمية والصناعات الغذائية)، وفي فضاء شاطئ ذا تمركز سكاني عالي من شانه إلحاق أضرار بيئية متعاظمة وجد خطيرة من خلال النسب العالية للتلوث الذي شمل كل الأنظمة البيئية ومكوناتها، في شكل تطور لمؤشرات الانتاج الصناعي الذي يمكن ملاحظته من خلال الجدول أدناه، فالتنوع الضروري للموارد يتطلب إعادة بعث النسيج الصناعي وتكثيفه وانعاش الإنتاج الفلاحي وتطويره فهما عاملان مهمان لضمان نمو مستدام وتلبية الحاجيات الاساسية للأمة، فالنمو الذي يجره الطلب الداخلي فقط يبقى هشا ولا يمكن أن يكون مستداما كونه مرتبط بالانفاق الميزاني المتسبب في واردات معتبرة لم يتم تغطيتها بصادرات سلعية خارج المحروقات.

[1] _ سعدون بوكبوس، الاقتصاديات المغاربية في سياق التحول الاقتصادي العالمي، حالة الجزائر وتونس، مجلة علوم الاقتصاد والتسييرو التجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، العدد 12، ص:81.

2- تقرير بنك الجزائر، 2008، ص:40.

الجدول رقم 16 : مؤشر الإنتاج الصناعي لمؤسسات القطاع العمومي.

2008*	2007*	2006	2005	2004	(%)	
(1989 = 100)						
273,9	253,9	239,6	231,7	211,6	6,9	الطاقة والمياة
147,1	150,7	148,5	149,5	145,2	17,8	المحروقات
132,8	120,9	104,8	91,0	82,7	2,7	الصناعات الاستخراجية
57,7	55,5	71,5	70,6	73,6	26,3	الصناعة الميكانيكية والكهرباء
114,2	116,1	108,5	112,7	105,4	8,8	مواد البناء
69,1	67,4	77,7	82,3	78,0	7,0	الصناعة الكيميائية
34,5	32,3	31,9	34,6	40,5	14,5	الصناعة الغذائية
18,2	18,4	21,2	24,6	24,6	9,2	النسيج
7,4	**7,4**	**9,2**	**10,9**	**13,5**	**2,2**	الجلود والفرو
20,4	23,2	23,7	23,1	28,1	4,6	الخشب والورق
10,3	13,0	18,8	19,0	25,3		صناعات مختلفة
91,8	**90,1**	**88,4**	**87,3**	**87,3**	**100,0**	**المؤشر العام**
76,3	73,1	74,6	73,8	73,8		المؤشر العام (خارج المحروقات)
52,8	51,8	58,5	60,0	61,5		المؤشر العام للمنتوجات المصنعة
(التغير السنوي بالنسبة المئوية)						
7,9	6,0	3,4	9,5	5,8		الطاقة والمياة
-2,4	1,4	-0,7	3,0	1,1		المحروقات
9,8	8,0	15,1	10,0	-1,0		الصناعات الاستخراجية

الصناعة الميكانيكية والكهرباء		0,6	-4,2	1,3	-8,9	3,9
مواد البناء		8,8	7,0	-3,7	2,7	-1,6
الصناعة الكيميائية		-1,8	5,5	-5,6	-4,4	2,5
الصناعة الغذائية		-15,7	-14,6	-7,6	-2,1	6,8
النسيج		-14,8	0,0	-14,0	-15,0	-1,1
الجلود والفرو		12,0	-19,4	-15,09	-4,8	-1,2
الخشب والورق		-4,3	-17,9	2,9	-6,8	-11,9
صناعات مختلفة		5,1	-25,1	-1,0	-31,2	-20,6
المؤشر العام		**0,4**	**1,6**	**-0,5**	**0,3**	**1,9**
المؤشر العام (خارج المحروقات)		0,1	1,0	-0,5	0,3	4,3
المؤشر العام للمنتوجات المصنعة		-2,2	-2,4	-2,5	-3,9	1,9

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، 2008.

(* تغير في عينة المؤسسات المجرى لمؤشر 2007 و2008)

وفي مقام آخر، وعلى صعيد طاقات إنشاء الوحدات الصناعية المحلية ذات طابع عمومي أو خاص نلاحظ أيضاً أن منطقة الساحل تظهر ديناميكية كبيرة تفوق تلك التي يمكن ملاحظتها في بقية مناطق البلاد ، تاركا وراءه وضعا بيئيا مختلا.

- ففي 1996، ومن مجموع 1211 مؤسسة محلية تابعة للقطاعين العام والخاص تتواجد 910 منها على أقل من 50 كلم من الشاطئ، أي 75.3 % من المجموع الوطني.

- وعلى سبيل الإشارة، فإن هذه النسبة كانت 74.2 % في سنة 1994 وتتموقع نسبة كبيرة من النشاط الصناعي في منطقة الساحل بدرجة تمركز كبيرة خاصة في المحيط العاصمي.

- ويتثمل الإنتشار الجغرافي للصناعة في الاستيلاء على مساحة أرضية كبيرة وخاصةً في المناطق الصناعية الحضرية الكبرى.

- وفي المناطق الشاطئية (07 إلى 08 كلم داخل الأراضي) تحتل تهيئة المواقع الموجهة للصناعة والأنشطة المحلقة مساحة تقدر بحوالي 19387 هكتار.

2- النشاط الفلاحي:

الفلاحة كانت ومازالت هي خزان البشرية من الغذاء بصفتها عمل يسوس من خلاله الانسان قوى الطبيعة من أجل إنتاج محاصل نباتية وحيوانية تسد حاجته[1]، تقع قدرة الأرض الزراعية على الإحالة تحت الضغط المتزايد للسكان وبالتالي فلا تنقطع محاولات الإنسان لتوسيع مساحات الأراضي الزراعية لتوفير الغذاء، فضلا عن الخامات الضرورية للصناعة حيث يتم هذا التوزيع على حساب النظم البيئية مثل:الغابات، الجبال، الصحاري، السواحل...الخ

حيث يؤكد بعض المختصين أن الإنخفاض الخاص بالمساحات الفلاحية لا ترافقه أرباح في إنتاجية القطاع، مما حدى بالمشرع إلى وضع بعض الترتيبات القانونية لحماية العقار الفلاحي من التعمير العشوائي أو التلوث الصناعي، وباقي السلوكات غير البيئية، وفي هذا إختلال واضح بإستدامة النمو الذي يتحقق دون الإضرار بالبيئة ومواردها[2].

لقد تدعم القطاع الفلاحي في السنوات الأخيرة، بالرغم من أن مجمل النتائج التي تحققت على تحسين الظروف المناخية، فلقد كانت سنة 2003 سنة إستئناف النمو الفلاحي، حيث بلغت نسبته 16%[3] مع الإستمرار في التضحية بالتربة الفلاحية لفائدة النمو الصناعي والحضري، وخلال

[1] _ محمد محمود ابراهيم الديب، مرجع سبق ذكره، ص:71

[2] _عصام رشدي محمد البكري، مؤشرات التنمية المستدامة في الدول النامية، رسالة ماجستير، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، 2006، ص:8.

[3] _ سعدون بوكبوس، مرجع سبق ذكره، ص81.

العشريات الأولى للتخطيط (1967، 1985) إستهلكت البرامج الصناعية التي زرعت حول المدن والمنشأت القائمة في الساحل، حوالي 8.500 هكتاراً من أفضل الأراضي الصالحة أو القابلة للإستصلاح الفلاحي، ومع تراجع القطاع الصناعي بداية الثمنينات إستمرت التضحية نفسها ولكن من طرف التعمير العشوائي بما مقداره 150.000 هكتار، حيث وصلت الى 55% للمناطق الساحلية لوحدها، ناهيك عن الإستعمال المفرط للاسمدة وإنعكاساته على الزراعة أولاً والبيئة ثانيا، بالنظر لما يشوب السوق من تجارب علمية لم تتحدد نجاعتها لإحتياج الزراعة إلى وقت طويل للتأكد من التجارب العلمية لإرتباطها بالدورة البيئية والزراعية معا[1]، هذا وتعاني المناطق الزراعية من إستنزاف حاد جراء عمليات البناء والتوسع العمراني في الفضاءات الخصبة ناهيك عن تفتيت ملكيتها وتبويرها، حيث كان نمو الفلاحة إيجابيا بداية من 2001 حيث تجاوز 1.9% بشكل دائم غير أن القطاع عرف إنتكاسة سنة 2008 مما جعل قيمتها المضافة تتراجع بنسبة 5.3% وفقدت 10.3 نقطة مقارنة مع سنة 2007، مما يستوجب مواصلة نموها وبعث برامج الإستصلاح وإعطائها الأولوية في قائمة ترتيب الأهداف الوطنية، لدا يلزم توفير بعض الشروط لنجاح هذه الاستراتيجية، وهي تطهير العقار الفلاحي وزيادة دعمه وإدخال التكنولوجيا وردم الهوة بين الأسواق المحلية والدولية، كما يجب التركيز على تدريب الكوادر اللازمة لتطبيق نظام الزراعة بدون حرث دون إغفال الزراعة الإنسيابية والموائمة بينهما[2] وذلك من خلال تبني سياسات إنتاجية صديقة للبيئة[3].

[1] _ ياحا عيسى، سوق المسهلك وحدود الاكتفاء الذاتي في التغذية من خلال اجراءات الدعم المناسبة لخطوط الانتاج، مجلة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005العدد12.

[2] _ يوسف الفكي، تطويع تقانة نظام الزراعة بدون حرث، دراسات اقليمية، مركز الدراسات الاقليمية بالموصل، العراق، 2009، العدد19، ص:171.

[3] _ احمد زغدار، المتطلبات النظرية عن التكاليف البيئية، مجلة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر2005، العدد12، ص:205..

وانطلاقاً من هذه المؤشرات، وإذا ما استمرت هذه الوتيرة وأشكال النمو في هذه المدن الشاطئية، وعلى أساس متوسط استهلاك سنوي للأراضي الفلاحية في المنطقة ما قبل الحضرية، يمكن تقدير على سبيل الإشارة المساحة التي ستنتزع من الفلاحة في العشر سنوات المقبلة[1] بـ:

- **منطقة الجزائر:** 3.833 هكتار.
- **تجمعات عنابة:** 950 هكتار.
- **متروبول وهران:** 2318 هكتار.

4- النشاط السياحي.

وفر ظهور الثروة الصناعية فرصة لميلاد الصناعة السياحية جراء تطور وسائل النقل ولخدمات البيئية وتطور العمران وتفشي الرفاهية حيث السياحة تحظى في المغرب العربي بأهمية كبيرة لبعض وحداته السياسية، غير أن الجزائر لم تباشر الاستفادة من هذا المورد الهام إلى يومنا هذا، حيث يجب تثمين المعطيات السياحية الجزائرية ودمجها في العمليةالاقتصادية ، كونها أكثر الصناعات نمو في العالم وأهم القطاعات في التجارة الدولية، وكذلك إهتمت الدول ذات الجذب السياحي بتطوير النشاط ذا الصلة به وإعطائه دوره الفاعل في عملية البناء الإقتصادي المستدام الذي تطمح الجزائر إلى إرسائه من خلال البرامج المسطرة نهاية القرن الماضي ومخططات التنمية لبداية القرن الحالي من خلال تفعيل الدور الاقتصادي في إطار تنويع الموارد، فيمكن للسياحة الثقافية أيضاً أن تنشط حول المواقع والآثار والرموز التاريخية التي تشهد على ثراء التراث الشاطئي والتي تمثل عناصر جذب سياحي[2]، حيث نلاحظ أن عدد السائحين يمكن أن يكون مصدرا لإرادات مالية مهمة وهو ما نلاحظه في الجدول أدناه.

[1] _ تقرير حالة البيئة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص:119.

[2] -. حسن عبد القادر صالح، التوجيه الجغرافي للتنمية، المكتبة الوطنية، الآردن، 2002، ص 215.2

الجدول رقم 17: أعداد السياح والايرادات السياحية على مستوى العالم من 1950 إلى 2005.

السنة	عدد السائحين بالمليون	الإيرادات السياحية بالمليون دولار
1950	25.282	2100
1960	62.296	6867
1970	159.690	17900
1980	284.841	102372
1985	321.240	116158
1990	443.477	254767
1995	544.926	393.278
2004	763.00	-

المصدر: كمال درويش، ممد الحماحمي: **رؤية عصرية وأوقات الفراغ،** مركز الكتاب للنشر، مصر، 1997، ص226.

إن التقلص المتزايد لفضاءات السباحة ومناطق الإستحمام نتيجة النموالديمغرافي المتزايد تؤكد ضرورة رسم سياسات وطنية للإهتمام لهذا الجانب، فالتنمية المناخية تهدف إلى زيادة متوازنة ومستمرة في الموارد السياحية فضلا عن إسهام العنصر البشري من خلال التدريب والتأهيل ليكون قادرا على القيام بدوره في هذه العملية[1]، إضافة الى عوامل أخرى مثل التعليم، والأمن والإستقرار وتهيئة البنى التحتية، مع ضرورة التركيز على الموائمة بين رغبات ونشاطات السياح من جهة وحماية الموارد البيئية

[1] _ احمد طارق محمود الاغا، تطور خدمات السياحة والسفر والاداءالاقتصادي لقسم من الدول النامية، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، العراق، 2009، العدد16، ص:461.

وتطويرها من جهة أخرى[1] وذلك قصد الحفاظ على هذه الموارد وتوجيهها إلى الإستخدام المستدام بما يضمن حق الأجيال القادمة في الإستفادة منها و التمتع بخيراتها.

[1] _ السجياني والهبر، دراسات اقليمية، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، العراق، 2009، العدد16، ص:469.

خلاصة

لقد حاولنا في هذا الفصل الوقوف على أهم السياسات التي باشرتها الجزائر لحماية مواردها الطبيعية وأنظمتها البيئية المختلفة، في ظل الإهتمام الدولي والوطني بموضوع البيئة الذي حتم على الدولة مباشرة إجراءات إستعجالية وتبني سياسات إقتصادية أكثر ملائمة للتكفل بموضوع إصلاحها ،تلك البيئة التي تعرف مواردها تدهورا مسجلا في أكثرمن قطاع، وهو ما أشارت إليه التقارير والدراسات وكذا الإحصاءات التي أنجزت في هذا الجانب، و ما وقفنا عليه في هذا الفصل من خلال السياسات الوطنية التي جاءت كإستجابة للإهتمامات الوطنية بموضوع البيئة وآثار ذلك على معطيات التنمية، حفاظا على مواردنا، تلك الموارد التي يجب أن توضع في إطار يؤمن لها الإستدامة في شكل إستراتيجية وطنية تتفرع عنها سياسات قطاعية في ظل دمج عدد من الفاعلين والموارد البشرية المؤهلة ذات الكفاءة والتجربة والتأهيل المطلوب بإنجاز تشخيص حقيقي سواء لمورد أراضينا الفلاحية أو سواحلنا ذات الإستخدامات المتنوعة أو أنظمتها الجبلية غير المثمنة أو ثروتنا الصيدية التي يجب بشأنها معرفة أفضل المخزونات وشروط إعادة إنتاجها، دون إغفال دور الشواطئ الممتدة لـ 1200 كلم وما يمكن أن تبعثه من إمكانيات سياحية عظمى في ظل الموائمة بين رغبات السياح منها من جهة وحماية هذا المورد من جهة أخرى تلك السياحة التي يجب أن تتطور لتصبح رافدا للإقتصاد الوطني وعامل تنويع لإيراداته بما يجعلها مهمة لتمتد إلى المناطق الجبلية والصحراوية التي تمتد على مسافة 2.000.000 كلم بما نسبته 84.16% من التراب الوطني، وتتوزعها أنظمة مناخية مختلفة مفرزة لمناظر طبيعية أخاذة من واحات وقصور تحكي مرور حضارات من هناك، إن هذه الموارد البيئية المختلفة الرحابة تحتاج إلى تقييم وتثمين وإعادة إدماج في الحياة الإقتصادية للبلاد وهو ما حاولت تبيانه في هذا الفصل.

الفصل الثالث

مدخل

إن وقفة تقييمية لمختلف عناصر مواردنا البيئية في الجزائر تجعل الباحث مقتنع بأنها تعاني من عدم وضعها موضع الإستخدام المستدام، بل يلاحظ على بعض السياسات إتجاهها إلى الإستغلال السيئ للموارد، مما يلحق بها أضرارا كبيرة في نظامها البيئي الطبيعي، فالإنسان وهو يسعى إلى تحقيق مكاسب اجتماعية أو اقتصادية ينسى أنه يلحق أضرارا بالبيئة، تلك الأضرارالتي توجب على الدولة تنفيذ سياسات المحافظة عليها وتأمين مواردها بما يشكل حماية لها عبر الزمن فالجزائر من الدول المغاربية التي تتميز بتنوع مظهري كبير يتكون من عناصر طبيعية مختلفة، من منطقة ساحلية (واجهة بحرية حقيقية) بأكثر من 1200 كيلومتر ومنطقة شاطئية غنية بالسهول و مناطق جبلية في الأطلس التلي و سهول عليا سهبية و جبال في الأطلس الصحراوي و تشكيلات رملية كبيرة(كثبان و عروق) مسطحات صحراوية شاسعة و جبال غابية في قلب الصحراء الوسطى(الهقار، الطاسيلي ناجر) وموارد بيولوجية متنوعة، فهي إذًا مواردا بيئية متنوعة ولكن مظاهر إختلالها متعددة ومحسوسة، إذ تعرف تدهور كبير مما يستوجب رسم سياسات لتأمينها والمحافظة عليها لأنها ليست حق الجيل الحاضر فحسب ولكنها حقوق للأجيال القادمة أيضا، تلك المحافظة التي يجب أن تنصرف إلى دراسة النتائج الإيجابية والسلبية التي يمكن أن تحدث بسبب إقامة أي مشروع أو إجراء أي نشاط أو إستغلال لأي مورد في شكل جدوى بيئية، بما يقودنا إلى التأسيس لأدوات تقييم من شأنها حماية هذه الموارد ومن ثمة ضمان أمنها على أن يجري تقرير إقتصادي لهذه الآثار حتى يستعين به أصحاب القرار كمعيار للموازنة والإختيار بين مختلف البدائل فالملاحظ أن الجزائر التي تمتلك رصيد هائل من الموارد يجري للأسف سوء إستغلالها سواء كانت موارد مائية أو وراثية أو بيولوجية... الخ مما يستدعي توجيه هذه الموارد نحو التنمية المستدامة في سياق مؤسساتي وقانوني ومجتمعي ملائم في ظل المشاركة والتشاور لتحقيق الحكامة وهو ما حاولت أن أبينه في هذا الفصل.

المبحث الأول: البيئة والتنوع البيولوجي

المطلب الأول:البيئة و تنوع الأنظمة.

إن الأرض التي نحيا عليها تزخر بأنواع من الكائنات النباتية والحيوانية، فالتنوع البيلوجي هو المجموع الكلي لأصناف الحياة حيث يتجه الكثير من الباحثين إلى التأكيد على وجود تنوع إحيائي من ناحية المناخات و الأمر نفسه بالنسبة للبيئة الخاصة بالنباتات بالإضافة إلى التنوع البيولوجي الذي تزخر به الجزائر، وهنا نشير إلى وجود16000صنف من هذا التنوع مما يفترض أن يشكل دعامة إضافية لتطوير الإقتصاد الوطني وتنويع تركيبته، غير أن التقارير تشير إلى أن إقتصادنا لا يستخدم إلا 1%من التنوع، وهنا تأتي ضرورة إعادة تثمين وتفعيل هذه الموارد في إطار رسم معالم اقتصاد مستدام من جهة، وتأمينها كاستراتيجية لحمايتها وتثمينها من جهة أخرى، وهذا ما يلاحظ على السياسات التي تبنتها الدولة في شقها الإقتصادي خاصة في ظل ميل الأنواع البيولوجية إلى التقلص وذلك منذ الإستقلال جراء الإهمال الحاصل في حمايتها فضلا عن غياب الإطار التنموي المستدام الذي يتسع لتثمينها، خاصة إذا وضعنا في الحسبان كونها ميزة طبيعية لا تتوفر للكثير من الدول سواء في المحيط الإقليميأو العربي فلاحية كانت أو مائية ... ألخ تلك الميزة التي يجب أن يتنامى الوعي على أكثر من مستوى للإستفادة منها من خلال تطوير منظومة إدارة الموارد البشرية لتترافق وسقف الإهتمام الذي يجب أن يتولى قيادة هذا التحول نحو هذا التوجه من التنمية المستدامة التي إختارتها الجزائر نهجا إقتصاديا وإجتماعيا تعمل من أجله كل سياساتها ومؤسساتها المختلفة مستفيدة من التوافق الداخلي والإقليمي والدولي بشأنها وما يمكن أن يزودها به من أفكار وإمكانيات تذلل العقبات التي أفرزتها مختلف النظريات التنموية المتتالية في بيئتنا المغاربية والعالم، سواء على الموارد الطبيعية بشكل عام أو التنوع البيولوجي بشكل خاص وهوما يظهره الجدول ادناه.

الجدول رقم 18: التنوع البيولوجي الجزائري " الطبيعي".

الانتشار/مجموعات		عدد الأصناف في العالم		الجزائر عدد وحدات القياس		
الخلايـ ـ ـ ـا	الفيروس	موصونة	مقدرة	معروفة	غير معروفة /مقدرة	منقرضة
بصغيرة	بكتيريا	4 000	400 000	50	707	
	أوليات	4 000	1.000 000	100	807	
النبات	العليق البحري	40 000	200 000	-	-	
	النظريات	-	-	661	607	
	العليق	72 000	1.500 000	78	507	
	مجموع النباتات	40 000	400 000	468	607	
	حزار الصخر	270 000	320 000	-	-	
	الأسفنجي	-	-	600	807	
	العلفيات	17 000	-	2	907	
	السنجبيات	10 000	-	44	15	
	الأصناف المدخلة	220 529	-	3 139	6	
	الرخويات	-	-	5 0128	-	
الحيـ ـ ـ ـوان	الحلقيات	70 000	200 000	75	207	
اللافقري	عنكبوتيات	1 200	-	16	607	
	الحشرات	75 000	750 000	-	-	
	السلكيات	950 000	80.000 000	1 900	907	
	القشريات	25 000	400 000	-	-	
	الرخويات	40 000	150 000	-	-	
	القاعيات	70 000	200 000	-	-	

الحيـ ـ ـوان الفقري	مجموع الفقريات	168 000	-	1 892	407	
	الأسماك	45 000	50 000	1 000	7	
	الضفدعيات	19 056	-	300	207	
	مجموع الفقريات	4 184	-	12	507	
	الأسماك	6 300	-	70	307	
	الضفدعيات	9 600	-	378	10	
	الزواحف	4 000	-	108	10	30
	العصافير	1.750 000	13.620 000	-	-	15
		9 600	-	378	10	

المصدر: تقرير حالة البيئة في الجزائر 2005، وزارة البيئة وتهيئة الإقليم.

1- تراجع الأنظمة الطبيعية وتقلصها.

إن رؤية فاحصة في محتويات الجدول السابق تجعلنا نستنتج الملاحظات التالية:

- التنوع البيولوجي يميل نحو التقاص في جميع أنظمته.
- إن الأنشطة البشرية هي السبب في إختلال التنوع البيولوجي في الجزائر.
- تعرف جميع الأنظمة تراجع فيما يخص مساحتها، حيث يعتقد بعض علماء الأحياء بـأن أعظـم تهديد لرفاهية الإنسان يأتي من فقدان التنوع البيولوجي وتحسين الصفات الوراثية وعلى رأسـها المحاصيل الغذائية[1] مما يستدعي ثورة خضراء لا تقتصر على إستعمال البذور المحسنة بقدر ما تتطلب تكثيف البحوث الزراعية للحفاظ على هده الانظمة الطبيعية.

[1]- التنمية المتواصلة والبيئة في الوطن العربي، ص42.

الجدول رقم 19: الأنظمة البيئية الطبيعية وأهم عوامل تدهورها.

الأنظمة البيئية	الاتجاهات العامة للتنوع البيولوجي	أهم عوامل تدهورها
البحري	تقلص محتمل	أساسا من خلال التلوث(الكيمائي, العضوي, البكتيري, النفايات الصلبة) بعض طرق الصيد.
الساحلي	تراجع مخزونات الأسماك	مختلف أنواع التلوث(المخلفات الصناعية و الحضرية) البناءات (التعمير) الصيد المفرط, السياحة الفوضوية , تدهور,(الاستخراج العشوائي للرمل) تدمير الكثبان .الرعي المفرط.
الغابات	تراجع	حرائق الصيف, تنظيف الغابات,غياب تسيير غابي,غياب الوقاية الصحية(الأمراض و الطفيليات) الرعي المفرط, الانجراف, الصيد المحضور(نزع الغابات,السياحة,تدهور متعدد الأشكال).
المناطق السهبية	تراجع	عوامل فيائية(جفاف, انجراف هوائي ومائي, ظاهرة الرعي المفرط ظاهرة الملوحة, العراقيل الإنسانية) (الزيادة السكانية, الرعي, زيادة المساحات المزروعة, تدمير النباتات و الصيد و الصيد المحظور).
المناطق الصحراوية	تراجع	عوامل فيزيائية (جفاف حاد, مدة التشمس, رياح عنيفة و تجفيف, انجراف هوائي ومائي,. ظاهرة المساحات الزراعية, تدمير أو سوء استغلال الموارد البيولوجية, تلوث الواحات, السياحة, الصيد و الصيد المحظور.
المناطق الرطبة	تراجع	التجفيف, الشنط, الضخ المبالغ فيه أو غير المراقب للمياه, الرعي المفرط, تلوث, الصيد و الصيد المحظور, الاستغلال المفرط (الأسماك, النباتات المائية).
المناطق الجبلية	بعض الاستقرار	الانجراف الطبيعي, البناء(التعمير) الرعي المفرط, الصيد و الصيد المحظور, السياحة, شق طرق الاتصال.

المصدر:نفس المصدر السابق.

2- الحماية الايكولوجية وأهميتها الإقتصادية:

إن الحفاظ على البيئة الطبيعية والتنوع البيوولوجي لا تعود نتائجه فقط على تحديد الموارد الطبيعية ، بل أن المستفيد الأساسي منه هو الانسان ، فالطبيعة الغنية بالموارد كثيرا ما تجلـب إليهـا النـاس والسواح من جميع البلدان، فالغابات الغنية والمناطق المحمية، والسواحل والأنهـار النظيفـة تكـون بمثابة مصادر حيوية لغذاء مئات الملايين من أهالي الريف، كما أنها تشكل مصدر للدخل النقدي لهم. ويعتمد الطب التقليدي أو البديل كمقومات رئيسية للمستحضرات الصيدلية على النباتـات الاسـتوائية والغابية التي تصل إلى عشرات البلايين من الدولارات سنويا.

وتعتبر المحميات الحدائق العامة دات أهمية أكبر في الحفاظ على التنوع البيولوجي، فيوجد الآن ما لا يقل عن 7000 منطقة محمية دوليا تشكل 651 مليون هكتار أي 4.9% من مساحة اليابسة[1].

إن الجزائر التي تعرف بتنوعها البيولوجي، النباتي والحيواني حيث تحتوي على 8267 صنفا نباتيـا و5000 صنفا حيوانيا كما تحتوي النباتات على 3139 صنفا طبيعيا و5128 صنفا دخيلا تمثله على وجه الخصوص أصناف الزينة،و لدلك فالنباتات الساحلية والمائية غير معروفة كثيرا وغير مدروسة بشكل كافي، وتحتوي الحيوانات على قرابة 5000 صنف تتوزع كالتالي: حوالي 4000 صنف مـن اللافقاريات وقرابة 1000 من الفقاريات، وهي الأنواع المعروفة والتي عملت بعض الدراسات علـى إنجاز خرائط لها مما يسمح بالقدرة على الإستفادة منها، حيث تعتبـر هـذه الوسـائل أدوات مهمـة ومساعدة في تثمين مواردنا البيئية وحماية تنوعها الذي تكاد تنفرد به الجزائر في إتحاد دول المغرب العربي، تلك الموارد التي تلعب دورا مهما في تنويع إيـرادات الإقتصـاد الـوطني وفـك الخنـاق المضروب عليه من قبل الجباية البترولية، مما يجعله أكثر إستدامة جراء حماية وتثمين هذه الموارد من جهة و يجنبه التقلبات الإقتصادية العالمية التي أصبحت ميزة هدا القرن من جهة اخرى.

[1]- زويتر محمد، مرجع سابق، ص 83.

3- **تنوع الثروة الحيوانية وأهميتها**:

من آلاف السنين والحيوانات الأليفة تستخدم لتحسين الظروف المعيشية للجـنس البشـري بوصـفها مصدرا للبن واللحم والجلود ووسيلة للنقل والجر، وكانت مستودعا للثروة وأصبغت عليهـا بعـض المجتمعات قيمة رمزية وشعائرية.

لقد قطعت تربية الحيوانات خلال القرن العشرين خطوات واسعة في المناطق الصناعية، وأصـبحت المنتجات الحيوانية تفوق الحبوب الآن من حيث اهميتها كمصدر رئيسي للطاقة الغذائية فـي معظـم بلدان اقتصاديات السوق المتقدمة، وقد ارتفعت مستويات الانتاج بالنسبة للرأس الواحدة ارتفاعا كبيرا في البلدان المتقدمة نتيجة مكافحة الأمراض، واستبدال السلالات وتحسين الأعلاف.

وخلال الأعوام الأربعين الاخيرة بدأ تطبيق نفس التقنيات على نطاق واسع في الأقاليم النامية ويتوقع أن تزداد هذه العملية سرعة، رغم ما تواجهه من مشكلات هائلة[1].

ولا يزال قسم كبير من الإنتاج الحيواني في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية يعتمد على النظم التقليدية، والتي يصعب تطويعها لتحقيق زيادات مستمرة في الإنتاج، ويؤدي اتفاع أعـداد الحيوانـات علـى الإفراط في الرعي وإلى التصحروالتعرية في أسوء الحالات، حيث إتجـت السياسـات إلـى إنتـاج المحاصيل وإرتفاع الدخول إستعادت الثروة الحيوانية مكانتها في العالم أجمع.

لقد بلغت نسبة النمو في القطاع الفلاحي في سنة 2001 نسبة 13.2% وتراجعت هذه النسـبة الـى 1.3% سنة2002، حيث أرجع الإقتصاديون هذا التراجع الى الظروف المناخية التي أثـرت كثيـرا على إنتاج الحبوب 24%، بإعتبارها أحد ركائز سوق الاستهلاك المحلي فإنخفاض ناتج الحبوب قابله تحسن في الإنتاج الحيواني[2] ثم إنتعش هذا القطاع بعد ذلك إبتداءا من 2003 غير أن المشكل الكبيـر

---

[1]- الفاو، أربعون عاما، ص: 50.

[2] _ حناسي: المرجع نفسه، 1998.

في عدم قدرة السياسات من الإستفادة من التنوع الإحيائي الفلاحي لتكتشف الأبحاث عـن مفاجـآت كبيرة في المستقبل، وبالفعل فإن جرد مختلف وحدات التصنيف الجاري إنجازها يعد بمستقبل واعـد، وعلى سبيل المثال فإن الأبحاث بخصوص الجرد الخاص بأصناف نخيـل التمـر مثـل الفـرنيكس والداكتيلفيرا والتي شملت 14 منطقة، أبرزت وجود 940 صنفا مختلفا على الأقـل[1]، ممـا يشـكل مخزون إضافي لتطور هذا الفرع المهم، والجدولين أدناه يبينان كل من التنوع البيولـوجي النبـاتي والحيواني في الجزائر بمختلف أصنافهما من خلال الكميات المنتجة .

الجدول رقم 20: تطور الكمية المنتجة للجزائر من الحبوب بجميع انواعها من سنة 97 إلى سنة 2006. (الوحدة القياسية: الكمية بألف طن)

السنة	القمح والدقيق	الذرة الشامية	الأرز	الشعير
متوسط سنة 97 – 2001	1591,96	0,50	00,00	545,20
2003	2964,85	0,61	00,00	1221,98
2004	2730,70	0,70	00,00	1211,60
2005	2414,73	1,15	00,00	1032,82
2006	2687,93	2,46	00,00	1235,88

المصدر: مستخرج من بيانات الملاحق رقم 8- 9 – 10 الأمانة العامة لجامعة الدول العر بية – التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2005 وسنتي 2005 و2006 الصندوق العبي للإماء الاقتصادي التقرير السنوي 2007.

[1] _ سعدون بوكبوس مرجع سبق ذكره ص:80.

الجدول رقم 21: التنوع الإحيائي الفلاحي الحيواني الجزائري.

الأصناف	الأصناف, الأنواع وجدت/ تقديرات	حاليا	الخسائر %
الأبقار	+ 15	- 1	94
الأغنام	+ 10	06	40
المـاعز	+ 05	05	0
الجمال	+ 08	08	0
الأحصنة	+ 12	05	60
الأحمرة	+ 02	02	0
الأرانب	+ 03	03	0
الدجاجات	+ 10	06	40
المجموع	+ 65	36	45

المصدر: مديوني (2002) معدل، وزارة البيئة وتهيئة الاقليم.

المطلب الثاني: بيئة المناطق الرطبة.

المناطق الرطبة ماؤها وتنوعها البيئي يشكل ركائز لا نقاش فيها لكل تقدم منشود ومستدام في الجزائر، هذا التنوع الذي يعتبر أساسيا للتطور الاقتصادي والاجتماعي لسكان هذه المناطق[1]، فضلا عن حمايتها وهو ما نوضحه فيما يلي:

[1]- سياخن مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص:191.

1- التنوع البيئي للمناطق الرطبة[1]:

تمتد المناطق الرطبة على مساحة إجمالية تقدر بثلاثة ملايين هكتار، وتمثل بصفة واسعة مختلف المناطق الطبيعية، وتتكون المناطق الرطبة الجزائرية من البحيرات والمستنقعات والمناطق البحرية الشاطئية وبحيرات السدود والمراتع المائية والسبخات والغوطات والواحات، كما توجد عدة أنواع من حيوانات المنطقة الرطبة وتتمثل في الفقاريات والأسماك والضفدعيات والزواحف العصافير والثدييات، بيدا أن العصافير تمثل أكثر من 120 صنفا وتميز أساسا المناطق الرطبة الجزائرية، وزيادة عن أصناف العصافير المقيمة، والأصناف الموسمية المهاجرة تستقبل الأوساط الرطبة الجزائرية، كل سنة مئات الآلاف من العصافير الشتوية، التي تنتمي أساسا إلى عائلات البطيات(الرابط المائي و الوز) وتنوع في هذه العائلة من الموارد مذهل فنلاحظ الطيور المتنقلة الطويلة الساق(خاصة طائر الغرة الطويل الساق) بالإضافة إلى مجموعة طيور المستنقعات والطيور المائية الصغيرة الطويلة الساق، ويعيش عدد كبير من الطيور المائية المحمية أو المهددة بالانقراض في المناطق الرطبة في الجزائر، وتتميز المناطق الرطبة في الجزائر على وجه الخصوص بوجود نباتات متنوعة تتضمن العوالق النباتية والطحالب ونباتات بارزة(قصب المكانس، أشجار الجنبة التي تظل صغيرة إلى أن تشيخ والأشجار خاصة وقد خصصت لهذه الأشجار غير المعروفة نسبيا عدة دراسات[2] وتمثل هذه الوحدات التصنيفية 11.15% من الأصناف النباتية في الجزائر وأكثر من 45% من العائلات النباتية أيضا، مما يجعلها بيئة متنوعة وهامة تستوجب إيلاء عناية إقتصادية خاصة بها من ناحية والحماية والتنمية على

[1]- كاريد، مرجع سبق ذكره 1989.

[2]- نفس المرجع السابق.

الصعيد الجغرافي الإحيائي[1] تتكون النباتات المائية الجزائرية من 25% من الأصناف المتوسطة و15% من الأصناف الاستوائية و14% من الأصناف العالمية الموطن وشبه الموطنية و12 من الأصناف الأورو أسيوية و33 % ذات الأصول المختلفة، تعيش في مختلف المناخات، إفريقية ومستوطنة وصحراوية، و4% لا تتوفر على توثيق كامل يحدد أصلها البيوجغرافي، فالمناطق الرطبة تعرف تدهورا كبيرا جراء الردم أو التجفيف وللعلم فلقد أتت التنمية على نصفها حتى الآن[2] وستاتي على نصفها الباقي مع حلول سنة 2080م وإذا حل الفساد بهذا النظام تدهورت أحوال المناخ ووقعت كوارث طبيعية مثل موجات القحط وإرتفاع الحرارة والأعاصير التي كانت في الفترة الأخيرة مزمنة ومدمرة على مستوى بلدنا و العالم.

2- عوامل تدهورالمناطق الرطبة:

إن الحفاظ على التنوع في هذه البيئة وصيانة مناطقها المحمية من مختلف الأنظمة الطبيعية من النباتات والحيوانات والمياه والأسماك التي تشارك الإنسان حياته هي في النهاية هدف بناء الإنسان وحفظ حياته، غير أن ثمة عوامل تؤثر على المساحات الفلاحية عامة مثل الإختلاف في المنسوب والإختلاف في درجة الإنحدار ومقداره ومدى مواجهة التضاريس لعوامل الشمس والرياح والمطر...الخ، سواء من ناحية المردود أو تقلص المساحة[3] وإذا كان هذا لعامة المناطق فإن المناطق الرطبة في الجزائر تعرف تدهوريرجعه معظم الخبراء إلى:

- التجفيف.
- التلوث .

---

[1] - نفس المرجع السابق.

[2]- رجب سعد السيد,ملامح الحياة في المستقبل,مجلة الفيصل العالمية,المجلد السابع, العدد الثالث,2009,ص:541

[3]- -محمود محمد ابراهيم الديب,مرجع سبق ذكره,ص:302

- الصيد الجائر.
- الرعي المفرط.
- الجشع البشري.

وإنطلاقا من أهمية هذه المناطق إنظمت الجزائر إلى إتفاقية رامسار المنظمة للمنـاطق الرطبـة ذات الأهمية الدولية كشكل من أشكال تعزيز حمايتها، حيث تم إدراج منطقة القالة على قائمة المنـاطق ذات الأهمية الدولية المصنفة ما بين 1983 /1989 ومحمية تازة سنة 2005 كمحميات مهمة في الجزائـر ضمت هذه المناطق التي نتكلم عنها الاحتياطيات المختلفة المعبر عنها في الجدول ادناه:

الجدول رقم 22: قائمة المواقع الثلاث الرطبة الجزائرية

الرقم	اسم الموقع	المساحة	الولاية	سنة التصنيف
01	الاحتياطي الطبيعي لبحيرة طونقة	2700		1983
02	الاحتياطي الطبيعي لبحيرة اوبيرة	2200		1983
03	الاحتياطي الطبيعي لبحيرة الطيور	120		1999
	المجموع	5020		/

المصدر: تقرير حالة البيئة في الجزائر 2005، مرجع سابق.

وبالنظر إلى إختلاف المؤسسات التي تحوز حق التصنيف لهذه المواقع فإذا كان الجدول أعلاه يدرس قائمة المواقع الرطبة الجزائرية فإن اليونسكو لها تصنيفات أخرى خاصة بالإنسان والمناخ الإحيائي وهذا نراه في الجدول التالي:

الجدول رقم 23: محميات المناخ لشبكة الإنسان والمناخ الإحيائي لليونسكو

المحميات الطبيعية	المساحة(هـ)	الولاية	سنة التأسيس 2003	الخاصيات
المحمية الطبيعية البحرية جزيرة حبيباس	2.684	وهران	بصدد التصنيف	محمية بحرية تتكون من عدة جزر في عرض الشواطئ الوهرانية
المحمية الطبيعية ماكثا	19.750	مستغانم	بصدد التصنيف	منطقة رطبة ذات أهمية دولية تقع داخل مستنقعات تحت نفس الاسم (50044 هـ) صنفت كموقع رامسار في 2001، غنية بالنباتات المائية. موقع هام لبيات طير النخام الوردي, البط البحري، والعديد من الأصناف البطية (البط)
المحمية الطبيعية مرغب	13.482	مسيلة	بصدد التصنيف	موقعه طبيعي يقع في منخفضات الحضنة ذو مناخ جاف، نبات سهبي وصحراوي في ذات الوقت، تحتوي على مجموعات هامة من غزلان المركن أو الأطلس .حظيرة شاطئية تحتوي على عديد المغارات يتواجد بها طائر الحبار في الشتاء.
محمية طبيعية بني طالح	2.00	قالمة	بصدد التصنيف	تحتوي على مستوطنات هامة من الأيل البري.
المحمية الطبيعية بابور	2.367	سطيف	بصدد التصنيف	تحفة بيئية حقيقية، أهم مشجرة لأصناف المرتفعات الجبلية . النبات محطة طبيعية مزيدة للصنوبر النوميدي, أرز الأطلس, السنديان الأخضر. الحيوان: كلسر الجوز,قردة الماغوت,الخنزير,الذئب.

المصدر: نفس المصدر السابق.

إن هذا التنوع البيولوجي الذي تزخر به الجزائر في كافة الأنواع جعلها تفكـر فـي إقامـة محميـات نموذجية كما بدلت جهدا لتصنيفها دوليا، وسوف نتطرق الى محميات الصيد كنموذج على ذلك بحيـث تساهم في الحفاظ على الثروة الصيدية في البلد، فالمحميات عبارة عن هياكل تساهم في الحفاظ علـى التراث الصيدي وصيانته من تنمية الأصناف المحلية من جهة وإنتاج باقي الاصناف من جة أخـرى، وهو ما ذهب إليه المشرع الجزائري في قانون تنظيم الموارد الصيدية وتثمينها فإذا كانـت الأصـناف المحلية التي استنبطها الإنسان منذ مئات السنين بواسـطة العمليـات الزراعيـة كـالتهجين لمختلـف الأصناف ذلك لأن هذه الأنواع تكون أكثر تكيفا مع البيئة والعوامل الطبيعية وأقل عرضة للآفات كمـا أن التكنولوجيا الزراعية فتحت آفاقا واسعة لتحسين الصفات الوراثية وخاصة داخل المحميات والتـي هي في توسع دائم عندنا و مستوى العالم والجدول أدناه يوضح ذلك.

جدول 24: بعض المناطق المحمية دوليا في العالم

البلد	مساحة الحدائق المحمية	نسبة إلى المساحة الكلية للأراضي
البرازيل	20525	1.8
فنزويلا	20265	22.2
شيلي	13650	18.0
تشيكوسلوفاكيا	1964	15.4
ناميبيا	10346	12.6
و م أ	98342	10.5
استراليا	45654	5.9
كندا	49452	5.0
المكسيك	9420	4.8

المصدر: تقييم 1990 عن وضع العالم لستر براون ص 43.

المبحث الثاني: التنوع البيئي الوراثي.

المطلب الأول: وضعية الموارد الوراثية.

إن قوة أي إقتصاد ترجع إلى تنوع موارده من جهة، وتكاملها منة جهة أخرى وهنـا نتتبـع السياسـة المنتهجة في الحفاظ على التنوع البيولوجي الجزائري وموارده، حيث تم إنجاز حملتين لتقييم المـوارد في المياه الخاضعة للإقتصاد الإقليمي بالتعاون في المجال الدولي، وكذا إطلاق حملـة لتقيـيم الثـروة المرجانية مع بدء العمل في إنجاز مخطط إدارة نشاطات الصيد وتربية المائيات مع حلول سنة2025[1] كل ذلك بما يضمن مواردنا البيئية ويضعها موضع الاستغلال المستدام الذي تنشـده كـل السياسـات المسطرة وتضمنه المنظومة القانونية المرافقة لذلك التوجه.

أ- أهمية التنوع البيئي في الجزائر.

إن التنوع البيئي في الجزائر بقدر ما هو خزان مهم فإن القائمين على الاقتصاد الـوطني لـم يحققـوا الإستفادة منه، فالوضعية الحالية تؤكد عدم إدماجه بشكل مقبول في السياسة الإقتصادية، فقليلـة هـي الأصناف الطبيعية المستعملة، بل بعضها غيرمستغل نهائيا والبعض الأخر مستغل بشكل مبـالغ فيـه، ومن ثمة تعرف بعض الأصناف تدهورا أو إنقراض في شكل إختفاء سريع وغيـر مبـرر بيئيـا أو إقتصاديا في مختلف أصنافه.

أ- **الأصناف التلقائيـة**: إن المتتبع لمسار التنوع الوراثي يتبين له أن إكتشاف أحدث نبات راجع إلى 1962[2] ومنذ ذلك التاريخ لم يوضع جرد نباتي على المستوى الوطني، ومن الأهمية الإشارة إعتمـادا

[1] _ الآلية الافريقية للتقييم من قبل النظراء، مرجع سبق ذكره، ص:234.

[2] - كزال و سانتا، نفس المرجع، 1967

على دراسات جزئية ومؤقتة إلى التآكل الوراثي القوي لهذا التنوع، وهنا يمكننا ذكر بعـض حـالات التدهور أو التآكل الوراثي[1]:

- جفاف البحيرة السوداء(القالة ولاية الطارف) بسبب إقامة بئر لضخ الماء الشـروب لمدينـة عنابـة بالقرب من هذه البحيرة [2] مما تسبب في إختفاء عدة أصناف من الحيوانات والنباتات والطيور.

- الاختفاء التام لأصناف مستوطنة على مستوى بحيرة رغاية بسبب التلوث المتزايد نتيجة المنطقـة الصناعية المحادية لها.

- إبتلاع السدود لآلاف الهكتارات من التربة والأصناف النباتية وخاصة المروج الغنية، حيث هنـاك 140 نوعا نباتيا وحيوانيا على الأقل يقضي عليها بالانقراض يوميا بسبب تدمير مواطنها الطبيعية في الغابات.

- تسبب الرعي المفرط وخاصة الحرث في المناطق السهبية في إختفاء عدد كبير من الأصناف النباتية [3] مما وسع في وتيرة التصحر.

- حرائق الغابات وتسببها في ندرة بعض الأصناف العشبية وفي نـدرة و اختفـاء بعـض أصـناف الحيوانات البرية و في خسائر جسيمة:

*الإستغلال غير العقلاني لبعض نطاقات الأعشاب الطبية من طرف المخابر المتنقلة.

*إختفاء بسبب إستصلاح يتمثل فقط في الزراعة و لعدد كبير من التشـكيلات النباتيـة والأصـناف النباتية[4].

---

[1]- تقرير حالة البيئة ومستقبلها في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 170.

[2] . لدراني، و عبد القرفي، نفس المرجع، 1996

[3] . لعور و د. عبد القرفي، نفس المرجع، 1997

[4] . عبد القرفي و لعور ، مرجع سابق1997

- الإنجراف المائي الذي كان نتيجة للتوسع الفلاحي غير المدروس، سواء تقنيا أو إقتصـاديا وكـذلك وجب القيام بالعمليات الهادفة إلى المحافظة على الموارد الطبيعية من التلوث والاستنزاف والاستـغلال الجائرمما يتطلب الأخذ بعين الاعتبار الاجراءات العامة التالية[1]:

1- محاولة إنشاء بنك خاص بالتنوع البيولوجي يقوم بجمع كافة انواع الكائنات الحية والمحافظة عليها ووضعها موضع الاستغلال المستدام.

2- تطوير البحوث والتجارب من أجل إنشاء أصناف عالية الجودة وتتمتع بصفات جيدة تـتلاءم مـع الظروف والمناطق التي ستزرع فيها هذه الانواع والأصناف.

3- توسيع المناطق المحمية دوليا والحفاظ على الأنواع التي تكون معرضـة للانقـراض ومحاولـة تنميتها.

4- وضع تشريعات مناسبة للمحافظة على التنوع البيولوجي.

5- رصد إمكانيات مادية وبشرية ومالية من أجل الحد من التدهور و إزالة العواقب التي تحـول دون التنمية المتواصلة للبيئة الطبيعية.

ب- **أصناف الحبوب**:ان تركيبة المحصول تؤكد ان الجزائربلد الحبوب والجدول أسفله يبين ذلك

الجدول رقم(25): الإنتاج الوطني والجهوي للقمح الصلب واللين من سنة 1988 إلى سنة 2006.

السنة	الإنتاج الوطني من القمح **	الإنتاج الجهووي من القمح*	السنة	الإنتاج الوطني من القمح **	الإنتاج الجهووي من القمح*
1988	6144230	37031	1998	1545200	125585
1989	11521670	25281	1999	1470000	139769
1990	7500800	61192	2000	1509100	132312
1991	17420000	85666	2001	2039200	117595

[1] - زويتر محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 84.

102493	1501800	2002	61004	18367520	1992
93473	2964850	2003	101060	10165030	1993
85495	27307000	2004	131489	7139640	1994
82393	2414730	2005	154033	6935210	1995
79495	2687930	2006	169110	5254600	1996
			174780	2569820	1997

المصدر: * وثيقة عمل – محافظة الفلاحة في المناطق الصحراوية CDARS 1996 من سنة 88-94.

وثيقة عمل – محافظة الفلاحة في المناطق الصحراوية CDARS 1996 فيفري 2008 من 95-2006.

** معطيات إحصائية وثيقة رقم 142 (السنوات 88 – 91)

** المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر – أعداد مختلفة – (السنوات 92 – 99)

** المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 24 سـنة 2004 (99 – 2003) والمجلد 27 سنة 2007.

في بداية الاستقلال، كان للجزائر عدة أصناف من الحبوب تم إدخالها منذ أمد بعيـد أو منتقـاة علـى مستوى مختلف المناطق التي تشتهر بزراعة الحبوب، فلقد إختفى هذا التقليد المحلي المكيف في جـزء كبير منه، كما إختفت بعض الزراعات تماما في الجزائر، ومن السهولة بمكان العثور على هذه البذور لدى البنوك ذات التخصيب الجيني الوراثي الدي اصبحت لا تستغني عليه أي دولة في العالم.

إن الإستعمال المكثف للبذور الأجنبية ذات القدرات الجينية العالية أدى إلى إختفاء عدد كبير من البذور المحلية[1] كما أن إسترداد بذور أجنبية قد واجه مشكلة تأقلم مع التربة والمناخ ، مما جعل عامل إختفـاء البذور المحلية وعدم نجاح البذور الأجنبية سببا في تقلص المساحة الزراعية بشكل عام بالإضافة إلـى

[1] . عبد القرفي و لعور، مرجع سابق.

رهن السيادة الوطنية بحيث غيرت بعض المنتوجات بشكل زهد الفلاحين فنها فإختفت من التعاونيـات بشكل كامل.

عوامل تطور التنوع النباتي والحيواني:

يرتبط تطوير الإنتاجية والإنتاج الزراعي بفرعيه النباتي والحيواني بمدى التحديث التقني الذي يعتمد بصورة مباشرة على نتائج البحوث العلمية الزراعيـة الأساسـية والتطبيقيـة بأنواعها، وتزداد أهمية البحوث الزراعية بأنواعها نظرا للتغيرات السريعة في المعلومات والممارسات والاكتشافات التقنية الحديثة، ويعتبر الاستثمار في ميدان البحوث وتوظيـف نتائجه بصورة فعالة من أفضل الاستثمارات من حيث العائد، وخير دليل على ذلك العائد الذي تحققه بعض الدول في هذا المجال وفي مقدمتها لولايات المتحدة حيث بلغت نسـبته حوالي 60 في المائة وفي اليابان حوالي 35[1] في المائة.

يحدث تطوير الانتاجية والانتاج الزراعي بفرعيه النباتي والحيواني أثـار كبيـرة علـى العديد من النواحي منها:[2]

1- **الإنتاجية:** تفيد عمليات صيانة وإدارة التنوع البيولوجي عريض القاعدة ضمن الانواع المستأنسة في النهوض بالانتاج الزراعي منذ 10000 سنة، غير أنه كانت هناك أنواع طبيعية توفر الغذاء وغير ذلك من المنتجات قبل ذلك بفترة طويلة.

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 21.

[2]- الطاهر مبروكي، مرجع سابق، ص: 52.

فثمة طائفة عريضة من الأنواع توفر آلاف أخرى كثيرة من المنتجات من خلال الزراعة ومن حصاد الأنواع الطبيعية، ويجري تعزيز مستويات الإنتاج العالية من خلال تعظيم الآثار المفيدة للخدمات التي تقدمها النظم الايكولوجية للنظم الايكولوجية الزراعية المعدلة والطبيعية.

التأقلم: تسهم طائفة متنوعة من الكائنات في صمود النظم الايكولوجية الزراعية والطبيعية وقدرتها على الانتعاش من الإجتهاد البيئي وإمكانياتها على التطور، وتؤدي الإدارة البيئية المستنيرة الى التنوع البيولوجي الزراعي وحمايةالانواع الطبيعية فوق الأرض وتحت الماء بما يضمن الإنتاج المستدام.

2- **المحافظة على وظائف النظام الايكولوجي:** وتتم الوظائف الأساسية مثل دوران المغذيات، وتحلل المادة العضوية، وإصلاح التربة المتشققة أو المتدهورة، ومكافحة الافات والأمراض، ونوعية المياه، والتلقيح من خلال طائفة عريضة من الأنواع المتنوعة من الناحية البيولوجية في النظم الايكولوجية الطبيعية وفي النظم الايكولوجية الزراعية أو حولها، وتؤدي المحافظة على هذا التنوع في الأنواع والارتكاز على وظائف النظم الايكولوجية وتعزيزها إلى الحد من الاحتياجات إلى المدخلات الخارجية عن طريق زيادة المنتج من المغذيات وتحسين استخدام المياه وتقوية التربة والمكافحة الطبيعية للآفات.

3- **تنفيذ خدمات النظام الايكولوجي:** تشغل الزراعة أكثر من ثلث الأراضي في معظـم بلدان العالم، وتسهم النظم الزراعية التي تدار بصورة مستدامة مثل النظم الايكولوجية في زيادة وظائف النظم الايولوجية مثل نوعية المياه، وإزالة المخلفـات، والاحتفـاظ برطوبة التربة، ونشر بذور النباتات البرية والمعرضة للخطر، وإيواء الأنواع خـلال فترات الجفاف.

4- **الحوافز:** ثمة طائفة من الأنواع اللازمة للزراعة مثل الملقحات والمفترسات المفيـدة تحتاج إلى تنوع الموئل لكي تبقى على قيد الحياة، ولذا فإن الزراعة تـوفر الحـوافز للاحتفاظ ببعض المناطق مثل سياج الأشجار والنباتات وحدود الحقل لهـذا الغـرض كذلك فإن استزراع الأنواع المائية يحدث في غالب الأحيان في المسـطحات المائيـة وعلى ذلك فإن تربة الأحياء المائية توفر أيضا حوافز على حماية البنية المائية مـن التأثيرات المعاكسة مثل التلوث وتحويل المياه، ويوفر الحاجة إلـى التكيـف وتـوفر إمكانيات تحسين الانتاجية حافزا على صيانة طائفة متنوعة من الموارد الوراثية فـي مواقعها الطبيعية وخارج مواقعها الطبيعية.

5- **المعرفة الايكولوجية:** لقد جرى اكتساب جزء كبير من التراث الإنساني عن المعارف الخاصة بالتنوع البيولوجي وأهميته ووظائفه وسيتواصل هذا الاكتساب عبر الثقافـات ومن خلال الممارسات الزراعية فضلا عن تلك التي تكتسب مـن حصـاد الأنـواع

الطبيعية، فهذا مورد يتعين استخدامه بقدر أكبر من النشـاط مـن خـلال البـرامج الدراسية لزيادة المعارف الايكولوجية لدى جميع المواطنين بما يرفع الوعي البيئي.

المطلب الثاني: الأصناف الحيوانية.

إن التنوع الحيواني في الجزائر مظهر من أهم مظاهر التنوع البيئي فيها وعلامة لافتة لمدى الأهميـة في بناء إستراتيجية وطنية لحمايتها وتثمين عناصرها، من أبقار والتي تعتبر سمراء الأطلس السـلالة الأساسية لهذا النوع إلا أن إدخال بعض السلالات الأخرى مع سنة 1970، غير بشكل كبير في تركيبة القطعان عن طريق التهجين الفوضوي والتلقيح الإصطناعي مما قلص من السلالات المحلية التي كانت تزخر بها الجزائر حيث تؤثر العوامل البيئية وليس الوراثية مثل عدد القطيع والسنة والفصل والعمـر والفارق بين الولادات، بصورة معتبرة في الطابع الكمي لإنتاج الحليب (الكيلوغرامات من الحليـب، المواد الدسمة والبروتين)1، فإن حصة متغير طابع إنتاج الحليب التي تفسرها مجمـل هـذه العوامـل البيئية وليس الوراثية تختلف من 3 إلى 46.9%، في حين أن تلك التي يفسـرها المتغيـر الـوراثي(الأرثية) تختلف من 20 إلى 62%... وتؤثر المشاكل الغذائية وتقلص في ذات الوقت الأداء من إنتـاج الحيوانات.

لقد أظهرت دراسة حديثة أنجزت في شرق البلاد أن زيادة الشكل تؤدي الى تراجع في وتيرة إعـادة الإنتاج، مهما كان نظام التربية، وبالتالي نظرا لضعف إنتاج العلف (كمية ونوعا) يبدو من الواضح أن زيادة أعداد الأبقار ذات الحجم الكبير يذهب في الاتجاه المعاكس لزيادة الإنتاج الحيواني[2]، أما بالنسـبة فإنقراض بعض السلالات المهمة كسلالة أولاد جلال بفعل التهريب نحو الخارج من جهـة وهيمنتهـا

---

[1]- كافيري مرجع سبق ذكره.

[2]- تقرير حالة البيئة في الجزائر,مرجع سبق ذكره,ص:174.

على التنوع في هذا الصنف مما يجعلها في خطر في حال انتشار امراض تعرف بها هذه السلالة مـن جهة أخرى، كما تعرف السلالة الحمراء إنقراضا تدريجيا بعدما كانت لحومها تصدر إلى الخارج كمـا أن التلوث الوراثي اتى على بعض السلالات حيث كان مصيره الإستمرار غير المدروس تماما ويتعلق الأمر بإحدى الآفات الهامة والمتمثلة في النهب المنظم لسلالة أولاد جـلال وتهريبهـا نحـو البلـدان المجاورة بأسعار متدنية، وفي حالة الإصابة بمرض الموتان « EPIZOOTIE » سـتكون الجزائـر أكبر خاسر نظرا لهيمنة هذه السلالة على تركيبة ماشيتها من الغنم، وهناك بعض الأنواع المثمنة فـي الماضي مثل الحمراء التي كانت _تصدر أفخاذها إلى فرنسا_ هي بصدد الإنقراض، أما ثروة الماعز فبقوة تاقلمها فهي ثروة من حيث الحليب واللحم غير أنها في تناقص نتيجة التهريب إلى الخارج وعدم تثمينها في الداخل وهي منتشرة في الجبال والجنوب إلا أن إدخال سلالات من الخارج قد أثـر علـى السلالات المحلية من خلال جلبها أمراض فتاكة وغير معروفة، كما لا يخفى أن المنطقه المغاربية مهد الحصان الباربي الأصيل الذي بات يعرف إنقراض لأسباب غامضة، كما تعرف الحمير والبغـال ذات الإستعمال الكبير في المناطق الوعرة نقصا، حيث تخضع لعملية تهريب كبيرة نحو الخارج كما تعرف الجمال نفس الظاهرة اضافة الى الذبح العشوائي الدي يطالها، دون إغفال الأصناف الأخرى حيث أدى النزوح الريفي إلى إختفاء عدد كبير من أصناف الأرانب والديك الرومي، البط، الدجاج، النحل إضافة إلى التوجه الوطني لإنتاج الدجاج الصناعي إثر إستقرار هذه الثروة وعرضها لخطر الانقراض بالتآكل الوراثي الكبير للأصناف المحلية إلى درجة الإختفاء التام للعديد منها، لذا كانت الخسائر الوراثية كبيرة بسبب غياب سياسة لحماية الأصناف المحلية التي تعتبر خزان مهم للتنوع البيئي والحفاظ على أنظمته مما يستوجب بناء أنساق تنموية قادرة على حمايتها ناهيك ،عما تزخر به الجزائر من خزان ليس محل جرد من الموارد ذات الأجسام الصغيرة جراء عدم دمجها بشكل فعال في مخططات الإنتـاج وأمـام قابلية تسجيلها وتسويق الموارد الوراثية لأحياء منها،و عليه يتوجب اعداد جرد بأسماء هده الاصـناف

ووضعها في خدمة الأمن الغذائي والتنمية المستدامة كتوجه وخيار تصب فيه كل أهـداف القطاعـات وتتكامل بشأنه مختلف السياسات الإقتصادية والإجتماعية من خلال الإهتمام المتزايد بالتجديد الريفـي والإصلاح الفلاحي دائما ومرافقتهما، حيث يمكننا تتبع بعض الملاحظات المتعلقة بـالانواع الحيوانيـة وكدا اعدادها من خلال الجدول ادناه.

جدول رقم (26) : الأنواع الحيوانية.

الترتيب	الأنواع الحيوانية	العدد	ملاحظات
01	الأغنام	12.000.000	تمثل 77.42% من عدد رؤوس الأغنام على المستوى الوطني والمقدر بـ 15.500.000 رأس
02	الماعز	1.000.000	
03	الأبقار	800.000	
04	فصيلة الخيل	150.000	
05	فصيلة الإبل	10.000	

المبحث الثالث: البيئة وسياسةالتعمير.

المطلب الأول: تشوه المحيط العمراني.

تخضع السياسة الحضرية في الجزائر إلى برامج وطنية، حيث تمت مباشرة عملية تعمير في شكل متوازن (1974_1985) من خلال النص القانوني المتضمن للإحتياطات العقارية لعام 1974، ثم ما لبث الأمر أن بدأت تظهر مشاريع صناعية فوق مساحات شاسعة دون مراعات لآثارها البيئية ومنذ ذلك الحين باشرت الجزائر سلسلة من الإجراءات القانونية لتنظيم البيئة الحضرية من خلال جملة من السياسات والمؤسسات كان آخرها هيئة شرطة العمران، كل ذلك يأتي كسياسات تعزيز وتطوير لبرامج سكانية متكاملة والإرتقاء بالخدمات الصحية الأولية وتدعيم برامج التوعية للنهوض بنظم الأسرة ورعاية الطفولة والأمومة ودعم الجهود لتنمية صحة السكان من خلال توفير الماء النظيف والغذاء والأمن والصرف الصحي والتحكم في أخطار الكيماويات والتلوث بكافة أشكاله[1]، وعليه باشرت الجزائر حملة الترتيبات قصد تنظيم هذه البيئة في ظل نمو الطلب على السكن الذي بلغ مستويات قياسية، وأصبح مبررا لهزات إجتماعية أكثر عنفا، فجاء البرنامج الخماسي(2005-2009) بـ 1034.000 وحدة سكنية موزعة على أربعة فئات بالاضافة إلى البرامج التكميلية ب 1.457.000 وحدة سكنية[2]، حيث أولت السلطات العمومية إهتماما لعملية القضاء على المساكن الهشة حيث خصصت 70.000 وحدة سكنية سنوية لهذا الغرض للقضاء على المساكن الهشة التي تقدر بـ 500.000 مسكن في 2008، حيث تشير بعض الدراسات والتحقيقات الى توزعها على كامل المستوى الوطني بـ:

[1]- الاعلان الوزاري العربي عن التنمية المستدامة, القاهرة,2001,ص:23.

[2]- الاية الفريقية للتقييم من قبل النظراء,مرجع سبق ذكره,ص:346.

- 120000 بناية موزعة على 37 ولاية تقع في مناطق عرضة للفياضانات المتكررة والمكلفة.

- 25000 بناية موزعة على 27 ولاية، مقامة فوق أنابيب للمحروقات في شكل تعمير غير مدروس.

فالدراسات أثبتت أن البيئة الحضرية تتجه نحو التدهور وبمعدل أسرع من معدل نمو السكان فحتى لو كانت البيئة الحضرية فالمعرفة لا تستطيع لوحدها تغيير الضرورة الإقتصادية [1]، فينبغي الإستمرار في العناية بصحة وتعلم السكان من أجل عدم خلق ديون إجتماعية على الأجيال القادمة وينبغي عدم إستخدام الموارد بأسلوب يخلق ديونا بيئية عن طريق إساءة إستغلال طاقة الأرض على التحمل والإنتاج[2]، فلقد بلغت بعض المدن درجة التشبع ولازالت تواصل التوسع بطريقة عبثية ملتهمة للمساحات الفلاحية من جهة ومنتجة لموجات من التلوث أصبح معها العيش بسلام مستحيلا من جهة أخرى، ناهيك عن مظاهر التفكك الإجتماعي جراء إنتشار الآفات الإجتماعية وعلى رأسها المخدرات.... إلخ، غير أن هذه الظواهر مرشحة للإستمرار جراء إرتفاع نسبة سكان المدن القديمة بسبب إنعدام الصيانة إضافة الى إرتفاع درجة التزاحم والاكتظاظ في الوحدات السكنية حيث نلاحظ بأن نمو السكان تطور بوتيرة أكثر من تطور الحظيرة السكنية، وهذا ما نلاحظه في الرسم ادناه حيث شكل كل ذلك ملاذا لكثير من العائلات إلى التوجه لبناءات قصديرية على مشارف المدن وفي جيوبها مما خلق وضعا بيئيا صعبا للغاية أثر على مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر وأضر لجهودها في إرساء معالم تنمية مستدامة قادرة على تلبية إحتياجات الحاضر دون إغفال حق الاجيال القادمة في الاستفادة منها، حيث يوضح الجدول اسفله تحليل العرض و الطلب على السكنات، ذلك الطلب الذي ضل متزايدا طوال السنوات المشار اليها.

---

1 _ رشيد سالمي, مرجع سبق ذكره,ص:90

2 _ ميشيل تودارو, مرجع سبق ذكره,ص:450

الرسم رقم (07): تطور عدد السكان مقارنة بتطور الحظيرة السكنية لفترة 1990 - 2002.

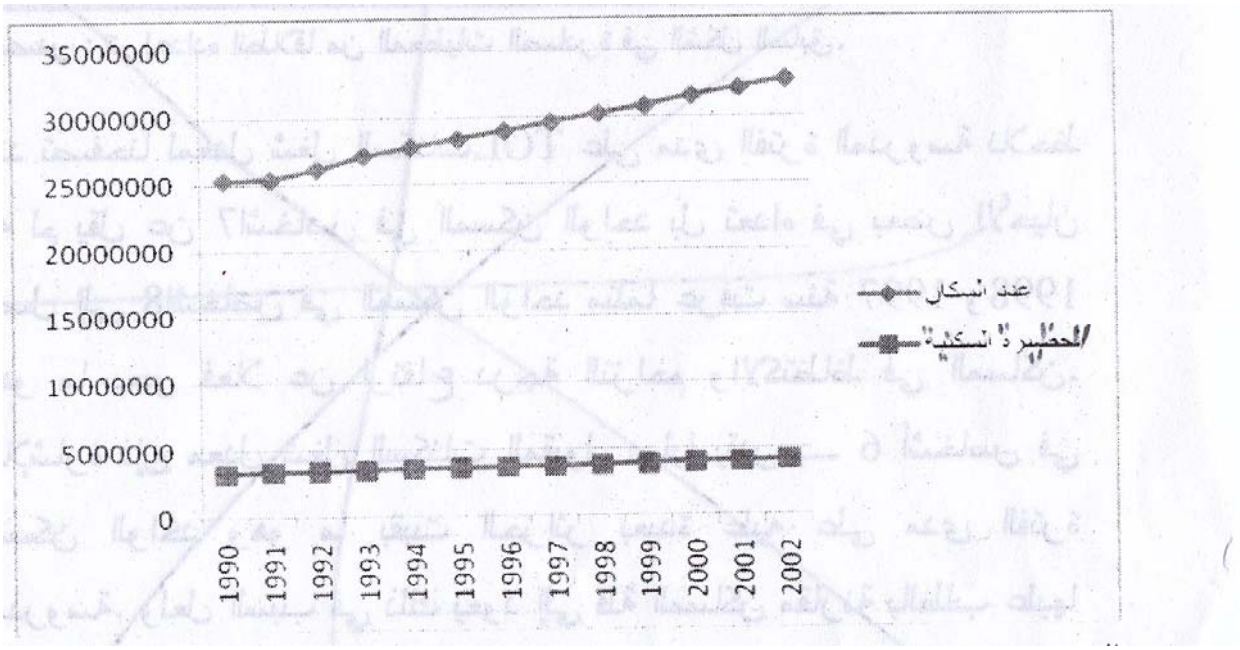

المصدر:عبد القادر بلطاس، الاقتصاد المالي والمصرفي (السياسات الحديثة في تمويل السكن)، دي ـ وان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 53.

الجدول رقم 27: تحليل العرض والطلب على سكنات لسنوات 1990، 1994، 1998، 2008.

السنوات	1990	1994	1998	2008
العرض(عـدد الوحـدات السـكنية المنجزة)	91838	89190	182756	-
الطلب عدد السكان عدد العائلات	25321000 3500597	27756000 3939953	30221000 4434452	34800000 5776441
الحظيرة السكنية	3283000	3588566	3682132	5244347
الطلب غيـر المغطـى(الحظيـرة السكنية-عدد العائلات)	217597	351387	752320	532094

المصدر: عبد القادر بلطاس، مرجع سبق ذكره، ص 54.

المطلب الثاني: النفايات المنزلية.

إن النفايات هي التعبير الشائع لما يسمى بالنفايات الصلبة والتي تنتج عن أنشطة الإنسان في مختلـف مناحي الحياة، بحيث لا زالت الدورة الإقتصادية منتجة للنفايات سواء كانت إنتاجية أو إستهلاكية حيث تمثل النفايات البلدية أهم مظهر من مظاهر تدهور وضعية النظافة والصحة العمومية، فالإنسان أثمـن ما في الوجود ومن حقه أن يعيش في بيئة نظيفة يستنشق الهواء النقي وهو مالم يعـد ممكنـا بـالنظر لحجم التلوث المسجل نهاية القرن الماضي، جراء تطور الكمية اليومية من النفايات كما هو مبين أدناه.

الجدول رقم 28 : تطور الكمية اليومية المنتجة من النفايات كلغ/للفرد.

	1980	2000
المدن المتوسطة	0.5	0.76
المدن الكبيرة	/	1.2

المصدر : تقرير حالة البيئة في الجزائر 200، وزارة البيئة وتهيئة الإقليم .

لقد ترتب عن الإرتفاع المعتبر للنفايات تحت الضغط المزدوج للنمو الديمغرافي والتشبع المفرط في الهياكل الحضرية، إختلال نمط تنظيم مصالح تسيير النفايات، فالتنظيم الحالي لا يتلاءم مع متطلبات إطار الحياة ومع تطلعات المواطنين في بداية هدا القرن من ناحية مكان التجميع وأوقات النقل، مرورا بكيفيات الشحن،فضلا عن طرق الاسترجاع مما يشكل تهديد للصحة الإنسانية والسلامة البيئية.

الجدول رقم 29: الآثار الصحية والإنتاجية للتدهور البيئي.

المشاكل البيئية	الأثر على الصحة	الأثر على الإنتاجية
تلوث المياه وندرة المياه	أكثر من 2 مليون يموتون بسبب المياه الملوثة فضلا عن عدة مليارت من البشر يصابون بالعديد من الأمراض الناجمة عن ذلك، ومن ثم زيادة المخاطر الصحية خاصة بالنسبة للفقراء بسبب ندرة المياه	الأثر السلبي على الثروة السمكية وعلى توافر المياه اللازمة للشرب وعلى إنتاجية المواطنين وعلى توفير المياه الكافية للنشاط الزراعي والنشاط الصناعي ونقص في النشاط الاقتصادي بصفة عامة.
تلوث الهواء	من 300 إلى 700 الف يموتون سنويا بسبب تلوث الهواء واستنشاقه نصفهم من الأطفال، كما أن (من 400 إلى 700 مليون) مليون معظمهم من الأطفال والنساء يصابون بسبب بسبب الدخان المتصاعد في الهواء والوجودة	تأثيره السلبي على المطار الحمضية وتأثيرها على الأنشطة الصناعية والزراعية والخدمية المختلفة والغابات.

	في المنازل بسبب الطهي وحرق الأخشاب.	
المخلفات الصلبة والخطرة	مزيد من الأمطار الناجمة من القمامة وانسداد المجاري وقد تتسبب في بعض الوفيات نهايك عن الأمراض	تلوث موارد المياه الأرضية والجوفية، والتي تستخدم في الأنشطة الإنتاجية
تدهور التربة	نقص الغذاء لدى أسـر المـزارعين الفقـراء وبسرعة التأثير بالجفاف.	إنخفاض إنتاجية الحقل إنخفاض الـ (GDP بحوالي 15%) وزيادة ملوحة الأرض.
قطع الغابات	مزيد من الأمراض وحالات الوفاة الناجمة عن الفياضانات.	فقد مصادر الأخشاب، وارتفـاع مسـتويات الكربون.
فقد التنوع البيولوجي	الفقد المحتمل للأدوية الجديدة.	فقدان الموارد المختلفة وانخفاض في القدرة على التكيف مع البيئة.
التغيرات في الغلاف الجوي	الزيادة المحتملـة فـي الأمـراض الوراثيـة المخاطر الناجمة عـن التغيـرات المناخيـة الطبيعية، الأمراض الناجمة عن انخفاض طبقة الأوزون (300 ألف حالة إصـابة) بمـرض سرطان الجلـد سـنويا و1.7 مليـون حالـة كتاركت.	تغيرات في مستويات البحار، تغيرات إقليمية في الإنتاجية الزراعية اننقطاع فـي سلسـلة الغذية البحرية.

المصدر : رشيد سالمي، مرجع سابق، ص: 270.

ويضاف إلى هذا النقص على الصعيد الكمي، عدم ملائمة الوسائل الميكانيكية لمهمة الجمع، النقل والمعالجة ودفن النفايات، ويبلغ عدد الشاحنات التي تم إحصاؤها 4100 من بينها 267 قلابة كابسة، و3833 آلية من مختلف الأنواع، وتبلغ نسبة العطب والتوقف عند الشاحنات 50 % ويعود سبب ذلك إلى مشاكل الصيانة وعدم التحكم في التسيير.

وتضاف إلى هذه العقبة المادية الكبيرة، سوء تأهيل الأعوان المكلفين بتسيير النفايات، ومن بين العدد الإجمالي على الصعيد الوطني يقدر بـ 20.000 عون، فإن نسبة تأهيل الأعوان لا تتجاوز 4 % في المدن المتوسطة وتتراوح بين 7 و10 % في المدن الكبرى، ومن وجهة نظر تنظيف الطريق العام، يتفق الجميع على وجود نقائص كبيرة، والنتيجة أن شوارعنا وسخة أكثر فأكثر وخاصةً في المدن الكبرى للبلاد[1]، بشكل يوحي بمدى الخطورة التي تظهر بها البيئة على هذه الحال.

إن توفير مواد أولية قابلة للتدوير في البلد أمر متوقف على سياسة تثمين للنفايات من الجمع والفرز والإستغلال، فيكفي أن نذكر ما تقوم به التقارير ذات الإختصاص بأن ذلك التثمين يعادل 3.5 مليار دينار داعم للاقتصاد الوطني ومحافظ على البيئة، من خلال طرق أضحت معروفة للتخلص من القمامة مثل:

- حاويات تناسب المجتمع من حيث إرتفاعها.
- سيارات جمع قادرة على التفريغ آليا.
- محطات تجميع.
- إلزام المصانع بوجود مقالب صحية للنفايات قصد تدويرها سواء كانت ورق أو زجاج...الخ بما يمكن أن يكون وسيلة لانتاج مواد اخرى أو توليد الطاقة كما فعلت بعض الدول كفرنسا من خلال خمسة مراحل:

1_ تطحن القمامة وتفرز المعادن منها.

2_ تعمل على التخمر اللاهوائي للمواد القابلة للتحلل.

3_ يتم فصل المعادن.

4_ تضمن إحتراق ما تبقى من مواد.

5_ الإستفادة من نواتج التشغيلات السابقة فالغاز الحيوي يستفاد به في الإنارة...الخ.

[1] _ تقرير حالة البيئة في الجزائر، مرجع سبق ذكره,ص:213.

المطلب الثالث: التلوث الجوي.

إن حل مشكلة التلوث هي منع التلوث في مصدره، أي إلغاء تشكل النفايات بدلا من معالجتها[1] فلم يعد كافيا على أمد العلاقة بين تسارع الإنتاج الصناعي وإستخراج المعادن وإحتراق الوقـود الإحفـوري وبين تزايد الملوثات بمختلف أشكالها وأنواعها في الغلاف الجوي وتفاقم آثرها الضآرة، وبينها وبـين حدوث الإحتباس حراري، وتغير مناخ الأرض، فالأنشطة البشرية هي السبب الرئيسي للتلوث الجوي الذي يعتبر أهم أسباب الأمراض الحالية، ومن ثمة فمشاكل من هذا النوع فعلا هي عابرة للحدود لكن تبقى على الدولة أن تجند كل الوسائل لحماية مكونات وسطها البيئي، فالأماكن الرديئة التهوية تكـون سببا في إنتشار بكتيريا المكورات الرئوية إلى تلوث الهواء، ومن ثمة تأتي على الإنسـان بـأمراض مكلفة صحيا وإقتصاديا وحتى إجتماعيا، فالهواء الذي يحتاج إليه الإنسان لابد أن يكون يحتوي على[2]:

1_ أن يكون الهواء خاليا من المواد العالقة كالاتربة أو الغازات أو الميكروبات.

2_ أن تكون درجة حرارة الهواء أقل من درجة حرارة الجسم ليتمكن الأخيـر مـن الـتخلص مـن حرارته الزائدة وذلك بالإشعاع والنقل.

3_ أن يكون الهواء متحركا حتى تتحرك طبقاته المحيطة بالجسم باستمرار، لأن تلوث الهـواء مـن أخطر أنواع التلوث البيئي وأكثرها شيوعا وخاصة في المدن الصناعية التي لا يسمع ولا يرى فيها إلا ضجيج الآلات ودخان المصانع وعادم السيارات...الخ.

وهنا نشير إلى بعض التغيرات المسجلة سنة 2001 مثلا في شكل مركبات لمختلف الغازات[3]:

1- زيادة بـ 63 % في إصدار أوكسيد الآزوت.

2- زيادة بـ 81.2 % في إصدار المواد الخاصة.

---

[1]- إسياخن مصطفى، مرجع سابق، ص: 166.

[2]_ علي زين العابدين عبد السلام, محمد بن عبد المرضي عرفات,تلويث البيئة,مكتبة الاسرى,2007,ص:34.

[3]-

3- إنخفاض بـ 9.2 % في إصدار أوكسيد الكربون.

4- إنخفاض بـ 46 % في إصدار المركبات العضوية المتبخرة.

5- إنخفاض بـ 30 % في إصدار الرصاص.

المطلب الرابع: التلوث الصناعي.

تعتبر الأنشطة الصناعية أهم المساهمين في تدهور نوعية الهواء بجوار المناطق اللآهلة، حيث تتواجد بعض الصناعات الكبرى، مثل وحدات الإسـمنت والمحطـات الكهربائيـة والمركبـات الكيمياويـة والبتروكيمياوية والحديد والصلب ...الخ.

إن هذه النقائص كان لها أثر سلبي على البيئة في إفراز مشاكل التلوث وهي:

- تلوث المياه الناجم عن صب التدفقات الصناعية.
- تلوث الجو الناجم عن إصدارات ثاني أوكسيد الكبريت (SO2) الغبـار وأوكسـيدات الآزوت (NOX) والمركبات العضوية المتبخرة (COV) وبخار المعادن الثقيلة الخ، ، وعليه فالميـاه المحلية بالنفايات الصناعية وحتى في حالة معالجتها، فإنها لا تتطابق في جميع الحـالات مـع ترتيبات المرسوم التنفيذي رقم 93/160 بتاريخ 10 جويلية 1993 الذي يضبط معايير نوعية التدفقات الصناعية السائلة، بما يضمن التقليل من أثارها البيئية.

وقد زادت هذه الوضعية خطورة من جراء غياب الماء الصالح للشرب وعدم وفـرة ميـاه صـناعية نوعية، الأمر الذي أدى بالمؤسسات إلى حفر آبار خاصة بها وإستعمال المياه الجوفية (وهناك مؤسسة تستعمل المياه المعدنية في مسار تصنيعها)، وتؤدي مجانية هذه المياه إلى إستهلاك مفرط يترجم فـي تدفقات إضافية مشكلة فواقد مهمة من هده المادة.

ونعتقد أن المؤسسات الصناعية تطرح سنوياً أكثر من 220 مليون متر مكعـب سـنوياً مـن الميـاه المستعملة، وهي مياه محملة بـ:

- أكثر من 55.000 طن من الطلب البيولوجي على الأوكسجين (DBO5).
- أكثر من طن من الموارد الآزوتية (N).

مما يجعل هذه التدفقات تساهم بصفقة ملحوظة في تلوث مسارات المياه والسـدود والميـاه البحريـة الشاطئية، أما بالنسبة للفضلات الصناعية ففي أحسن الحالات تخزن داخل الوحدات الصـناعية التـي تنتجها، غير أنه في أغلب الأوقات يتم إعدامها سواء على مستوى المفارغ العشوائية أو على مستوى المواقع المهيئة داخل الوحدات الصناعية، بيدا أنه تجدر الإشارة إلى غياب وسائل مراقبة تسيير هـذه الفضلات من طرف الصناعيين الذين لا يقومون عموماً بأية معالجة قبل إخـراج الفضـلات، بفعـل غياب وازع بيئي من جهة وضعف التطبيقات للتشريع البيئي في هذا الشأن حيث يؤدي تخزين غيـر ملائم للفضلات التي غالباً ما تكون عرضةً للحرق المتواصل إلى إنتشار السموم مما يشـكل خطـراً كبيراً على مئات الآلاف من الأشخاص، بحيث أصبح التلوث الصناعي يهدد القدرة التنافسية الوطنيـة في مجال السياحة والتجارة[1]، ذلك المجال الذي يعتبر اليوم أهم رافد للإقتصاد العالمي والاقتصـاديات الوطنية المجاورة.

أما الفضلات الغازية من إصدارات أوكسيد الكبريـت (SO2) الغبـار، أوكسـيد الآزوت (NOX) والمركبات العضوية المتبخرة (COV) وبخار المعادن الثقيلة فهي لا تخضع لأية إجراءات قيـاس أو متابعة منتظمة بسبب غياب[2].

- معايير جزائرية خاصة بهذه الفضلات.
- مخابر مؤهلة ومعتمدة للقيام بقياس الإصدارات.

وعليه قامت الجزائر بتاسيس مشروع مراقبة للتلوث الصناعي والذي يهدف الى:

---

[1]_ زكريا طاحون,ادارة البيئة,مكتبة الاسرة,2007,ص:203

[2]_ تقرير حالة البيئة في الجزائر، مرجع سبق ذكره,ص:231.

1- تدعيم الإطار المؤسساتي والقانوني من أجل:

- تحسين و تحيين الإطار القانوني والتنظيمي.
- وضع نظام لإنجاز المشروع، وجعل الصندوق الوطني للبيئة عملياً.

2- الشروع في الإستثمارات النموذجية من أجل:

- القضاء على مصادر الغبار وفضلات الفوسفات وتقليص الإصدارات من أوكسيد الكبريت وأوكسيد الآزوت لمركب أسميدال.
- تقليص غبار الأمونياك و المركبات المتبخرة في الجو، وسكب الفضلات الصناعية لمركب سيدار.

3- تصور نظام متكامل لرقابة التلوث بواسطة:

- تمويل الدراسات القطاعية، للتدقيق البيئي، لتقدير حمولات التلوث ودراسة الآثار على الصحة العمومية.
- وضع رخصة للبيئة في المنطقتين النموذجيتين لسكيكدة وعنابة.
- وضع تنظيم لتسيير ونقل النفايات الخطيرة في منطقتي عنابة وسكيكدة.

أما بالنسبة لإنخراط الجزائر ضمن بروتوكول مونتريال بخصوص حماية طبقة الأوزون فقد رتبت على نفسها جملة من الإلتزامات بخصوص منع إستيراد المواد المقلصة لهذه الطبقة لأنها تعتبر نفسها غير منتجة لها وغالبا ما تستورد لاستعمالها في مجالات محدودة، حيث يوضح الجدول أسفله الإستهلاك إلى غاية 2010 للمجموعات الأربع من المواد الخاضعة لبروتوكول مونتريال حسب قطاع الاستعمال وحسب المادة على أساس توقعات تطور الصناعة والاستهلاك في مختلف القطاعات ضمن

النسيج الإقتصادي وخاصة الصناعي منه المنتج للتلوث بمختلف أصنافه وخاصة آثـاره علـى طبقـة الاوزون:

الجدول رقم 30: استهلاك المواد المقلصة لطبقة الأوزون حسب القطاع.

الاستهلاك (طن)	1996	1991	1995	2000	2005	2010
التبريد	475	762	874	965	1065	1165
الاسفنج	441	650	749	894	1066	1273
الرذيدات	5660	559	629	729	846	980
المذيبات	191	251	158	183	212	245
الاطفاء	1	33	37	43	50	58
المجموع	6768	2144	2747	2514	3239	3721

المصدر:نفس المصدر السابق

إن التغييرات المناخية المتلاحقة وإرتفاع درجة الحرارة المخيفة أصبحت ظاهرة كونية مقلقة خاصـة مع إكتشاف ثقب الأوزون والأخطار التي يمكن أن يكون سببا فيها على كل الكائنات وخاصة الإنسـان مما دفع بكل فاعلي السياسة الدولية إلى مباشرة عدة إجراءات من شأنها التخفيف من حدة ذلك التدهور والجزائر عملت على تبني سياسة يمكن تلخصها فيما يلي:

_ تقليص إستيراد المواد المقلصة الأوزون.

_ وضع نظام جبائي يراعي تسجيل إعفاءات لصالح الصناعات الوطنية التي تخفض من إستعمال هذه المواد أو إيجاد بدائل عنها.

_ مباشرة برامج تثقيف وتوعية لصالح الحفاظ على هذه الطبقة التي تحفظنا من جميع أنواع الإتصال الممكنة.

_ وضع العلامة الخضراء على السلع التي لا تستعمل المواد المقلصة لطبقة الأوزون.

_ تكييف المنظومة التشريعية بإتجاه الإنخراط ضمن متطلبات بروتوكول مونتريال و توصياته فالغـاز المستخدم في صناعات التبريد والبلاستيك والإلكترونيات يسبب تآكل طبقـة الأوزون، التـي تحمـي الإنسان من اللآثار الإشعاعية الضارة والناتجة من زيادة الأشعة فوق البنفسجية حيـث يقـدر بعـض العلماء أن غاز ثاني أكسيد الكربون هو المسؤول عن 50% من إرتفاع حـرارة الأرض، وللعلـم أن الدول الصناعية الكبرى مسؤولة وحدها عن إطلاق 90% منه في الجو، وهو ما أكده مـؤتمر كيوتـو باليابان سنة 1997 الهادف إلى الحد من الاحترار والصوبة[1].

[1]_ زكريا طاحون, مرجع سبق ذكره,ص:35.

المبحث الرابع: البيئة والمواصلات.

المطلب الأول:المسالك البرية.

شبكة الطرقات في الجزائر من أهم الشبكات على مستوى المغرب العربي من حيث الكم والنوع[1]، ذلك إن البنية التحتية لأي دولة هي صورة ملخصة لوضعية التنمية بها، ومن أهم أجزاء هذه البيئـة هـي حالة الطرقات أو شبكة تنظيم النقل بما يفي بإحتياجات المجموعة الوطنية ولا يضر بالبيئة حيث يزيـد على مسافة 110.000كلم و500 منشأة فنية، كمظهر من مظاهر بعث بنية تحتية قوية حيث نلاحظ أن الجزائر ركزت من خلال مخططها المديد للطرقات والطرقات السريعية 2025/2005 علـى مبـادئ يجب مراعاتها وهي[2]:

1_ تنفيذ إستراتيجية تنموية في إطار منسجم وشامل.

2_ تعميم خدمات النقل على كافة التراب الوطني.

3_ تأهيل الشبكة بما يتماشى مع المعايير الدولية.

4_ تحديث الهياكل القاعدية وتأهيلها بما يعمل على تنويعها حيث بلغ طول الطرق التي إستفادت مـن التحديث 29.960 كم ما بين سنتي 1999 و2008 أي 55% من طول الطرقات المنجزة مـن 1962 إلى 1999م.

ولقد تم الإنطلاق في ذلك من إستراتيجية تقوم على ثلاثة أركان وهي:

_ تدارك التأخر.

_ التأهيل.

---

[1]- قارون عمران، النقل البحري، رسالة ماجيستر، جامعة الجزائر، 1997، ص: 03

[2]_ الآلية الافريقة للتقييم من قبل النظراء,مرجع سبق ذكره,ص:221.

_ عملية التطوير والعصرنة.

وهي أركان مستوحات من تشخيص أهم بنوده ما يلي:

- الحركة التجارية البرية تعتمد بنسبة 95 % على الطرق الموجودة.
- نمو الحظيرة الوطنية للسيارات 3 % سنويا.
- الحاجة إلى إنجاز طرق جديدة لفك الخناق على المدن الكبيرة في الشمال ومن هنا كان الإهتمام بارزا بالطريق السيار شرق غرب حيث إنتقلت نسبة الإنجاز بـ 76.7 % سنة 2008 وهـو اليوم على وشك الإنتهاء،حيث تتطلع السياسات المسطرة إلى تسريع تطبيق البرنامج التكميلـي الخاص بدعم النمو في شقه الخاص بدعم الطريق العابر للصحراء الدي إستفاد من مبلغ مـالي قدره 64 مليار دينار جزائري وذلك لربط الجنـوب بالشـمال وتعزيـز التعـاون المغـاربي والإفريقي من خلال تنشيط الشق الإقتصادي للبلدان المعنية بالموازاة مع بعث مشاريع عملاقة بخصوص الربط بالسكك الحديدية لـ 600 كلم من الطريق الشمالي.

جدول رقم31: تقديم شبكة الطرق الجزائرية بالكيلومتر.

الطرق الوطنية		الطرقات الولائية		الطرقات البلدية	
مستغلة	مسالك	مستغلة	مسالك	مستغلة	مسالك
23.397	3.979	21.005	2.970	29.385	23.989
27.376		23.975		53.374	

المصدر: تقرير حالة البيئة في الجزائر2005، وزارة البيئة وتهيئة الإقليم.

ويوصي تقرير للبنك العالمي حول التحويلات غير الطوعية للسكان في إطار مشاريع التنمية، بإتخـاذ إجراءات ملائمة قصد تقليص الآثار السلبية على المعنيين والإقتصاد وكذلك بتسهيل تعافيهم الإقتصادي على أسس منتجة ومستدامة، فالمجردون من أراضيهم ينتظرون تعويضاً عـادلاً ومنصـفا، ويتكفـل التشريع الجزائري بهذه الإنشغالات من خلال القانون 9025 بتاريخ 1990/11/18 المتضمن التوجيه العقاري المكمل بالأمر الصادر في 1995/09/25.

ويطرح مرور الطرق في الجزائر مشاكل كبيرة: مشكل أمن الطرقات ومشكل التلوث، وفيمـا يتعلـق بالمشاكل الأمنية يتعين القول إن حوادث السيارات والطرق عرفت خلال القرن العشرين تطوراً مذهلا وأثراً لا مثيل له على التنمية الإقتصادية والإجتماعية العالمية، فهناك 800 مليون سيارة على الأرض منها حوالي ثلاثة ملايين في الجزائر.

وتوجد الجزائر بـ 4000 قتيل في السنة من بين البلدان التي تشكل حوادث المرور إحـدى أسـباب الوفيات الأكثر ارتفاعاً، وبصفة عامة فإن نسبة حوادث المرور القاتلة في إفريقيا، بواسطة السـيارات المرقمة تتراوح بين 8 إلى 50 مرة أعلى منها في البلدان المصنعة.

وعلى سبيل المثال، تسجل الجزائر سنوياً أكبر عدد من القتلى مقارنةً بالمملكة المتحدة التي تتوفر على حظيرة سيارات أكبر بعشر مرات... وبعد إنخفاض لمدة عشر سنوات بين 1985-1995، عاد رقـم حوادث المرور إلى الإرتفاع من جديد إذ انتقل من 20.100 إلى 41.754 حادث مـرور فـي 1996 و2002 أي تقريباً الضعف في ظرف ست سنوات[1]، غير أن الإجراءات القانونية التي باشرتها الدولـة بعد 2002 قلصت من حوادث المرور أو حوادث المرور المميتة وهي إجراءات لـو رافقتهـا حملـة نوعية مكثفة فستكون مردوديتها واضحة على المواطنين وعلى الإقتصاد الوطني فيكفي أن نشـير أن حوادث المرور كلفت الجزائر سنة 2000 لوحدها 35 مليار دينار جزائري.

[1] _ تقرير حالة البيئة في الجزائر,مرجع سبق ذكره,ص:248.

المطلب الثاني: الموانئ.

تعتبر الموانئ المحور الأساسي في سلسلة النقل البحري، فكل حركة تجارية بواسطة السـفينة ملزمـة بالعبور من الموانئ فهي إذن نقطة نهاية البحر وبداية البر[1].

إن الجزائر بواجهتها البحرية الممتدة على 1200 كم تعتبر همزة وصل بين قارتي إفريقيـا وأوربـا، ومن خلال هذه المميزات يرتقي البلد إلى مستوى بناء علاقات اقتصادية مميزة وأكثر إنفتاحـا علـى العالم ولذلك رسمت الجزائرمعالم هذه الإحتياجات في المخطط المدير 2025/2005 الذي يشمل النقل والتجارة والسياحة والصيد ويسعى إلى حماية الساحل من التعرية بما يحفظ له خصائصه ويحميه مـن التلوث الذي أصبح ميزة ظاهرة لمختلف شواطئ البلدان المغاربية وخاصة الجزائر، حيـث يخضـع الإقتصاد الجزائري بقوة في تعاملاته مع الخارج وتتم هذه الأخيرة في مجملها بفضل منشآت مينائيـة قوية تتكون من 36 ميناء على الجزء البحري الذي يمتد على طول 1200 كلم.

وقد تجاوز عدد الأطنان المعالجة في سنة 2002 بما في ذلك المحروقات 100 مليون طن وتتضـمن أربعة موانئ هي: الجزائر، وهران، عنابة، وجن جن وحدها 70 % من الحمولة منها 30 % خاصـة بميناء الجزائر، ويمكن تلخيص الشبكة المينائية في الجزائر فيما يلي[2]:

الشبكة المينائية الجزائرية.

11 ميناء	للصيد و التجارة.
02 موانئ	للمحروقات.
22 ميناء	للصيد.
01 ميناء	الترفيه

[1]- قارون عمران، مرجع سابق، ص: 69.

[2]- تقرير حالة البيئة في الجزائر، مرجع سابق، ص: 250.

ويمكن أن نلاحظ أن السلطات تبذل جهود لتطوير هذه الشبكة في إطار تنمية مستدامة من خلال الهياكل القاعدية والهياكل الفوقية وفي مجال التجهيزات، كون 95% من التجارة الخارجية الجزائرية تتم بحرا وعليه فالتطور في هذا الجانب يصاحب مصلحة الإقتصاد الوطني كما يستجيب لوتيرة التطوير التي يعرفها هذا القطاع في مختلف اقتصاديات الدول حسب الرسم أدناه.

الرسم رقم (08): الأسطول العالمي لمختلف أنواع السفن إلى غاية 2004.

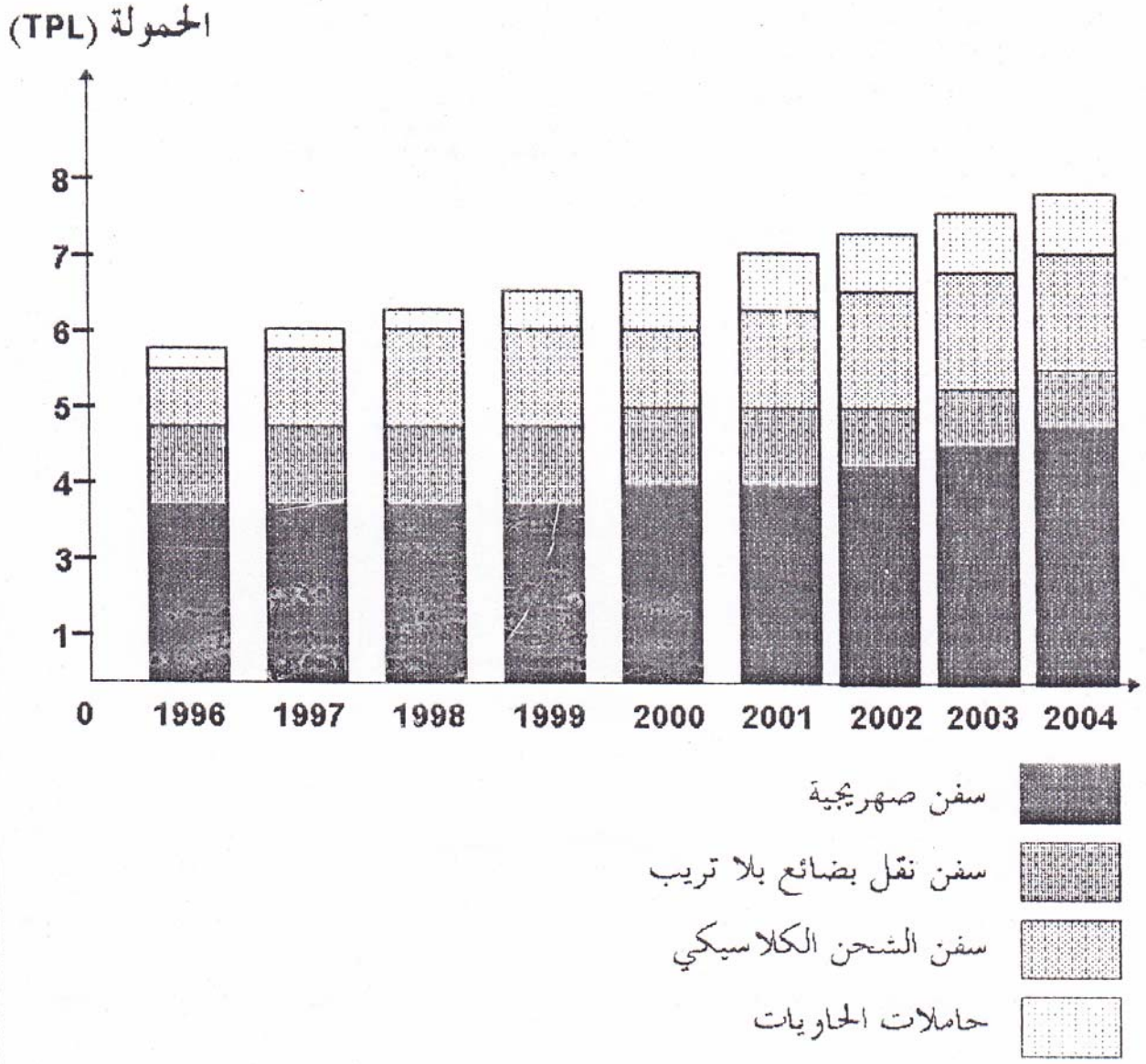

المصدر: Ibid

المطلب الثالث: المطارات.

إن شبكة المطارات الموجودة حاليا تشكل تحديا إستراتيجيا للجزائر بالنسبة للتنمية المستدامة، و للتكامل الإقتصادي والإجتماعي للإقليم فمن 55 أرضية مطار حاليا 36 فقط منها مفتوحة للنقل الجوي العـام غير أن الجزائر تبذل جهدا معتبرا لغرض تعزيز هذه الهياكل من جهة وموافقتها للمعايير البيئية مـن جهة أخرى، حيث إشترطت الإنجازات الجديدة الموافقة على المواد المستعملة، فمن خلال شبكة النقـل الجوي نستطيع إرساء قواعد تنمية مستدامة تضمن التوازن عبر جهات الإقليم، وتفتح أمام الساكنة نافذة لفتح فضاءات اخرى من العمل والتنزه بعيدا عن مشاق النقل البري المكلف وخاصة لـذوي العاهـات والأمراض وكبار السن فضلا عن تنشيط التنمية السياحية ومن زيادة آثارها على الاقتصـاد الـوطني بالإيجاب من خلال تتبع حركة النقل في أهم المطارات المغاربية والمتوسطية كما هو مبين في المنحنى أدناه.

الرسم (09): حركة النقل في أهم المطارات المغاربية وبعض البلدان المتوسطية.

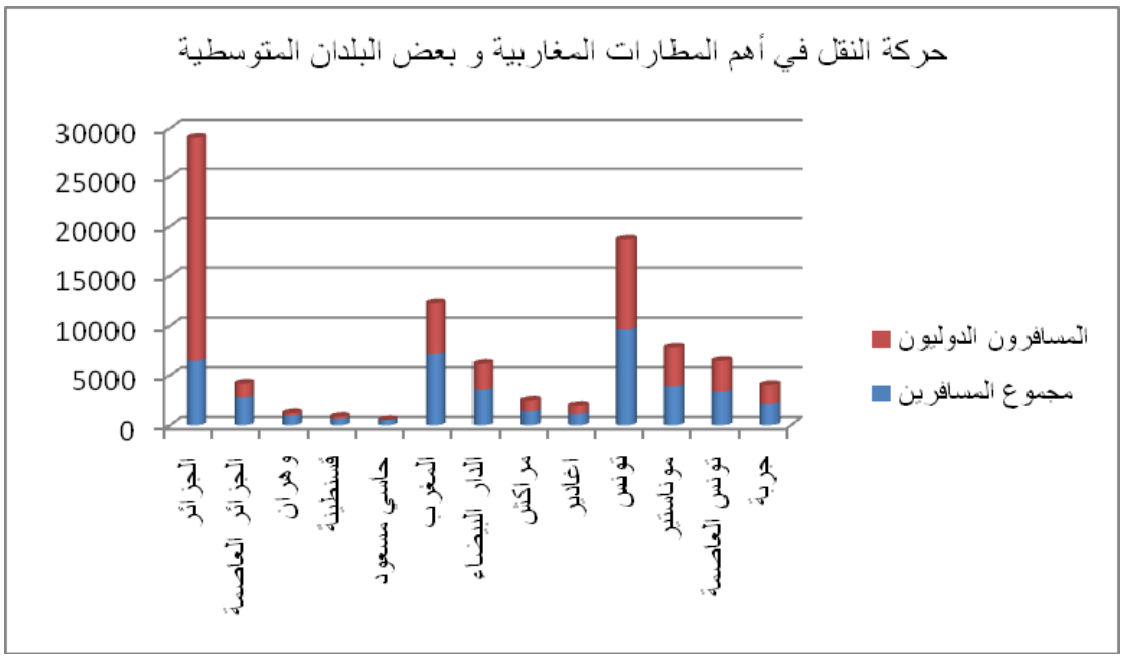

المصدر: أنظر الملحق رقم 05.

وبالمقارنة تسجل تونس حجماً يفوق بكثير الجزائر والمغرب، لقد أصدرت الجزائر قانونـاً للطيـران المدني، يكرس مبدأ المشاركة الكاملة للإستثمار الخاص في إنجاز وإستغلال الطرقات مثـل خـدمات النقل، ويجري حالياً إنجاز برنامج لتوسعة الطرقات وعصرنة أنظمة الأمن وتسيير النقل الجوي مـن شأنه أن يرفع مطار الجزائر إلى مصاف المعايير الأوروبية، فيصبح مظهرا مـن مظـاهر الجـذب السياحي من جهة وعاملا من عوامل تعزيز التواصل الداخلي والخارجي من جهة ثانية فالمطارات من أهم عناصر البنية التحتية في أي مجتمع، فالمجتمعات تقدم نفسها من خلال مطاراتها.

المبحث الخامس: البيئة والموارد المائية.

المطلب الأول: معالم الأزمة المائية

يعتبر الماء مصدر كل حياة على الأرض، فهو منشئ الحضارات ورمز الأساطير وإلهام القيم والتقاليد والفنون، فالماء مورد سهل التمكن منه ولكن سهل تلويثه[1] وللعرب تراثا قديما وطويلا للتعامل مع شح المياه، فقد كان موطنهم الأول شبه الجزيرة العربية صحراء قاحلة جافة يندر فيها المطر وتعز مـوارد المياه وتتسابق القبائل من أجل أن تشرب "كما قال عمرو بن كلثوم في الجاهلية الماء صفوا ويشـرب غيرها كدرا وطينا" وذلك قبل أن ينتقل العرب الى البيئات الرسوبية الخصبة علـى ضـفاف الأنهـار الكبرى وسواحل البحار المطيرة في الشمال، يحملون معهم من بيئتهم الاولى ثقافة تقدر قطرة المـاء، وتحذر من الإسراف فيه حتى في مواطن الطهارة، وتحض الناس على الإقتصاد فيه ولو كـانو علـى نهر جار، وتقدس السلوك الرشيد لإستخدامه وتصلي من أجل الإستسقاء وتجتهد فـي سـن القواعـد الأصولية التي تحكم منازعات المياه، وتضع المصنفات الفقهية عن حقوق الشفعة والشـرب وحقـوق المجرى والمسيل، والماء في ثقافة العربي -المختزنة في عقله الباطن- هو الشيء الوحيد الذي لا يباع ولا يحل منعه، وكما أن هذه الثقافة تبغض الهدر وتعلى قيمة الترشيد، فإنها تصلح أساسا لبناء موقـف فلسفي جديد يعرض منطق العولمة التي ترى أن شح المياه يتعين علاجه بمقتضى قوانين السـوق وأن تسعير المياه هو الذي يضمن إستخدامه إستخداما رشيدا ويحول دون هدره والاسراف فيه، أما المنطق المختلف فهو الذي يرفض النظر إلى الماء العذب كسلعة، بل كحاجة من حاجات الإنسان الأساسية التي لا ينبغي أن تظل البشرية أسيرة قوانين السوق بشأنها فالماء العذب مصدر الحياة، يتعين توفيره حتـى

[1]- سياخن مصطفى مرجع سبق ذكره، ص: 186.

ولو خالفت سبل توفيره السوق[1] وهي وجهة نظر تعتبر خلفية ثقافية لرسم سياسة إقتصـادية لترشـيد الموارد المائية لمساعدة لأن الإجراءات القانونية والميكانزمات الإقتصادية الجافة لا تستطيع لوحـدها إيجاد المعادلة الصحيحة للحفاظ على هذه الثروة المهددة بالتلوث والنضوب، فأزمة الميـاه إذا كانـت ملحة في مكان ما، فهي إكثر إلحاحا في الوطن العربي وبشكل خاص في الجزائر والمغرب العربـي بشكل أخص، حيث يمكن أن نجمل ذلك من خلال[2]:

- ندرة المياه وإنخفاض حصة الفرد من الموارد المائية المتجددة بسبب معـدلات النمـو الـديمغرافي المرتفعة حيث من المتوقع أن يحول ذلك دون تحقيق معدلات مقبولة للأمن المائي.

- إن 84%من سكان الوطن العربي يعيشون تحت خط الفقر المائي فحصة الفرد الغربـي سـتنخفض إلى566م^3 بحلول 2025 بالمقارنة مع المتوسط العالمي من نفس العام الـذي يبلـغ 4000م^{3}حيـث لا يتجاوز حصة الفرد الجزائري 400م^3 في السنة.

- إن معدلات الضخ العالية والأستخدام غير الرشيد أدى إلى تدهور نوعية المياه.

- إن التغييرات المناخية أدت ألى الجفاف أدت إلى نقص الموارد المائيـة المناخيـة التـي أدت إلـى الجفاف الذي أدى إلى نقص الموارد المائية المناخية وزيادة التصحر.

- إن توسع بعض الدول في إستخراج بعض إحتياطاتها من المياه قد يضر بقـدراتنا مـن المخـزون الجوفي من هذه الثروة كحالة ليبيا والنهر الأعظم.

[1] _ محمد إراهيم منصور، المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين، جامعة اسيوط,1999,ص:17

[2] _ محمد رأفت محمود، المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين، جامعة أسيوط، 1999، ص:54.

- **القدرات المائية في الجزائر:**

لقد ظل الهدف المنشود للسياسات المائية في الجزائر هو بلوغ الماء كل بيت مطلع 2009 مع تحسين خدمات ذلك ، فالامكانيات المائية مقدرة بـ 19 مليار متر مكعب/ سنويا تعود بحوالي 600 متر مكعب للفرد سنويا في سنة 2006، هذا المعدل يتجاوز 500 متر مكعب للفرد سنويا في سنة 2020 (معدل مقيم استنادا للإمكانيات المائية الاصطلاحية والغير اصطلاحية وكذلك التوزيع السكاني) من هذا المنطلق الجزائر تقع ضمن الدول الفقيرة من ناحية المصادر المائية بالنظر على عتبة الندرة المحددة من طرف البنك العالمي بـ 1000 متر مكعب سنويا[1].

ويمكن تقسيمها حسب المناطق كالآتي:

14 مليا متر مكعب في المناطق الشمالية – 12 مليار متر مكعب (مجاري سطحية)

– 02 مليار متر مكعب (مصادر جوفية)

المطلب الثاني: وضعية الموارد المائية.

أما الأهمية التي تحدثنا عنها بخصوص المياه يتعين على المؤسسات المؤهلة القيام بجردها مما يتيح إمكانية تطويرها، حيث تبلغ القدرات الحالية 20.3 مليار مكعب تأتي معظمها من المياه السطحية ويعتبر الجفاف الدوري أهم عامل من عوامل ضعف التحكم في هذا المورد سواء كانت جوفية أو سطحية، بالإضافة إلى تباين أمكنة وجودها، فمثلا المنطقة الساحلية التي لا تمثل إلا 07 % من المساحة الكلية يحتوي على90% من الجريان العام لهذه الموارد، مما يشكل إختلالا كبير ينبئ عن فوارق ذات إنعكاسات إقتصادية وإجتماعية مكلفة، وصاحبة فعل جوهري في النزوح من الجنوب إلى الشمال ومن الأرياف إلى المدن، مما يرتب على الدولة مسؤولية إنجاز أجندة تنمية متوازنة تجعل من الأمن المائي حجر الأساس في رسم سياساتها المستقبلية فالجزائر تعرف اليوم إشكالية على مستوى

[1]- سياخن مصطفى مرجع سبق ذكره، ص: 192.

توزيع الماء كما تعيش قطاعات واسعة لا عدالة في تخصيص حصصه رغم كون 90% من الشـعب الجزائري مربوط بالشبكة المائية الصالحة للشرب كما أن 85% منه يستفيد من خدمات التطهير كمـا تعيش هذه الثروة تحديات كبرى سواء على مستوى الرهان الغـذائي أو الإقتصـادي أو السياسـي أو الاجماعي أو البيئي والصحي وهو الذي يعنينا كثيرا مما سيتدعي عن تجنيد كل الطاقات للإستفادة من مصادر المياه في ظل التذبذب الجوي للتساقط وهو ما نراه في الشكل الموالي حتى سنة 2005.

الرسم رقم (10): تطور التساقط لمحطة وهران والجزائر وقسنطينة.

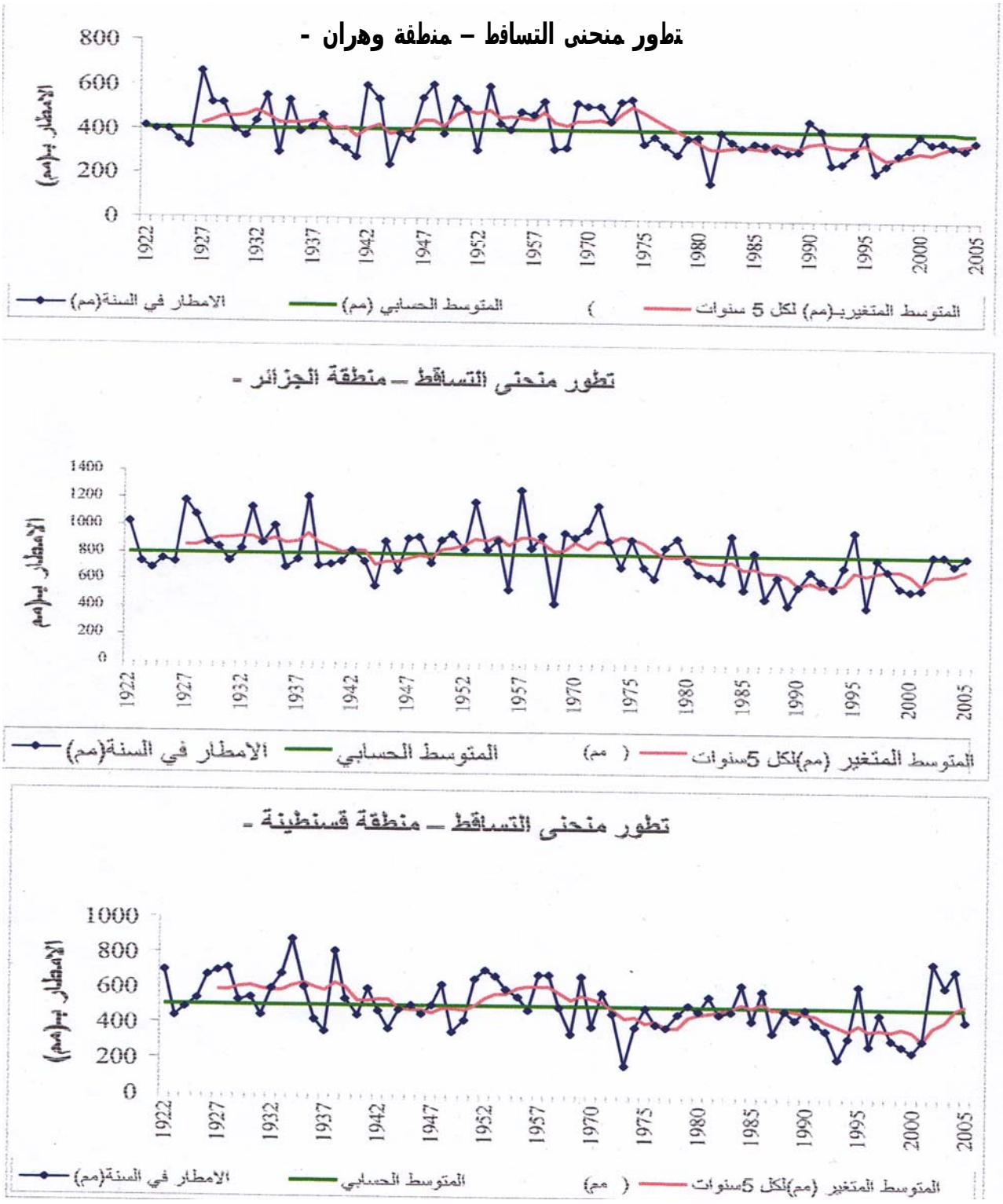

المصدر: وزارة الموارد المائية، 2006.

نلاحظ ان القدرات من المياه الجوفية تعادل حجما سنويا متجددا يقارب 1.5 مليارم^3 تتواجد في 126 طبقة منها 31 خضعت لدراسات هيدرولوجية، أتبعت بالنسبة لبعض الطبقات بدراسة بالنموذج الرقمي.

فالموارد تكاد تكون مستغلة عمليا بنسبة 90% حسب الدراسات المختصة والرسمية، لكن فاقد العرض من المياه لا يأتي فقط من ضعف الموراد المجندة ، بل من عوامل أخرى أيضا مثل التلوث، وحالة السدود حيث يبين الرسم الآتي تطورها.

الرسم رقم(11) : تطور عدد السدود المستغلة.

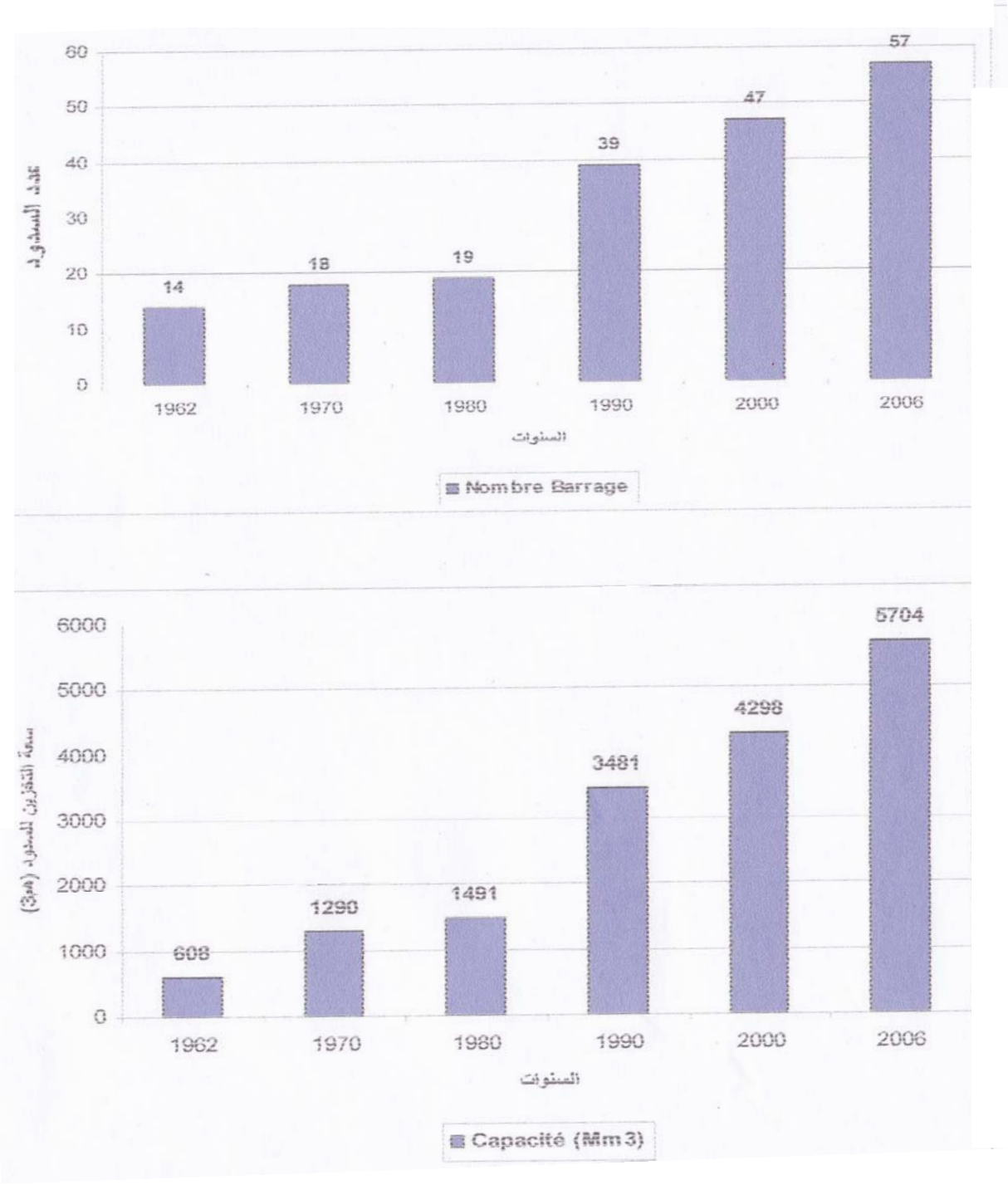

المصدر: الوكالة الوطنية للموارد المائية، 2008.

إذن تحتفظ السدود بقدر كبير على تجنيد الموارد المائية 6.3 مليار متر مكعب سنويا بصـفة دائمـة للمياه الجوفية التي باتت تعرف تلوثا ملحوظا إما:

- التلوث عن طريق بعض الأنشطة الإقتصادية: غذت بعض الأنشطة الإقتصادية خصوصا المرتبطة بالتنقيب عن النفط إلى تلوث المياه الجوفية في بعض المناطق فجوهر المشكلة المائية يتلخص:
  - محدودية الموارد المائية وإستنزافها السريع ونضوب الخزانات الجوفية منها.
  - العجز في الإمدادات المائية العذبة والمامونة صحيا.
  - تلوث المياه وتدني نوعيتها.
  - الإنعكاسات السلبية على المدى الطويل لمحطات تحلية مياه البحار كسياسة تعويض.
- التلوث عن طريق شبكة الصرف الصحي.
- التلوث بواسطة التربة.

المطلب الثالث: استعمالات الموارد المائية.

لا تكاد تخلو أي حركة في الحياة من الحاجة إلى الماء، فالماء هو الحياة ومن ثمة تعددت إسـتعمالاته حيث يشتمل إستعمال المياه في الجزائر على نوعين من الإستعمال أولهما إستهلاكي وثانيهمـا غيـر إستهلاكي وهو ما نحاول رؤيته من خلال المنحى أسفله الذي يبين التزود بالماء الشروب مثلا.

الرسم رقم (12): التزويد بالماء الشروب

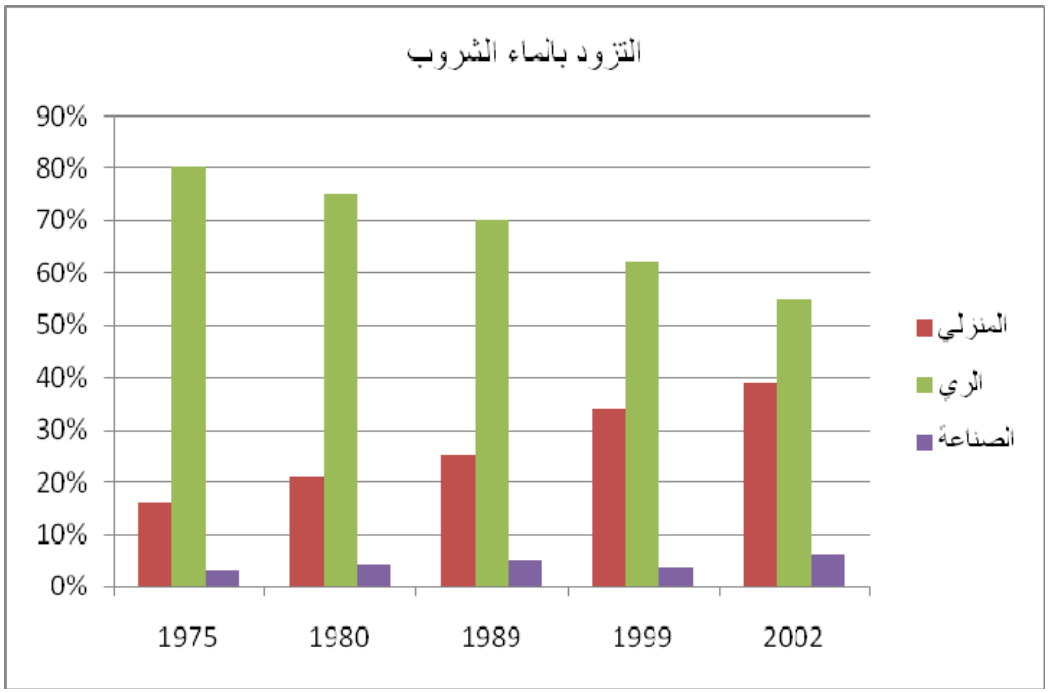

المصدر: أنظر الملحق رقم 06.

أولا: الإستعمالات الإستهلاكية:

أ- الإستعمالات المائية في القطاع الزراعي: يعتبر إستعمال المياه في الري أهم الإستعمالات مع تباين وإختلاف ذلك من سنة إلى أخرى، بسبب إختلاف التركيب المحصولي السائد، حيث تقدر المساحات المسقية في الجزائر بـ 420.000الف هكتار بحوالي 1.8 مليارم^3 كما أن التسربات في الإمدادات إذا تقلصت من 15% إلى 20% ستؤدي إلى ربح 200 إلى 260مليون م^3، أي ما يعادل 4 أو 5%سـدود كبيرة مما يجعلنا أمام وضع سياسة عاجلة للتوزيع تراعي الإستدامة المائية كأسلوب قادر على معالجة الفقر المائي التي تعيشه المنطقة المغاربية عامة والجزائر خاصة.

أ- الإستعمالات المائية في القطاع الصناعي: إن الإستعمالات في القطاع الصناعي عرفـت تراجعـا سبب تراجع هذا القطاع لكن تبقى هناك استعمالات مهمة في هذا الشأن.

ج - الإستعمالات المائية في القطاع المنزلي حيث بلغ التوزيع الإجمالي للماء الشروب 1300مليون م^3 وهنا ينبغي أن ننوه إلى أن حوالي نصف هذه الكمية تعتبر كفواقد نتيجة سوء الإستخدام والإسراف والشرب من الشبكات والتوصيلات.

ثانيا : الإستعمالات غير الإستهلاكية: وهي الإستعمالات المائية لتوليد الكهرباء والملاحة والموازنات

المطلب الرابع: كفاءة ادارة الموارد المائية.

إن الخلل المسجل في هذا الجانب يتطلب التأسيس لادارة مياه كفؤة وفعالة من خلال بحث مختلف الطرق والأساليب لاوفق إستخدام للموارد، ولتحقيق ذلك لابد من[1]:

- تغيير التركيب المحصولي وفقا للمعايير الاقتصادية من المنظور المتسع أي بما لا يلحق الضرر بقطاعات أو صناعات معينة أو بمستوى التشغيل الراهن للعمالة المرتبطة بها.
- التوسع في المصادر المائية غير التقليدية للمياه مع مراعات الإنعكاسات البيئة.
- تفسير النمط السلوكي في التعامل مع المياه من خلال الاليات الممكنة اقتصاديا وفنيا وسياسيا.
- إستمرار برامج ترشيد الزيادة السكانية لأن حدة مشكلة المياه تتزايد وستعانيها مناطق كثيره في العالم في العقدين القادمين وستكون المعانات على أشدها في البلدان النامية2.

[1] - رجب سعد السيد مرجع سبق ذكره ص 55.

[2] - نفس المرجع.

خلاصة

إن التأمل في تنوع موارد البيئة وحجم الإستنزاف التي تتعرض له، كان محل توقفنا في هذا الفصل لأن التفكير في إنجاز سياسات قادرة على تأمين مواردنا البيئية وحمايتها أضحت الآن أكثر من ضرورة جراء الإختلال المسجل في هذا الجانب، حتى وإن تم إحراز تقدم معتبر في التنسيق بين القطاعات وفهم أشمل للتهديدات الطبيعية الناتجة عن فعل الإنسان الذي يعتبر الفاعل المهم في التلويث البيئي والمتضرر الأكبر منه، ذلك الفهم الذي يجب أن يندرج في إطار إستراتيجية وطنية للحفاظ على مواردنا من التدهور المسجل جراء التلوث الذي بلغ في بعض القطاعات حدا غير مقبول، لأن هذه الموارد ليست ملكا للجيل الحاضر فحسب، بل هي ملكا للأجيال المتعاقبة من بعدنا، فضلا عما يشكله ذاك التلوث من عائق أمام تكامل إقتصادنا الوطني إن على الأجل المتوسط أو الطويل مما يعقد إستجابته للتطور الداخلي وإندماجه العالمي، طالما يظل بعيدا عن معايير الإستدامة، فإذا كان للسياسة الإقتصادية بمختلف أدواتها من من دور تحقيق الأمن الغذائي فإنه يظل دورا قاصرا ما لم يعطى أهمية للحفاظ على هذه الموارد تتجاوز إنتاج الغذاء وتداوله من خلال السيطرة على مظاهر الإختلال ووضع الإستخدامات البيئية الملائمة لإستمرار الإنتاجية وضمان التقدم الإقتصادي والإجتماعي للأفراد المتضررين من الإختلالات المسجلة، حيث تتكرس أدوات توسيع وتكامل الزراعة بما يرجح الأرض ويقاوم الجفاف ومختلف الأمراض لأن الخسائر البيئية مركبة وعلاجها لا يكون إلا مركبا من خلال مختلف السياسات الإقتصادية والخبرات الفنية والمهارات البشرية والأساليب المالية والجبائية وهو ما حاولت تناوله في الفصل القادم.

الفصل الرابع

مدخل

إن محاولة تصحيح الوضع البيئي المتدهور في الجزائر يجب أن يتجاوز التعديل في التنمية الاقتصادية إلى تكامل عناصر البيئة الاقتصادية المختلفة، فتزايد الاهتمام بقضايا البيئة محليا ودوليا يرتب مسؤوليات فردية وجماعية على الأفراد والمؤسسات من منطلق انتمائهم للبقعة الجغرافية التي يحيون عليها، ذلك الاهتمام الذي عدل في معاني المواطنة بشكل تجاوز العلاقة القانونية أو الشعور الثقافي أو المصلحة الاقتصادية إلى ممارسة كل ذلك بايجابية لصالح الموارد التي ننهل منها ونتحرك فوقها وتحتها وبينها، تلك الإيجابية التي ترتب على الفرد مساهمات مالية لصالح البيئة كما ترتبها على المؤسسات والهيئات والحكومات في شكل تكاليف للحد من التلوث أو مراقبته قصد تحسين حياة السكان ونوعيتها وعلى مقاومة الضغط وديمومة الثروة الطبيعية للبلاد، تلك الثروة التي تعرف تدهورا خطيرا بفعل التلوث الذي أصبح يضعف من كفاءة إدارة هذه الموارد ويزيد من تكاليف العناية بها، سواء من عذوبة أو نقاوة الهواء إلى صلاحية التربة إلى نوعية الحياة مما يرتب ضغطا على الاقتصاد الوطني ويكبح نموه وصحة تطوره جراء السياسات الاقتصادية غير البيئية تجاه الإنتاج أو التخزين أو الاستهلاك أو التوزيع وهي الخلفية التي جعلت الدولة الجزائرية تتجه لمرافقة سياسات الترشيد الاقتصادي للموارد بسياسات جبائية و مالية مختلفة مثل الرسم على النفايات المنزلية أو الرسم على إنقاص المخزون من النفايات ذات المنشأ الصناعي أو العلاجي أو الرسم على الأكياس البلاستيكية أو الرسم على الأنشطة الملوثة أو الرسوم الخاصة بالإنبعاثات الجوية ،وهي حزمة من الإجراءات المالية والجبائية التي باشرتها الدولة بخصوص حماية الموارد البيئية في الجزائر وهو ما نحاول تناوله في هذا الفصل.

المبحث الأول: نوعية الحياة والخسائر الإقتصادية.

المطلب الأول: تدهور الموارد و التكلفة المالية.

لا شك أن التلوث البيئي فعل مضر بكفاءة العملية الإنتاجية، حيث يعمل ضمن كفاءة الموارد وزيـادة تكاليف العناية بها وحمايتها من التدمير الذي يتجه إلى التأثير على العملية التبادلية لهذه الموارد بشكلها الجماعي للإنتاج، فجسامة الوقائع البيئية الوطنية وتزايدها، بات يؤرق مضاجع الباحثين فـي الحقـل البيئي, فكثيرا ما نسمع أو نرى عن أحداث مفزعة عن تردي أحوال البيئة في الكثيـر مـن منـاطق الوطن، تاركة صورة أكثر ترويعا على صحة ونوعية حياة المواطنين، مما يرتب تكـاليف جديـدة مرتبطة بعذوبة الماء ونقاوة الهواء وصلاحية التربة ويعكس نوعية حياة المواطنين، كما هو مبين فـي الجدول أدناه، بحيث نلمس ذلك من خلال مؤشرات التنمية البشرية التي تصنف الجزائر في المراتـب الضعيفة أو المتوسطة

الجدول رقم 32: مستويات التنمية البشرية في بعض البلدان العربية.

تنمية بشرية مرتفعة	البحرين، الكويت، الإمارات، قطر
تنمية بشرية متوسطة	ليبيا، لبنان، السعودية، سلطنة عمان، الأردن، تونس، سوريا، مصر، الجزائر
تنمية بشرية ضعيفة	اليمن، جيبوتي، السودان، موريتانيا

المصدر: أثر السياسات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية، مصدر سابق، ص: 7.

كما نلاحظ أن التكاليف المترتبة تتجاوز المساهمة في ترقية نوعية المياه إلى حماية الثـروة الطبيعيـة بحيث تعرف هذه الأخيرة تدهورا مذهلا في كل المجالات رغم مساعي الإصلاح مما يرتـب خسـائر كبيرة للاقتصاد الوطني ستضغط على نموه وصحة تطويره حيث قدرت تكاليف تدهور البيئة 1.84 من

الناتج الداخل الخام سنة2000، كل ذلك جراء السياسات غير البيئة تجاه الإنتاج والاستهلاك والتخزين والتوزيع وهو ما يعبر عنه في الدائرة النسبية أدناه.

الرسم رقم 14: أثر تدهور البيئة على الثروة الطبيعية.

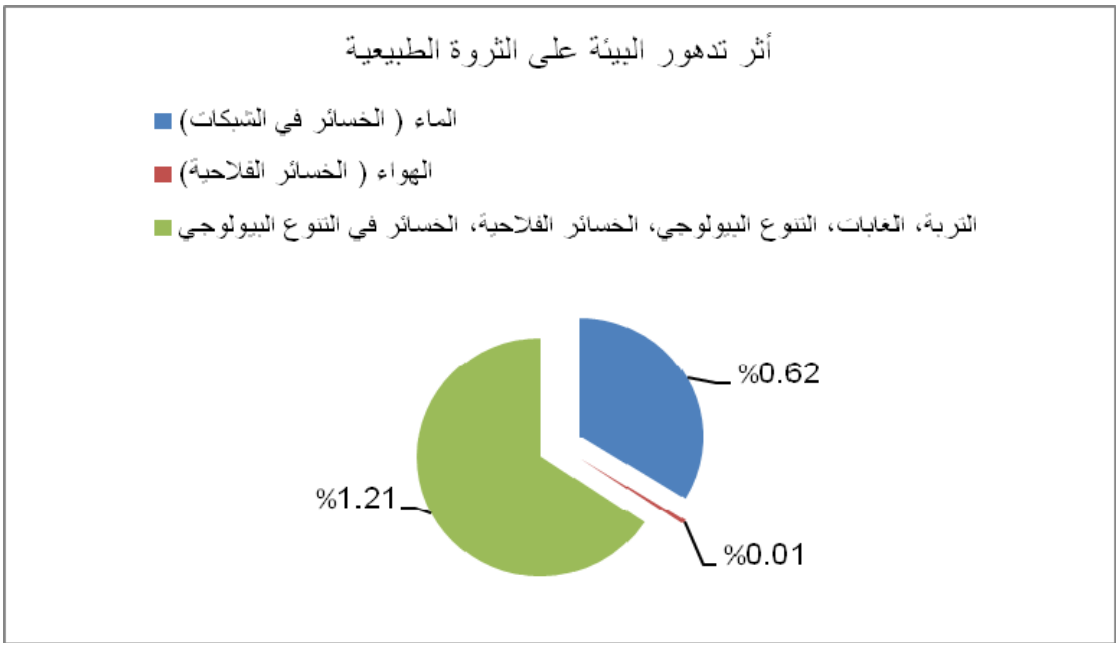

المصدر: أنظر الملحق رقم 06.

فطبيعة وسياسات التنمية الاقتصادية تقف من بين عديد الأسباب من وراء طبيعة التنميـة والتطـوير المتواضعة[1]، ومن ثمة يتعين على الدولة بذل جهود فيما يخص[2]:

_ الإستخدام العقلاني للفضاء الوطني.

_ تثمين وإستغلال الموارد الطبيعية.

_ حماية الأنظمة الإيكولوجية.

[1] _ نوفل قاسم علي الشهوان ، العلاقة بين التطوير العلمي و التنمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، 2009، ص:140

[2] _ الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، مرجع سبق ذكره، ص:396.

_ تنويع السياسات الاقتصادية للتنمية في إطار التنافس لخدمة الإقليم، فتكاليف التدهور الـذي لحـق بالإقليم ولكل موارده يمكن التعبير عنه من خلال التركيز على عناصره الأساسية التاليـة، فالمشـكلة التلوثية واسعة الانتشار ومست مختلف عناصر النظام البيئي:

أولا: الماء.

تقضي آلية الإنتاج الأنظف الحديثة من التخلص من المشكلة عند المنبع، حيث هي الأنسـب لتحقيـق عوائد إقتصادية، ورفع جودة من هذه المادة التي تعاني من الندرة والإسراف ومن ثمة تزايد الإهتمام بوضع السياسات المائية للحفاظ على الموارد، وما يحيط بجودتها ووفرتها وترشيد إستهلاكها، فشـح المياه أو وفرتها الزائدة تؤثر عادة تأثيرا مباشرا على النمو الإقتصادي[1]، فنلاحظ في الجزائر أن الفاقد من الماء قد إستقر إبتداءا من سنة2000 مع ضعف وقدم ميز معظم أجزاء شبكة التوزيـع غيـر أن البرامج التي شرع فيها فيما يخص الحد من التصحر أو الانجراف أو التوحل ساعدت على التقلـيص من ضياع وتسرب المياه التي تعتبر ارخص مورد موجود وأغلى مورد مفقود.

ثانيا: تلوث الهواء.

إن التأكيدات العلمية بشأن التغيرات المناخية تدعوا للحد من الأخطار السلبية للغازات الدفيئـة التـي باتت تكاليف السيطرة على إنتاجها باهضة ،حيث تقدر التكاليف الناجمة عن تلوث الهواء، وأثره علـى الإنتاجية الفلاحية الواقعة في محيط وحدات الإسمنت والمراكز الصـناعية بـ 0.1 % مـن النـاتج الداخلي الخام، ولم تتغير هذه التكاليف في الفترة بين 2000 و2003، ويعود فاقد الربح إلـى تـدهور التربة بواسطة الإنجراف الناجم عن الهواء والماء وبواسطة الملوحة، ويقدر بـ 0.635 % من الناتج

[1] _ مصطفى الكثيري، إشكالية الموارد المائية في مواجهة التكتلات، المؤتمر السنوي الثالث، مصر، 1999، ص800.

الداخلي الخام، وهي نسبة لم تنخفض، في حين لم يكن للأرباح المحققة من جراء وضع أنظمة وقائيـة في المراعي السهبية، والأشغال الأخرى لحماية التربة أثراً بسبب الآثار المتراكمة لظواهر الإنجراف[1].

ولمواجهة التكاليف الناجمة عن تدهور نوعية الهواء لابد من معالجة تلوث الهواء من خلال[2]:

_ التحسيس بخطورة المشكلة.

_ إلزام المصانع بتركيب أجهزة فصل التربة وامتصاص الغازات.

_ مراعاة النسب الصحيحة بين البنايات والمساحات الخضراء.

_ تصفية وتطهير حظيرة السيارات وكذا النسيج الصناعي.

ثالثا: التنوع البيولوجي.

إن تدهور الموارد الطبيعية لها إنعكاس خطير على البيئة التكنولوجية التي يسـتخدمها الإنسـان فـي التعامل مع البيئة الطبيعية لإنتاج سلع وخدمات تشبع حاجياته ورغباته المختلفة، وهنا نلمـح الأعمـال التي باشرتها السلطات تطبيقا لبرامج الإصلاح في مختلف المجالات أدت دورا سلبيا من جهة القطـع الجائر في بعض الحالات للغابات، ناهيك عن الحرائق المتعلقة بتهاون الدولة أو لعنف الإرهاب، كـل ذلك أدى إلى ترتيب تكاليف في شكل خسائر للإقتصاد الوطني الخام بـ 0.05 من النـاتج الخـام أي ضياع ما يقارب 250.000 هكتار سنويا ،زيادة عن التراجع الملحوظ في حملات التشجير ما عدا في برنامج الأشجار المثمرة، كما أن التدهور الحاصل له إنعكاس على التنوع البيئي عامة كما تشير إليـه وزارة البيئة وتهيئة الإقليم ب0.12 من الناتج الداخلي الخام كهيئة رسمية، فمسألة التنـوع البيولـوجي والمحافظة على كافة الأنواع، وتأمين بقاء سائر الأنواع تستلزم إعتماد التنمية المستدامة مـن خـلال

[1] _ تقرير حالة البيئة في الجزائر 2005

[2] _ محمد السيد ارناؤوط ، مرجع سبق ذكره,ص:18.

الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية الحية، ودعم الأنظمة البيئية المختلفة خفضـا لمسـتويات التلـوث بالأستعانة بالآلة القانونية المنظمة من جهة والتمويل الكافي من جهة أخرى.

المطلب الثاني: التكاليف الإقتصادية.

إن دراسة الأبعاد الاقتصادية وآثارها البيئية على هيكل الإقتصاد الوطني من شأنها أن تضمن تحقيـق الكفاءة الإقتصادية وعلاقتها بالمحافظة على البيئة والتنمية المستدامة، ضمانا لحصة الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية والرفاهية الإقتصادية على وجه الخصوص حينما يكون مستوى المنافسـة والكفـاءة ضعيف، فضعف الحماية البيئية ودفاعاتها قد يجعلها وسيلة للإستغلال والتحلـل البيئـي المسـتقبلي[1] فالمشاكل البيئية تنشأ عندما يتم تجاهل إستهلاك الموارد الطبيعية لمجرد أنها من غير سعر شأن التربة أو الهواء، وعليه قدرت الخسائر الاقتصادية ذات المنشأ البيئي ب2 % من الناتج الداخلي الخام سـنة 2000 وهي متأتية من فاقد الماء، ونشاطات الرسكلة، وتدهور الساحل، وسوء تسيير مرافق الطاقـة، وهنا تجري مختلف التنبئات بخصوص تجنيد العوامل الإقتصادية لتسهم بشكل مستدام في الحفاظ على الموارد والحد من تكاليف إصلاح ومكافحة النتائج المترتبة عن إستنزافها تحقيقا للكفـاءة الإقتصـادية على أساس معيار اقتصادي عام بتنظيم نمو الدخل الوطني في حدود الموارد المتاحة للإسـتخدام مـن خلال التناسب بين الادخار والاستهلاك، بما يمكننا من قياس الكفاءة الإقتصادية بتكاليف الإنتـاج مـن جهة ومحصلة النشاط الإنتاجي كالدخل والربح من جهة ثانية.

[1] _ رواء زكي يونس الطويل,مرجع سبق ذكره,ص:72.

المبحث الثاني: المجهودات الحكومية لإزالة التلوث.

المطلب الأول: معالجة الوضع القائم.

تظهر قضايا البيئة مدى التدهور الذي يلاحق البيئة المغاربية عامة والجزائرية بـالأخص بإعتبارهـا جزء منها تؤثر فيها وتتأثر بها والتي أصبحت في بعض الوقت تسير من سيء إلى أسوء وخاصة في القضايا البيئية ذات الصلة بالسكان والإسكان والأنشطة الاقتصادية, فضلا عن الدور السلبي الذي يلعبه المواطنين في شكل قلة إكتراث وتجنب مشاركة مما يساهم في اختلال أنظمة البيئـة، وهـو الوضـع المرشح للتفاقم ما لم نخرج من الشعارات إلى الأفعال، فالخسائر الناجمة عن أهتراء شبكات نقل المياه المؤدية إلى تلوثها ومن ثمة ترتيب تكاليف ضاغطة على ميزانية الدولة جراء تكفلها بعـلاج مطبـات الصحة، وتنقية وتطهير أسباب هذا الخلل الذي يتطلب من الدولة إنفاق 0.69 % من النـاتج الـداخلي الخام، مما يشكل عناصر ضاغطة على ميزانية الدولة ومرهقة لها في شكل إستنزاف غير مبرر لهـذه النعمة الربانية.

المطلب الثاني: نوعية الهواء.

تتأثر الكائنات الحية بتلوث الهواء، فالحيوانات تتأثر بالمواد المترسبة في النباتات، وتلوث الهواء يؤدي إلى قصور نمو النبات وذلك كله يؤثر على الإنسان وصحته، فالخبراء يؤكدون أن طبقـة الأزون قـد تآكلت خاصة في سماوات المناطق القطبية، بنسبة عالية وصلت من 5% إلى 10%خلال العقد الأخير من القرن الماضي فالتلوث بلغ مبلغه ليشمل جميع العناصـر، فـالتلوث عمومـا والتلـوث الجـوي بالخصوص الناتج عن صرف النفايات، والرمـي العشـوائي لهـا، والأعمـال المتعلقـة بـالبترول، والإشعاعات..الخ، مما دعا السلطات للبدء في حملة لتنقية الأجواء حيث قدرت الأضرار الناجمة عـن

تلوثها بـ0.90% من الناتج الوطني الخام والذي تبين بعض الدراسات أن معظمه متأتى مـن عـوادم السيارات.

المطلب الثالث: النفايات والإنتاج الأنظف.

تعرف تقنية الإنتاج الأنظف بأنها التطوير المستمر للعمليات الصناعية والإنتاجية والخـدمات بهـدف تقليل استهلاك الموارد الطبيعية ومنع تلوث الهواء والماء والتربة عند المنبع وخفض كمية المخلفـات المتلوثة عند المنبع، وذلك لتقليل المخاطر التي تتعرض لها البشرية والبيئة[1]، فقضية التدوير هي قضية الساعة والتي تعتبر ثروة مهدرة يجب إستغلالها في التنمية الإقتصادية حيث تتسبب حيازة هذه النفايات بالنسبة للجزائر في خسائر بنسبة 0.19 من الداخل الخام، حيث يجري اليوم إطلاق الكثير من البرامج لتسيير ومراقبة النفايات بأنواعها المختلفة منزلية وصيدلانية وصناعية ...الـخ قصـد حمايـة البيئـة وتحسين المستوى الصحي والمعيشي للسكان وحماية وتثمين مردودية الرأسمال الطبيعي بما يقلل مـن الخسائر الإقتصادية ويرفع من القدرة على المنافسة من خلال إرساء مؤسسات إدارية بيئية ناجعة وهو ما نلاحظه إبتداءا من إنشاء وزارة خاصة بموضوع البيئة وإنتهاءا بمؤسسات المراقبة والتشاور سواء كانت في شكل مراصد أو وكالات أو مجالس أو معاهد وجامعات تسند السياسات المنتهجـة بـالبحوث العلمية ذات الصلة، فالمشاكل التي يطرحها المحيط تتطلب تسوية عاجلة من خلال استعمال المعلومات المتوفرة في إيجاد محيط بيئي نظيف من خلال تحديد المشكل وتقييم تكاليف علاجه أو الحد منه، لـذا كان لزاما على السلطات أخذ إجراءات في الميدان سواء مالية أو جبائية أو تنظيمية أو تشريعية حيـث يمكن الوقوف على أكثر تفصيل من خلال الجدول أدناه.

[1] _ زكريا طاحون ,مرجع سبق ذكره,ص:97.

جدول رقم 33: المشاكل الرئيسية وإجراءات علاجها.

طرح المشكل	تكلفة التدهور	تكلفة الحد من المشكل	الإجراءات الممكن اتخاذها في الميدان	الجانب التشريعي والتنظيمي
التعمير غير المراقب وتدهور الأنظمة البيئية الساحلية	تدهور على طول الساحلي	وضع حيز التنفيذ القانون الخاص بتنظيم استغلال الراضي	المشاكل الرئيسية ناتجة عن الضغط السكاني القوي في المنطقة	مسؤولية الولايات ونقص في موارد التمويل
معالجة المياه القدرة	التكاليف الرئيسية: تدهور الصحة، الموارد الطبيعية المتجددة، قيمة الأرض، المرافق المخصصة للترفيه، القيم الجمالية، قيم التنوع البيولوجي	الاستثمار والتكاليف العملية التكلفة المشار غليها للوحدة الكلية: المياه القذرة 20 – 35 دج/ م^3	الشبكات الموجودة للمياه القذرة، المساحات الموجودة لنباتات المياه القذرة الاستثمارات جد ضخمة. تحليل التكاليف والمردود العام، يقترح أن يكون الربح عن	تكلفة المعالجة من غير الممكن استعمالها. موجودة لكن طريقة تطبيقها غير متوفرة

			طريق كلفة النسب التي تدور حولهم	
تسيير النفايات	التكاليف الهامة: النظافة رديئة، تلوث المياه الباطنية، تلوث سطح الأرض	تكلفة الاستثمار من أجل المفرغة العمومية وكذلك الاستغلال من أجل إنتاج الغاز من النفايات العضوية	الحاجة التنظيمية والعملية. الحد من الغازات de serrs يوفر تكاليف مناسبة من خلال المجهودات على المستوى العالمي	تسير النفايات، نقص العمال، نقص في التنظيم. تكلفة تسيير النفايات غير مستعملة. القانون التشريعي موجود ولكن يوجد خلل في التطبيق
تلوث الهواء	التكاليف الهامة: الأمراض التنفسية	استعمال المرشحات على مستوى الجهيزات الصناعية والسيارات	التكاليف ممكن أن تكون ممنوعة خصوصا من أجل (PME). المساعدة من الممكن احتياجها	وضع القوانين التشريعية الموجودة حيز التنفيذ مطلوبة

المصدر: رشيد سالمي مرجع سابق، ص: 249.

المبحث الثالث: الآليات الجبائية والمالية وتحدي الحفاظ على للبيئة.

المطلب الأول: ماهية الرسوم البيئية.

أ- تعريفها: تذهب المدرسة الفرنسية إلى اعتبار الرسوم الجبائية تلك التي تخضع لها مادة ما عند طرحها للاستهلاك نتيجة الأضرار البيئية التي تنتج عنها[1]، ويؤكد الاتحاد الأوربي أن أي رسم يعتبر ذا طابع بيئي إذا كان الوعاء الخاضع لهذا الرسم له آثار سلبية على البيئة وهي على ضربين أما انبعاثا للملوثات أو تلوثا للمواد وهي على ثلاثة أصناف:

- الرسوم المخصصة لتغطية الخدمات البيئية.
- الرسوم المحرضة على تعديل سلوك المدخنين أو المستهلكين.
- الرسوم البيئية لتوجيه المشاريع البيئية وتمويلها.

ب- أهداف الرسوم البيئية:

إن إيجاد توليفة من هذه الرسوم مجتمعة قصد تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل الحفاظ على البيئة بما يضمن العدالة بين الشعوب والأجيال من خلال الدمج والتكامل والتجديد وعليه يتعين تجاوب التشريعات البيئية معها بما يتماشى والإصلاحات الجارية.

-[1]- L'agence européenne de l'environnement. 2001

المطلب الثاني: السياسة الجبائية.

إن قضية التنمية المستدامة ترتبط أجزاؤها وتتداخل عملياتها بسياسات من التكامل والإعتماد المتبادل فنجد تعذر إستمرار التنمية على خلفيات إقتصادية متدهورة للموارد، كما لايمكن حماية البيئة إذا أهملت التنمية تكلفة الأضرار البيئية، وأمام أهمية وضرورة تفهم المنشآت الإقتصادية لضرورة الاستجابة لنداءات البيئة من خلال تحمل مسؤولية عما تتركه عملياتها الإنتاجية من مخلفات تضر بمكوناتها، فلم يعد الامر تطوعيا بل تشريع ملزما تحمله القوانين المالية من كل عام وتنظمه النصوص ذات الصلة في شكل سياسة جبائية، حيث بدأت الجزائر في العمل بهذا القانون بشكل مباشر منذ1992 للحد من المواد الخطيرة والملوثة، وزادت صرامة الدولة في التعامل مع هذا الموضوع إبتداءا من سنة 2000 في شكل رسوم للحفاظ على التوازن الطبيعي للبيئة الذي يحدث تلقائيا إلا إذا تعرض لخطر جسيم[1]، ذلك الخطر الذي تتدخل بعض القوى الأجنبية عن النظام الطبيعي أو تساعده لتصحيح الخلل ويمكن تقسيم الرسوم إلى[2] :

أولا: رسوم النفايات الصلبة.

أ_الرسم على رفع النفايات المنزلية :

لقد تمّ إعادة تثمين الرسم على رفع النفايات المنزلية بصفة محسوسة بواسطة قانون المالية لسنة 2002، فقد أصبح السلم الجديد كالتالي: من 500 إلى 1000 دينار سنوياً للعائلة (السلم القديم: من 375 إلى 500 دج من 1000 إلى 10.000 دج في السنة بالنسبة للأنشطة التجارية، ومن ثمّ 5000 إلى 20000 دج بالنسبة للشركات والأنشطة المماثلة من 10.000 إلى 1000.000 دج في السنة بالنسبة للوحدات الكبرى التجارية والصناعية ذات الفرز الواسع للنفايات المركبة، وبالرغم من إعادة

[1] _ محمد إبراهيم يسري ,تلوث البيئة و تحديات البقاء,الإسكندرية,2008ص:21.

[2] _ تقرير حالة البيئة في الجزائر,مرجع سبق ذكره,ص:

تثمينه، لا يسمح هذا الرسم بتغطية تكاليف تسيير النفايات، وأكثر من ذلك لا تزال نسبة التحصيل جد ضعيفة (من 20 % إلى 30 %) في المتوسط، وقد نصّ قانون المالية لسنة 2003 على ترتيبات تحفيزية بخصوص الفرز الإنتقائي، وهكذا يعاد صب 15 % من الرسم على رفع النفايات المنزلية للعائلات التي تسلم على مستوى التجهيزات المقررة نفاياتها السمادية أو القابلة الرسكلة.

وهنا، تجدر الإشارة إلى تلقي البلديات للجباية البيئية المنصوص عليها في قوانين المالية لسنتي 2002 و2003 أي 10% من الرسم التحفيزي على التخلص من النفايات الصناعية الخاصة و10% من الرسم التحفيزي على النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج و 10 % من الرسم الإضافي على التلوث الجوي ذو الطابع الصناعي و30 % من الرسم الإضافي على المياه الصناعية المستعملة، وكل ذلك يأتي في إطار مساهمة المؤسسة في الحد من الآثار السلبية النابعة من نشاطها، فضلا عن ضرورة مساهمتها في حل المشاكل الخاصة بالمجتمع من خلال مسؤوليتها الاجتماعية[1] وها تأسيس لمبدأ المشاركة في السيطرة على آثار التلوث فمن يلوث يدفع.

ب- الرسم التحفيزي لإنقاص المخزون.

من النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج.

ج- الرسم التحفيزي على إنقاص المخزون.

من النفايات الصناعية الخاصة.

أسس قانون المالية 2002 رسماً تحفيزياً على إنقاص المخزون من النفايات الصناعية الخاصة بمبلغ 10.500 دج / للطن.

[1] _ احمد زغدار,مرجع سبق ذكره,ص:212.

ويجدر التذكير أنّ هذه المبالغ تقترب من تكاليف معالجة النفايات التي يفترض أن يكون لها أثر ردعي أكيد، بما يضمن الحد من التلوث من خلال تدوير النفايات، كما تمّ أيضاً إتخاذ قرار بتأجيل دفع الرسم لمدة ثلاث (3 سنوات) قصد تمكين المستشفيات من وضع تجهيزات للتخلص من نفاياتها.

د- الرسم على الأكياس البلاستيكية.

أسس قانون المالية 2004 رسماً على الأكياس البلاستيكية المستوردة أو المنتجة محلياً، ويوزع عائد الرسم (10.50 دج) للكيلوغرام على الصندوق الوطني للبيئة والتلوث.

هـ - الرسم المتعلق بالأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة.

مكن قانون المالية لسنة 2000 من إعادة تثمين مبالغ هذا الرسم برفعها إلى 9000 دينار بالنسبة للتجهيزات الخاضعة أنشطتها للتصريح و20000 دينار بالنسبة للتجهيزات المصنفة والتي تخضع إحدى أنشطتها إلى رخصة من رئيس المجلس الشعبي البلدي و12000 دينار بالنسبة للتجهيزات المصنفة التي تخضع إحدى أنشطتها إلى ترخيص من الوزارة المكلفة بالبيئة.

ومن جهة أخرى، تضمن قانون المالية 2002 لمعامل مضاعف يتراوح بين 1 إلى 10 (من قبل بين 1 و6) كمتغير على كل من الأنشطة وفقاً لطبيعتها ولنوعها وأهميتها، بما في ذلك حول الكميات الملوثة (أول تطبيق لمبدأ الملوث. الدافع).

يتم حساب هذا المعامل وفقاً لطبيعة النشاط، لأهميته ولنوع وكمية الفضلات المنتجة، ويسمح الإستناد إلى المعامل الجديد بتسعير عادل وغير جزافي للأنشطة الصناعية ويأخذ بعين الإعتبار نفاياتها والمجهودات المبذولة من طرف كل وحدة بالنسبة للتجهيزات والإستغلال وصيانة الأنظمة المضادة للتلوث.

ويلخص الجدول أسفله الجباية البيئية المتضمنة لقانون المالية 2002.

الجدول رقم 34: الرسوم المتضمنة لقانون المالية 2002 (الميدان الصناعي).

الرسم التحفيزي لإنقاص المخزون من النفايات الصناعية الخطيرة المادة 203.	10.500 دج/ للطن توزع عائدات هذا الرسم كالتالي: 10 % لفائدة البلديات. 15 % لفائدة الخزينة العمومية. 75 % لفائدة صندوق البيئة والتلوث.	
الرسم التحضيري على إنقاص المخزون من النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج للمستشفيات والعيادات. المادة 204.	24000 دج/ للطن. يتم توزيع عائد هذا الرسم على النحو التالي: 10 % لفائدة البلديات. 15 % لفائدة الخزينة العمومية. 75 % لفائدة صندوق البيئة والتلوث.	نسبة تحت بقوة على معالجتها قار بتأجيل سداد هذا الرسم لمدة 3 سنوات لتمكينها من التزود بأجهزة حرق ملائمة.
رسم على الأنشطة الملوثة والخطيرة على البيئة. المادة 202.	معامل مضاعف يتراوح بين 1 و10 (من قبل بين 1) على كل من الأنشطة وفقاً لطبيعتها، لأهميتها ولنوع وكمية النفايات والفضلات المنتجة. توزيع عائد الرسم على صندوق البيئة والتلوث.	التسعير وفقاً لطبيعة (لما هو جديد) حول كميات التلوث المنتجة) (أول تطبيق لمبدأ التلوث الدافع).

الرسم الاضافي على التلوث الجدي ذو الطابع الصناعي. المادة 205.	معامل مضاعف ممن 1 إلى 5 للكميات الصادرة التي تتجاوز القيم المحدودة. يتم توزيع عائد الرسم كالتالي: 10 % لفائدة البلديات. 15 % لفائدة الخزينة العمومية. 75 % لفائدة صندوق البيئة والتلوث.	التسعير حول الكميات الصادرة التي تتجاوز القيم المحدودة. تطبيق مبدأ (الملوث، الدافع).

المصدر : تقرير وزارة البيئة وتهيئة الإقليم، مرجع سابق.

وهكذا عرفت الجباية البيئية تطوراً ابتداءً من سنة 2000، لتستمر في مواكبة التطـورات الاقتصـادية الجارية،الا أنه يبقى من الضروري تعديل بعض النسب، مثل الرسم على الأنشطة الملوثة والخطيـرة على البيئة للتحفيز على إدخال تكاليف التلوث والرسم على رفع النفايـات المنزليـة قصـد التمكـين التدريجي من تغطية تكاليف تسيير سليم للنفايات البلدية مع تأهيل المورد البشري المرافق لإنجاح هذه العملية، إذ يشكل تحسين نسب التحصيل للرسوم هدفاً ذا أولوية سواء كمورد للبلدية أو من حيث كونه أداة للحد من التلوث.

ثانيا: الرسوم الخاصة بالانبعاث الجوي.

أ- الرسم الإضافي على التلوث الجوي ذو الطابع الصناعي.

أسس قانون المالية 2000 أيضاً رسماً إضافياً على التلوث الجوي ذو الطابع الصناعي وعلى الكميـات المنبعثة التي تتجاوز القيم المحددة، ويحسب هذا الرسم بالعودة إلى النسب القاعدية للرسم على الأنشطة الملوثة والخطيرة، معامل مضاعف يتراوح بين 1 إلى 5 الذي يعكس نسبة تتجاوز القيم المحددة.

ب- الرسم على الوقود: تعميم الوقود النظيف.

كما أسس قانون المالية 2002 أيضاً رسماً على الوقود الملوث والذي حدد سعره بدينار واحد (1 دج) للتر من البنزين العادي، والممتاز الممزوج بالرصاص.

ج- الرسم الخاص بالتدفقات الصناعية السائلة

وذلك بتقليص الفضلات الصناعية السائلة، ذات التلويث العالي على الماء والغذاء وما يتبعه من آثـار سيئة على صحة ونوعية حياة السكان.

د- الرسم الإضافي على المياه الصناعية المستعملة.

بصفة مماثلة، أسس قانون المالية 2003 رسماً على المياه المستعملة، يتم حسابه وفق نفـس المبـادئ على غرار الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو المصدر الصناعي.

هـ- الرسم على العجلات:

النسبة 10 دج بالنسبة للعجلات الموجهة للشاحنات الثقيلة و5 دج على العجلات الموجهـة للسـيارات الخفيفة، أسست هذه النسبة من طرف قانون المالية 2006 وتشمل الواردات من العجلات الجديـدة أو العجلات المحلية الصنع.

و- الرسم على الأكياس البلاستيكية:

أسس هذا الرسم ضمن قانون المالية2004 على الأكياس البلاستيكية المنتجة محليا أو مستوردة بمقدار 05 إلى 10 دج وتدخل كعائدات للصندوق الوطني للبيئة والتلوث، بهدف التوقف عن إنتاجها مع بعث بل فرض إجراءات تقنية لإنتاج أكياس غذائية بمعايير صحية.

ز-الرسم على الزيوت.

يشمل هذا الرسم المؤسس في قانون المالية 2006 إستيراد أو تصنيع على التراب الوطني للزيـوت، زيوت التشحيم وتحفيز التشحيم، وحددت قيمة هذا الرسم بـ 12500 دج/ للطن.

المطلب الثالث: الآليات المالية.

إن انخراط الجزائر ضمن مسعى دولي لإرساء دعامة التنمية المستدامة وأمام الـوفرة الماليـة التـي تحوزها زودتها بالشجاعة الكافية لوضع ترتيبات مالية من شأنها تحفيز ومساندة هذه القضايا فأسسـت للكثير من المؤسسات والهيئات والصناديق المختلفة التي تعتبر آلية مالية ناجعة إذا وضـعت موضـع التطبيق الناجح واستفادت من الإعلام ومشاركة الجمهور ومختلف الفاعلين في حماية البيئة[1].

أ- الصندوق الوطني من أجل البيئة وإزالة التلوث.

جاء تنظيم هذا الصندوق في شكل حساب تخصيص خاص لدى الخزينة ممول من الغرامات ورسـوم الأنشطة الاقتصادية الملوثة إضافة إلى الهدايا أو التبرعات الوطنية أو الدولية في إطار القانون الـذي ينظم هذا الصندوق فيجدد سير وبضبط إيراداته وطرق صرفه، حيث حددت ميادين تدخله واختصرت في تمويل الأعمال الظرفية لمتابعة حالة البيئة كالدراسات والأبحـاث والتربيـة البيئيـة ومسـاعدة الجمعيات العاملة في ميدان البيئة، بغض النظر عن العجز البيئي الصناعي والحضري، الذي تتحملـه المؤسسات في جانب مسؤوليتها الإجتماعية في إطار المرونة المطلوبة حيث حول الصندوق الـوطني للبيئة من خلال قانون المالية التكميلي 2001 إلى الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث ومـن مهـام هذا الصندوق في صيغته الجديدة، المساهمة في تمويل زيادة عن الخدمات المشار إليها زيـادةً عـن مختلف التدخلات وخاصةً أعمال إزالة التلوث الصناعي، إزالة التلوث الحضري (النفايات الصـلبة)، وأعمال تحويل التجهيزات القائمة إلى تكنولوجيات نظيفة، كأعمال تحويل لصالح البيئة النظيفة ويساهم إضافةً إلى ذلك في التكفل بالنفقات المتعلقة بالتدخلات العاجلة في حالات التلوث العرضي.

[1]- الجريدة الرسمية، رقم: 32.

وعدلت الحكومة بواسطة المرسوم 01-408 بتاريخ 16 ديسمبر 2001 وتممت المرسوم التنفيذي رقم 98147 بتاريخ 13 ماي 1998 المحدد لكيفيات سير حسبا الاعتماد الخاص رقم 065302 المسـمى " الصندوق الوطني من أجل البيئة "، وذلك تطبيقاً لترتيبات المادة 30 من القانون 0112 بتـاريخ 19 جويلية 2001 المتضمن لقانون المالية التكميلي 2001.

وحددت كيفيات المتابعة والتقييم للصندوق الوطني من أجل إزالة التلوث بقرار مشـترك بـين وزارة المالية ووزارة تهيئة الإقليم والبيئة وسيوضع برنامج عمل من طرف الآمر، (وزارة تهيئـة الإقلـيم والبيئة)، ويحدد الأهداف المتوخاة وكذا آجال إنجازها.

وفيما يتعلق بالمداخيل، فقد عرف الصندوق تقدماً ملحوظاً منذ 2001 بسبب إعادة تقويم الرسوم علـى الأنشطة الملوثة والخطيرة، وخاصةً الأهمية الحاسمة للرسم على الوقود الملوث الذي أسس في 2002، حيث سجل نجاحا، ولكن يبقى غير كافي مما يستلزم تدعيمه بآليات أخرى لأن معظم القلق يأتي مـن إستعمالات هذا المصدر في أوجه إستثمارية غير بيئية، وهو ما حاول المشرع الجزائري إستدراكه في قانون المالية 2002 من خلال إعادة تثمين بعض الرسوم حيث نلاحظ عودة المستوى المجزي نسـبياً للرسم على الوقود الذي يجلب حوالي 85 % من إجمالي منتوج الرسم، ذلك أنه بالرغم من تثمينه، فإنّ الرسم على الأنشطة الملوثة والخطيرة لا يزال غير كاف، ولا يمارس بعد أثراً ردعياً من أجل حمايـة أفضل للبيئة، ولا يجدي بالتالي أثراً منتجاً للموارد المالية، وهكذا فإنّ نسبة تحصيله لا تـزال ضـعيفة (حوالي 30 %)، مما يستوجب إعادة تثمينه بحيث يتطابق والمعايير الدولية.

ومن جهة أخرى، سيتم تمويل الصندوق من أجل البيئة وإزالة التلوث بصفة تدريجية من موارد أخرى، أي 75 % من عائد الرسوم التكميلية على التلوث الجوي ذو الطابع الصناعي، وعلى المياه المستعملة و75 % من منتوج الرسم التحفيزي، (إنقاص مخزون النفايات الخطيرة، النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج).

1- الصندوق الخاص لتنمية مناطق الجنوب.

جاء هذا الصندوق كمظهر من مظاهر المساواة بين أجزاء الإقليم قصد تحسين صحة ونوعيـة ميـاه ساكنة الجنوب كما نصت عليه الخطط المديرة(1 _4)[1].

وحددت المراسيم التنفيذية رقم 42 - 2000 و304- 2000 و01 - 350 علـى التـوالي أهـداف الصندوق، إطاره المرجعي للعمل، الميادين المنتخبة للتمويل من موارد الصـندوق. وكـذا أقـاليم 23 ولاية (مجمل 13 ولاية من الجنوب و90 بلدية للولايات السهبية).

ويمول الصندوق الخاص بتنمية مناطق الجنوب الذي أنشئ في 1988، الذي لم يصبح عملياً إلاّ ابتداءً من 2001، من طرف وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، بعد أن وضع الكيفيات القانونية المتعلقة بسيره 1% من الموارد الجبائية البترولية، ثمّ بنسبة 2 % من نفس الموارد.

2- الصندوق الوطني لحماية الساحل و المناطق الشاطئية.

أنشئ الصندوق الوطني لحماية الساحل و المناطق الشاطئية في إطار قانون المالية لسنة 2003.

وستكون مداخيله من حصيلة الرسوم الخاصة التي ستحدد في قوانين المالية اللاحقة، مـن الغرامـات والتعويضات عن (صب المواد الكيمياوية في البحر)، ويمكن إضافة مواد أخرى (مخصصات مـن ميزانية الدولة، تبرعات وهبات وطنية ودولية).

3- الصندوق الوطني للتهيئة و التنمية المستدامة.

يتولى الصندوق منح علاوات التهيئة الإقليمية والمساعدات على موقعة الأنشطة وذلـك لمـا تقتضـيه عملية التهيئة أو إعادة التهيئة من أضرارا بالغة بالبيئة ما لم تكن مرفوقة بسياسات تكمل في الوظائف والأهداف ولذا ربط المشرع الجزائري دائما بين البيئة وتهيئة الإقليم.

[1] _ الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء,مرجع سبق ذكره,ص:396.

4- الصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا.

تعتبر الهضاب العليا نظاما بيئيا هاما، غير أنه يعرف وضعا هشا مما جعل الدولة توليه عناية خاصـة فأنشأت له صندوقا يمول بنسبة معينة من الجباية البترولية (3 %) وقد تأسس الصندوق الخاص للتنمية الاقتصادية للهضاب العليا، في إطار قانون المالية 2004، ويهدف بالإضافة إلى تمويـل التجهيـزات العمومية التي يتم التكفل بها من ميزانية الدولة، إلى تدعيم وتسريع تنمية المنشآت والتجهيزات المهيكلة التي تستفيد منها الهضاب العليا، قصد جعلها أكثر جاذبية للاستثمارات، وخاصةً منشآت تجنيد وتحويل الماء، منشآت الطرق، والطرق السيارة، ومنشآت السكة الحديديـة ومنشـآت المطـارات ومنشـآت الاتصالات السلكية واللاسلكية ومشاريع التنمية الفلاحية وتدعيم الهيكل الحضري وإنجاز المدن الجديدة وأعمال البحث والمعرفة الخاصة بالأوساط الطبيعية.

وفي إطار تنويع مصادر تمويل هذا الصندوق، ينص قانون المالية 2004 (المادة 8) علـى تخفـيض 15 % من مبالغ IBS لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والخاضعة للصندوق الخـاص للتنميـة الإقتصادية للهضاب العليا.

5- **صندوق محاربة التصحر، وتنمية الرعي.**

أنشئ هذا الصندوق في 2002 بقانون المالية التكميلي لسنة 2002، في شـكل حسـاب مخصصـات خاصة، تتولى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مهمة الآمر الرئيسي بالصرف، وتدور العمليات التـي يتولى تمويلها هذا الصندوق، حول محاربة التصحر، حماية وتنمية المراعي وتطوير الإنتاج الحيواني في الوسط السهبي وتثمين مواد التربية الحيوانية وحماية عائدات المربين والفلاحة الرعويـة وتنظـيم الرعي، لأن التصحر الزاحف على الأراضي الزراعية أو الرعي الجائر كلاهما مضر بالبيئة.

المطلب الرابع: التسيير المستدام.

إن التوجه لحماية البيئة يضل عاجزا عن بلوغ أهدافه ما لم يركز الجهود حول التأسيس للإدارة البيئية التي من خلالها يصل من يعمل بالإدارة إلى خدمة أهداف البيئة[1]، قصد بلوغ الاهداف الاتية.

1- عقلنة التكاليف.

تعتبر التكاليف البيئية المقدار الذي تتحمله الوحدة الاقتصادية من نفقات في سبيل المحافظة على البيئة الموجودة بها هذه الوحدة[2] بحيث تتحول التكاليف من تكاليف خارجية يتحملها المجتمع ومؤسساته العامة إلى تكاليف داخلية تدمج ضمن موازنة المؤسسة وذلك من خلال:

- إستقلالية تسيير النفايات وإدخال تدريجي لنقل تسيير الخدمات: ضمان الشفافية.
- وضع آليات تحفيزية.
- اللجوء إلى عقود النجاعة لتحقيق هذه الأهداف.

2- توحيد التكاليف.

الملاحظ أن جل التقادير والدراسات الرسمية تشير إلى حرص الدولة الجزائرية على عناية خاصة في السنوات الأخيرة لعملية جمع النفايات وعقلنة تكاليفها حيث عقلنة تكاليف ومعايير الخدمة أمر ضروري في عملية تحقيق أمثلة سير المتعاملين العموميين واللجوء التدريجي للقطاع الخاص لتحقيق أهداف الإستدامة، كما أنّ التحديد الواضح لمعايير الخدمة والحساب العادل للتكاليف المشتركة، أمران ضروريان لنوعية إعلان المناقصات بهدف توفير الحد الأقصى من المنافسة وضمان مستوى الأداء في ظل الشفافية التامة حيث توجد هوامش هامة للإنتاجية التقنية في:

---

[1] _ زكريا طاحون,مرجع سبق ذكره,ص:265

[2] _ فريق الخبراء الدولي العامل المعني بالمعايير المحاسبية للإبلاغ ,منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين والأمم المتحدة,1999.

- تنظيم ما قبل الجمع: الجمع بالطرق على الأبواب، من باب إلى باب، الممارس حالياً والمكلف جداً في غياب نظام ملائم لما قبل الجمع (بعثرة الحاويات).
- تنظيم الجمع والنقل: وخاصةً في التجمعات السكانية الكبرى، حيث تنعدم الفاعلية المطلوبة في غياب محطات التحويل.
- تنظيم الصيانة والتأطير كمصدر لأرباح الإنتاجية.

وفي هذا السياق، يعتبر تفريد حسابات تسيير النفايات الصلبة الحضرية أمر أساسي قصد التحكم ومراقبة التسيير.

3- التسيير المختلط.

يتعين البحث عن صيغ تسيير مستدامة قصد تحقيق مردودية أكبر لعمليات الضخ الهامة للموارد العمومية من طرف الحكومة، دون إغفال ضرورة إشراك القطاع الخاص للإعتبارات التالية:

- إمكانيات متزايدة (بشرية، مالية، تسييرية) لضمان الخدمات.
- أرباح الفعالية وضمانات حسن الأداء وتشمل المهام التي يمكن اقتراحها لنشاط القطاع الخاص ما يلي:

_ الجمع والنقل.

_ إعادة التدوير

_ إنشاء ومراقبة الهياكل وذلك من خلال:

*عقد عادي للخدمة.

*عقد مقاولة من الباطن يشترط توفير جميع الإمكانيات الضرورية لتقديم الخدمة.

*عقد النجاعة: من خلال الانتقال من التسيير الإداري إلى التسيير الناجع، في شكل مرافقة البلدية في إطار شراكة جديدة من أجل مدينة مستدامة، تشرك الدولة والجماعات المحلية والمواطنين للقيام بهـذه المهمة، فالتكاليف على علاقة بالمحيط الذي تستغله كل الأطراف وتتخذه موطنا لعيشها ومن ثمة وجب لتفكير في إيجاد أفضل البدائل للسيطرة على هذه التكاليف وابتكار أنجع الطرق للسيطرة عليها وهذا ما نلاحظه في الجدول أدناه.

جدول رقم 35: تدهور عناصر المحيط وطرق علاجها.

الصف	الطرق المستعملة
تدهور الصحة	تقويم التكاليف العامة المرتكزة على المعدلات الوطنية والمحسوبة مـن طرف البنك العالمي للأمراض والأمراض التنفسـية المتعلقـة بتلـوث الهواء. التقويمات الوطنية تم التأكد من صحتها عن طريق الإحصائيات المحلية ونسبة الأمراض على مستوى الولاية.
تدهور مردودية الموارد الطبيعية المتجـددة، ضـياع الامتيـازات الاقتصـادية المباشـرة نتيجـة استغلال الموارد الطبيعية.	التدهور في القطاع السياحي: تقييم نقص عدد الزوار علـى مسـتوى الفنادق وتسيير ظاهرة تآكل الشواطئ. القاعدة المعلوماتية للقاءات. التدهور في قطاعي الصيد: جمع المعلومات حول نقص الصـيد فـي المناطق المتدهورة وطول مسافة السفر مـن هـذه المنـاطق حسـب الإحصائيات. تدهور الأراضي الفلاحية والإنتاج: تدهور الإنتاج تم تقييمه عن طريق الإحصائيات.
ضياع فرص الترفيه	عدم إمكانية استعمال السواحل المخصصة للترفيه بسبب التلوث، التآكل أو بصفة عامة نوعية المنطقة الساحلية. تقييمات التدهور مرتكزة على

	إحصائيات استغلال السواحل وعلى التكلفة الإضافية من أجل الحصول على مناطق مناسبة للاستراحة.
تدهور مصالح الأنظمة	تدهور موارد المياه الباطنية الناتجة عن الاستغلال المفـرط: التكلفـة الإضافية للمياه العذبة ناتجة عن تحليتها أو من عملية توصيلها بالأماكن البعيدة. تدهور الحماية ضد التآكل: التكاليف الإضافية للحمايـة ضـد التآكـل الاصطناعي. الحد من التلوث: المشكل تم تحديده ولكن لا توجد أي طريقة لتقديره. إنتاج الطيور والحيوانات ألأخرى: القاعدة المعلوماتية من المراجع فيما يخص القيم والإحصائيات للمناطق المهجورة. إنتاج مخزون من السمك لأغراض تجارية ومـوارد بحريـة أخـرى. المشكل تم تحديده، ولكن لا يوجد أي تقويم لنسبة التدهور.
تدهور القيم الحضارية	القيم الجمالية، القيم الثقافية، قيم المناظر الطبيعية التدهور نـاتج عـن ضعف تسيير النفايات استغلال الموارد المنجمية: المشكل تـم تحديـده ولكن لا يوجد أي تقويم لنسبة التدهور. التنوعات البيولوجية: المراجع المتعلقة بهذا الموضوع، ترتكـز حـول تقييم قيمة التنوع البيولوجي والإحصائيات للمناطق المهجورة وتعطينـا سلسلة من التدهورات الممكنة.

خلاصة

إن السياسات المالية المنتهجة لحماية البيئة في الجزائر، موضوعا من الصعب حصره والوقوف على أهم حيثياته، غير أن الجهود المبذولة لتشخيص الواقع البيئي في الجزائر والإختلالات الاقتصادية المصاحبة له قفزة تستحق الوقوف عندها خاصة في جانب الاعتمادات المالية الموجهة للتكفل بهذا الجانب، وهو ما وقفنا عليه في هذا الفصل، ولكن هل هذه الإعتمادات المالية كافية لوحدها لتحقيق الأمل في القضاء على المشاكل البيئية المطروحة؟ فالمشكلة التلوثية مشكلة واسعة الإنتشار، فالتلوث وصل إلى باطن الأرض فتلوثت الآبار، ووصل إلى الفضاء الخارجي بسبب الغازات وما يتحطم تباعا من سفن الفضاء وأقمار صناعية وصواريخ رفع إنتهى دورها في الفضاء الفسيح، والسؤال الذي يطرح هو هل السياسات المنتهجة كافية للسيطرة على الوضع وإعادة الأمور إلى طبيعتها أم أن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن كما قال عثمان(ض)، لنؤكد ضرورة انجاز وتعزيز شبكة منظومة قانونية بأبعادها التنظيميةالمختلفة للمحافظة على مواردنا وصبها في إطار تشريع فعال وكفؤ يرافق قطار الاقتصاد الذي نريده مستداما، وهنا تبرز ضرورة تعزيز الإجراءات الاقتصادية بإجراءات مالية محفزة ،وجبائية رادعة على قاعدة من يلوث يدفع سواء كان فردا أو جماعة في شكل شركة من خلال تحويل التكاليف الخارجية إلى تكاليف داخلية تتحملها المؤسسة بما يتضمن مشاركة الملوثين في ترميم الأوضاع البيئية المتدهورة ،وهو ما لاحظناه في هذا الفصل حيث سنت الجزائر رسوما عديدة وأنشئت صناديق مالية كثيرة للسيطرة على موضوع الإختلالات البيئية المسجلة، وهذا ما يلاحظ على مختلف قوانين المالية المتعاقبة منذ نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي.

الفصل الخامس

مدخل

لقد شاع استعمال كلمة بيئة حتى أصبحت تستعمل في كل اللغات، وأمتد معناها ليشمل كل العلوم كأن يقول بيئة الإدارة أو السياسية، ويبدو موضوع البيئة للعالم الآن كموضوع رئيسي، لأنها حجر الزاوية بين كل الأسس التي تتحقق بها الحياة المستدامة ،ومن ثمة لقد شكل تدعيم الترتيبات والآليات القانونية والتنظيمية في ميدان البيئة إحدى الأولويات للدولة الجزائرية وغالبية دول المنطقة، وهذا بالنظر للعديد من القوانين والنصوص التنظيمية والاتفاقيات والبرتوكولات الدولية التي وضعت في الفترة الأخيرة،حيث يتعين في هذا الفصل التطرق إلى الإطار القانوني العام لحماية البيئة ثم دراسة التكييف القانوني للافعال المضرة بها مع إبراز جهود الجزائر في هذا الجانب، فقانون البيئة إذن يهم العديد من القطاعات التي لها علاقة بسير محيط الإنسان سواء كانت وسطا طبيعيا أو فضاء خارجيا فهو قانون يتميز بتعدد القطاعات والتنقل ما بين القطاعات المختلفة لمكافحة التلوث بكل أشكاله والتعامل مع النفايات بكل أنواعها مع تأمين الصحة العامة للمواطنين، وكان ذلك ثمرة الصحوة البيئية التي أطلت على العالم، حيث أصبح يلزم جميع الجهات سواء في القطاع العام أو الخاص بإجراء دراسات الفحص البيئي المبدئي، أو تقييم الأثر البيئي والتي ربط بها إمكانية إعطاء الترخيص لأي مشروع على أساسه أو منعه، حيث نلاحظ أن المشرع الجزائري قد بادر بمرافقة الإصلاحات الإقتصادية الجارية بمنظومة قانونية بيئية من خلال مختلف القوانين التي جاءت لتنظيم كيفية إستغلال مختلف الموارد في مختلف الأنظمة البيئية، وسبل دعمها وتثمينها من خلال تأسيس العديد من الصناديق ذات الصبغة المالية مستفيدة في ذلك من مختلف الاتفاقيات الدولية والبرامج الإقليمية التي من شأنها أن تقدم دعما في هذا الاتجاه، خاصة إذا وضعنا في الحسبان تجاوز قضايا البيئة للحدود الجغرافية، وهو ما نحاول التعرف عليه في هذا الفصل.

المبحث الأول : ماهية قانون البيئة.

المطلب الأول: دلالة البيئة.

البيئة هي النظام الفيزيائي والبيولوجي الذي يعيش فيه الجنس البشري والكائنات الحية الأخرى، كما هي مجموعة العوامل الكيمائية والبيولوجية والعناصر الإجتماعية القابلة في وقت معين للتأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة حاليا أو في المستقبل، على الكائنات_الحية أو النشاط الإنساني[1]_ فالبيئة من الناحية القانونية تمثل قيمة من قيم المجتمع التي يسعى القانون للحفاظ عليها سواء على المستوى الدولي أو الداخلي وهي المحيط الذي يعيش فيه الإنسان بما يشمل من الماء وهواء وتربة، وهي وصفية بما وضعه الإنسان.

عرفتها المادة 3 من القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة << تتكون البيئة من الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض والنبات والحيوان، بما في ذلك التراب الوراثي وأشكال التفاعل بين هذه الموارد، وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية >>

علم البيئة هو العلم الذي يهتم بدراسة التفاعلات المتبادلة بين الكائن الحي وعوامل الوسط الذي يعيش فيه، ونشوء هذا العلم كعلم قائم بذاته يرجع إلى ظهور المنظمات غير الحكومية وإهتمامها بالمحيط أين تبين بأن حركة التطور الإقتصادي ستضر بالبيئة ، ومنه لا بد من توجيه إستراتيجية للتطور ومن هنا وضعت السلطات العمومية سياسات وإستراتجيات لحماية المحيط، وكانت هذه الاستراتجيات مبينة على التفكير في وضع سياسة حمائية، هدفها حماية العناصر الطبيعية والأوساط، ومن هنا ظهرت نصوص قانونية إلزامية لحماية البيئة هذا ما سنتناوله في المطلب الثاني .

[1] مجلة المدرسة الوطنية للإدارة العدد 22/2 – 2001 ص 141.

المطلب الثاني: نشأة وخصائص قانون البيئة

1) نشأة قانون البيئة: أول اجتماع بخصوص البيئة في ستوكهولم كان نتيجة مناداة الدول بضرورة إيجاد حلول لإيقاف الآثار المدمرة للمحيط، ومن ذلك ظهر إقتراب جديد لحماية البيئة يرتكز على أسس اقتصادية وإجتماعية، ومنه على كل قطاع أن يدرج البيئة كبعد ضمن إستراتيجيته وإهتماماته وبذلك ظهرت نصوص قانونية تشكل بداية ظهور قانون البيئة وعلى هذا الأساس تمت إعادة تكييف بعض القوانين والمراسيم حيث نلمح بعض جوانب القصور وذلك راجع لـ:

أولا: التناقض بين المصالح والأفكار الإقتصادية، والبيئية فيعتبرون أن التطور الاقتصادي غير المراقب سيقضي على البيئة من بعث أسباب إختلال عناصرها.

ثانيا: تعدد مصادر قانون البيئة فالاتجاه نحو تسيير الوسط الطبيعي يـدخـل الـعـديـد من الميادين (الاقتصادية، الاجتماعية، التربوية، القانونية) سابقا كانت النصوص توضع على أسس، اقتصادية مما يقتضي إعادة تشكيل هذه القوانين تماشيا مع البيئة، وفي هذا الإطار تم إعتماد معيار لحماية الأوساط عن طريق الإعلان عن المناطق المحمية، ومنه فقد أخذت النصوص بعين الاعتبار أهمية حماية البيئة مثل القيام بدراسة الآثار قبل الشروع في أي مشروع، فقانون البيئة يهتم بمجموع الكائنات الحية وأوساطها الطبيعية والإصطناعية كما ينظم العلاقة بينهما، فهو يهتم بالإطار المعيشي للإنسان كمؤثر ومتأثر بالبيئة التي يحيا فيها ويوفر الفضاء المناسب لحياة ألأجيال من بعده.

2) تعريف قانون البيئة: هو مجموعة القواعد القانونية التي تشكل فرعا قانونيا مستقلا موضوعه وهو القضاء والحد من الآثار الناجمة عن النشاطات البشرية التي تمس الموارد الطبيعية والأوساط أدمجت ضمنه كنظرة حمائية بإعطاء مكانة معتبرة للمورد وطريقة إستغلاله فالمورد يجب أن يشبع حاجيات الإنسان في حدود قدرته، هذا التوجه إندمج في كل النصوص القطاعية التي تدخل في حماية البيئة مثلا

القانون 19/90 المتعلق بالتعمير و03/01 المتعلق بالإستثمار قد تبنى إجراءات تدخل ضمن البعد البيئي.

- إذن قانون البيئة يهم العديد من القطاعات، وكذا كل التشريعات التي تسير الوسط الطبيعي، حيث يستمد هذا القانون قواعده من القانون بصفة عامة وبجزء كبير من الأبحاث العلمية، المتصلة بهذا الشأن.

3) خصائص قانون البيئة:

يتميز قانون البيئية بخاصيتين كونه متعدد القطاعات أولا، وينتقل بين القطاعات ثانيا.

* **تعددية القطاعات:** فهو يدخل العديد من القطاعات في نطاقه بحكم تأثيرها على عناصر البيئية المختلفة.

* **التنقل بين القطاعات:** فهو قانون ينتقل من قطاع إلى آخر، مثلا قانون التعمير نجده يشير إلى التلوث وفي هذا الإطار يحيل إلى قانون المياه فالتلوث نجده في قانون التعمير وكذلك في قانون المياه ...الخ، وهنا نرى ضرورة تعدي التخطيط القطاعي بالنسبة لموضوع البيئة ليتعداه إلى التخطيط الشامل قصد المساهمة في التنمية المستدامة لأن قضية التلوث، وإستنزاف الموارد وتقلص الإنظمة البيئية وإختلافها موضوع عابر للقطاعات بل حتى للحدود ومن ثمة وجب التفكير بسياسة وطنية عابر للقطاعات ومتجاوزة للحود فيما يخص التغير والإستنزاف البيئي.

المبحث الثاني: الإطار القانوني لحماية البيئة.

المطلب الأول: الحماية القانونية الدولية للبيئة.

تبلور اهتمام الدول الأجنبية بموضوع البيئة في وقت متقدم، حيث كان لها السبق في إصدار التشريعات البيئية حول التلويث وبيان ما بعد الإعتداء على البيئة، خاصة دول الاتحاد الأوربي بعد توحيدها ضمن منظومة واحدة هي الاتحاد الأوربي، كما تم إصدار تعديلات كثيرة على القوانين والأنظمة في هذه الدول لتتوافق مع بعضهما بعضا ضمن وحدة واحدة وهو ما يعرف بالإتحاد الأوربي وقد جددت هذه التعديلات القوانين العضوية والفعالة ومن هذه القوانين ومن بينها قانون البيئة بحيث أصبح يعرف بقانون البيئة الأوربي Européen en virement[1]، تشكل على إثر ذلك مجلس للبيئة إنبثق عن المجلس الأوروبي حيث شكل أحد الأذرع الهامة في إعطاء التوجيهات وإعداد البرامج وإصدار الأنظمة والتعليمات المتعلقة بالبيئة ومن ضمن الأنظمة والتعليمات المتعلقة بالبيئة ما يلي:

- التلويث بمختلف أشكاله.
- النفايات بمختلف أصنافها.
- مراقبة تلويث الغلاف الجوي و خاصة ما يتعلق بالغازات ذات المنشأ الصناعي.
- التلويث بالضجيج والحماية منه.
- المخاطر الصناعية والكيماوية الحيوية والكائنات الدقيقة.
- حماية الصحة العامة.
- الحماية من الإشعاعات والسلامة النووية[2].

1 Htip/ lex. net. BRAVE. COM

2 - تقرير حول تخطيط الاتصال البيئي الأكاديمية العالمية للبيئة, جنيف لعام 1998 ص 315.

وأصدرت الولايات الأمريكية العديد من القوانين خاصة بالبيئة منها قانون الأنهار والموانئ لسنة 1899 المتعلقة بحماية المجاري المائية وقانون تلويث المياه لسنة 1948، وقد تعرض هذا القانون إلى تعديلات عديدة أهمها قانون 1972 حول تلويث المياه وصدر قانون تلويث الهواء في عام 1955، كما أصمدت الولايات المتحدة الأمريكية قانون حماية البيئة البحرية وقانون الضوضاء في عام 1972، وكذلك قانون المبيدات الحشرية لعام 1972 وقانون التخاص من المخلفات الصلبة لعام 1973.

أما قانون سياسة البيئة الوطنية الصادر عام 1969، فقد فرض على جهة فدرالية ذات سلطة فإنه لكي تصرح بمنح ترخيص إنشاء مشروعات جديدة لابد من عمل دراسة للآثار البيئية المحتملة لهذا المشروع بشرط وضع هذه الدراسة أمام الرأي العام ومالها من بدائل ممكنة وذلك لإتاحة الفرصة أمام المواطنين للإعتراض والطعن في المشروع إذا كانت له أثار ضارة على البيئة، إضافة إلى إعطاء المحاكم سلطة الفصل في مثل هذه القضايا من حيث قبول أو رفض مثل هذه المشاريع لإعتدائها على البيئة، مثال ذلك مواقع معامل تكرير البترول أو مصانع الإسمنت والكيماويات وتحديد مسؤوليات العمليات والدول في التحكم بالتلوث حيث ألقي على عاتق الحكومة وضع المعايير المناسبة لتقليل التلويث البيئي إلى أقل حد فيها يتعلق بالهواء والماء والأرض والضوضاء (الفضاء) مرتبا على ذلك مسؤولية هذه العمليات[1].

وفي جانب آخر واجه التشريع الياباني الخاص بالبيئة رقم 138 لسنة 1970 والمعدل بالقانون (84) السنة 1972، إشكالية الخلافات مع الشركات الصينية الكبرى بسبب ما يسمى بسيادة النظام الاقتصادي الحر إلا أنه تم تنظيم العلاقة فيما بينهما وخاصة بما يتعلق الإلتزامات المالية الخاصة بحماية البيئة،

(1) عبد الرحمان حسين علام، الحماية الجنائية لحقد الإنسان في بيئته ملائمة دراسة مقارنة، مكتبية نهضـة إشـراف 1987 ص 315.

فلقد نصت المادة الثالثة الفقرة الأولى[1] من القانون الأساسي لحماية البيئة على أنه: المؤسسات الصناعية مسؤول عن إتخاد الإحتياطات اللازمة لمنع تلويث البيئة بكل أشكاله.

كمعالجة أو التخلص من الدخان والأتربة والماء الملوث والنفايات الناتجة عن نشاطاتهم الصناعية، كما أنها مسؤولة عن التعاون مع الدول والجماعات المحلية في مجهوداتهم لمنع تلويث البيئة.

أما المادة (22) فقرة الثانية من القانون الأساسي فقد نصت على أنه كل مؤسسة صناعية تتحمل جميع النفقات الخاصة بطرق الحد من التلويث الناتج عن نشاطهم الصناعي أو أجزاء منها[2].

وفي بعض الدول العربية كالتشريع السوري، فقد تعرض المشرع السوري لموضوع البيئة والتلويث البيئي في العديد من تشريعاته وأنظمته منذ مدة طويلة، حيث خصص الفصل التاسع من الباب الحادي عشر من قانون العقوبات السوري الصادر بالمرسم التشريعي رقم (148) بتاريخ: 1949/06/22 للجرائم المتعلقة بنظام المياه في المواد 735/73 حيث عاقبت المادة 731 الفقرة الخامسة بالحبس سنة على كل من أقدم على التعدي بأي شكل من الأشكال على ضفاف الينابيع ومجاري المياه المؤقتة أو الدائمة والمستنقعات والبحيرات والبرك والغدران أو على حدود همزات أقنية الري والتجفيف والتصديق أو معابر المياه، وشددت المادة 735 التي عدلت بالقانون رقم 27 بتاريخ: 79/02/7 عقوبة من أقدم على تلويث نبع أو ماء يشرب منه الغير بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبالغرامة المالية[3].

أما التشريع اللبناني فضمن الصحوة البيئية التي أطلت على العالم فكان للمشرع اللبناني دوره في هذا المضمار حيث أصدر قانون البيئة اللبناني رقم: 444 لعام2002 والذي تضمن العديد من المواد التي تعني بالتلوث البيئي، حيث أو جب في المادة 21 منه على الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص

1- نفس المرجع السابق.

2 _ عبد الرحمان حسين علام, مرجع سبق ذكره ص 367.

3_ عبد المجيد محمد رأفت الحماية القانونية للبيئة في لبنان دار المسقي، لبنان 2007 ص 300.

بأجزاء دراسات الفحص البيئي المبدئي، أو تقييم الأثر البيئي والتي ربط بها إمكانية إعطاء التراخيص لأي مشروع على أساسه أو منع ذلك.

وفي المادة 24 الخاصة بحماية الهواء ومكافحة الروائح المزعجة أوجب في الفقرة الأولى منها على كل شخص طبيعي أو معنوي عام أو خاص في معرض ممارسة نشاطه أنه يلتزم بعدم إنبعاث أو تسرب ملوثات، الهواء بما يلتزم فيها الروائع المزعجة أو الضارة وجعلها محضورة بموجب هذا القانون.

أما على المستوى الجهد الدولي لحماية البيئة فقد صدرت ترسانة من الاتفاقات الدولية منهما:

- الإتفاقية الدولية لحماية التطور باريس 1950.
- إتفاقية إنشاء منظمة حماية النباتات في أرويا ومنظمة البحر الأبيض المتوسط بصفتها المعدلة باريس 1951.
- إلاتفاقية الدولية لحماية النباتات روما 1950.
- الإتفاقيات الخاصة بأعالي البحار تصنيف 1957.
- معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو بالنسبة للفضاء الخارجي وتحت سطح الماء موسكو 1963.

وترعى الأمم المتحدة والكثير من المنظمات الدولية المتخصصة العديد من الإتفاقات والبتروكولات الدولية المتعلقة بالبيئة.

المطلب الثاني: التشريعات البيئية في إطار التنمية المستدامة.

لقد اعتبرت الدولة الجزائرية تدعيم الترتيبات القانونية والتنظيمية في ميدان البيئة إحدى الأولويات المهمة لديها، خاصة في العشرية الأخيرة بالنظر للعديد من القوانين والنصوص التنظيمية التي وضعت خلال هذه الفترة، فقد تم إصدار ترسانة من النصوص القانونية، في حين تجري المصادقة على الكثير من مشاريع القوانين، ولقد تمثلت مشاريع القوانين بصدد المصادقة عليها، في ترقية المدينة وفي تنمية المسؤولية البيئية باتجاه تحقيق مواطنة الأفراد والمؤسسات، فعلى سبيل المثال سأتطرق لبعض المحاور الكبرى لهذه الترسانة القانونية المهمة ملخصة كما وردت في الكثير من الدراسات والتقارير[1].

أولا: القانون المتضمن حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة:

أدمج القانون المتضمن حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الصادر في جويلية 2003, مصطلح التنمية المستدامة الذي يندرج ضمن الإكتسابات التابعة من الخطوط الرئيسية المحددة خلال قمة الأرض بريو دي جانيرو في 1992 ويرتكز على مبادئ الحقوق الجديدة للبيئة وذلك للمصادقة عليها على المستوى الدولي والمتمثلة في:

- مبدأ التنوع البيولوجي.
- مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية.
- مبدأ الاستعاضة.
- مبدأ التكامل.
- مبدأ العمل الوقائي والتصحيح حيث الأولوية عند المصدر.
- مبدأ الإعلام والمشاركة.

[1] -

ثانيا:القانون المتضمن تسير و مراقبة و القضاء على النفايات:

يهدف هذا القانون إلى وضع حد التسيير العشوائي للنفايات وإلى مراقبة ظروف التخلص منها، ويحدد الإطار العام للمراقبة والتخلص من النفايات ويكرس مبادئ تسيير عقلاني وسليم للنفايات ومجمل الأنشطة المتعلقة بها وخاصة الجمع والنقل الغرز والتثمين والمعالجة والأخطار التي تمثلها وإنعكاسها على الصحة والبيئة وكذا الإجراءات الموجهة للوقاية منها.

ثالثا: القانون المتضمن ترقية الطاقات الجديدة:

يدعم هذا القانون إرادة تتقاسمها الجزائر مع المجموعة الدولية في تحديد إنتاج الغاز المسبب للإحتباس الحراري وفي ضمان إدخال الطاقات الجديدة بطريقة تدريجية ومتضامنة ضمن نموذج الإستهلاك الطاقوي المستدام من خلال البحث ويهدف هذا القانون إلى ترقية عن مصادر جديدة للطاقة متجددة وغير خطيرة على البيئة.

رابعا: القانون المتضمن حماية و تثمين الساحل:

يتولى هذا القانون الحفاظ على طبيعة الساحل على أن الاستصلاح في إطار الاحترام التام لطبيعة المناطق الساحلية المعنية وفي هذا الإطار يحدد القانون القواعد العامة والخاصة المتعلقة لحماية الساحل وتنميته في إطار التنمية المستدامة.

خامسا:القانون المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة:

يهدف هذا القانون إلى ترقية الجوانب الاجتماعية والإقتصادية لسكان الجبال بإشراف الدولة والجماعات المحلية على القيام بأعمال ترتبط بتحسين الخدمات(النقل، التمدرس، الصحة) ويطور هذا القانون أدوات ذات طابع مؤسساتي(مجلس الجبل) ومالية (صندوق الجبل) كآليات ضرورية لتثمين وإعادة تأهيل الناطق الجبلية، مع إشراك المواطنين المعنيين في تنميته بشكل مستدام.

سادسا: القانون المتعلق بالتهيئة و التنمية المستدامة للإقليم:

يستهدف التنمية المستدامة للأقاليم على تنوعها وخاصياتها ويشرك في السياسات العمومية التنمية الاقتصادية التنمية الاجتماعية وحماية وتثمين القدرات والموارد الطبيعية وتكمن هذه الأهداف التي تحددها سياسة تهيئة الإقليم من خلال المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية 2005 في العمل على توزيع عادل للسكان والأنشطة وه ما ترجمته مختلف المشاريع التنموية بعد ذلك.

سابعا: القانون المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة و تهيئتها:

بمقتضى ترتيبات هذا القانون، فإن بناء مدينة جديدة يتم من الآن فصاعدا بمرسوم، بناءا على أدوات التهيئة الإقليمية المصادق عليها ويعد أخذ رأي الجماعات الإقليمية المعنية ضروريا وعليه أصبح لا يمكن بناء أو التخطيط لمدينة جديدة في شمال البلاد باستثناء تلك الموجهة إلى تقليص الضغط على المدن الكبرى (الجزائر، وهران، قسنطينة، وعنابة) ويحدد نص إنشاء مدينة جديدة على الخصوص تعيين أو تعداد البلديات المعنية تحديد نسيجها الحضري والحمائي وبرنامجها العام.

ثامنا: القانون المتعلق الوقاية من المخاطر الكبرى وإستباقها:

يستهدف هذا القانون رسم القواعد العامة للوقاية وتسيير المخاطر الكبرى في إطار إنجاز السياسة الوطنية للتنمية المستدامة فقد تم إعداده على أساس خمسة مبادئ رئيسية:

مبدأ الحيطة والحذر, مبدأ التلازم، مبدأ العمل الوقائي والتصحيحي حسب الأولوية عند المصدر مبدأ المشاركة، ومبدأ إدماج التقنيات الجديدة

تاسعا: القانون المتعلق بحماية المحيط الجوي:

يتمحور القانون المتعلق بحماية الهواء والمحيط الجوي حول ثلاثة محاور كبرى:

- الحماية والوقاية والإعلام.
- إعداد أدوات التخطيط.
- وضع إجراءات تقنية وترتيبات جبائية ومالية للمراقبة، ويلزم السلطات العمومية بضمان مراقبة نوعية الهواء من خلال وضع آليات مراقبة الهواء في التجمعات السكانية التي تفوق 50.000 ساكن.

عاشرا:القانون المتعلق بالحفاظ على المساحات الخضراء:

يستهدف الحفاظ على المساحات الخضراء في إطار التنمية المستدامة على الخصوص:

- تحديد المبادئ الأساسية و قواعد التنمية للحفاظ على المساحات الخضراء و تسييرها.
- ترقية تنمية وطنية دائمة بالعمل على ضمان إطار حياة سليم.
- تشجيع مكانة الطبيعة في إطار سياسة المدينة.
- تثمين الطبيعة الحضرية.
- تحسين نوعية المساحات الخضراء.
- الإقتراب من المعايير الدولية في ميدان المساحات الخضراء لكل ساكن.

المبحث الثالث: الحماية القانونية الوطنية للبيئة.

لقد حضي قطاع البيئة في الجزائر بإهتمام كبير، خاصة في الآونة الأخيرة أين أصبحنا نتحدث عن وزارة لتهيئة الإقليم والبيئة، ومديريات البيئة الموجودة على مستوى كل ولاية ضف إلى ذلك باقة النصوص القانونية والتنظيمة التي تمحورت حول حماية البيئة حيث سنحاول من خلال هذا المبحث أن نتتبع التطور المؤسساتي والإطار القانوني للبيئة في الجزائر كما يلي:

المطلب الأول: التطور المؤسساتي لقطاع البيئة في الجزائر.

الجزائر على غرار كل الدول إهتمت بالمشاكل البيئية إثر إجتماع الندوة الأولى حول البيئة بستوكهولم، تجسد هذا الاهتمام بإنشاء اللجنة الوطنية للبيئة سنة 1974 حلت في أوت 1977 وتم تحويل مصالحها إلى وزارة الري وإستصلاح الأراضي وحماية البيئة، وأحدثت مديرية البيئة ضمن مخطط الوزارة، في شهر مارس تم إلغاء مديرية البيئة وحولت مصالحها إلى كتابة الدولة للغابات واستصلاح الأراضي وسميت مديرية المحافظة على الطبيعة وترقيتها وفي جويلية 1983 تأسست الوكالة الوطنية لحماية البيئة، وفي 1984 أسندت المصالح المتعلقة بالبيئة إلى وزارة الري والبيئة والغابات، حيث أنشأت أربع مديريات مركزية تتكفل كل منها بجانب حماية البيئة وفي 1988 تم تحويل الإختصاصات المتعلقة بحماية الطبيعة إلى وزارة الفلاحة، وبين سنتي 1990 و1992 تم تحويل الإختصاصات البيئية إلى كتابة الدولة بوزارة الداخلية والجماعات المحلية والبيئة والإصلاح الإداري، حيث أنشأت المديرية العامة للبيئة.

- في شهر ديسمبر 1994 أنشأ المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة والذي يضم 12 وزارة، وفي سنة 1996 أنشئت كتابة الدولة المكلفة بالبيئة.

- وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 96/60 المؤرخ في 27 جانفي 1996 أحدثت مفتشية البيئة كمصلحة خارجية للوزارة المكلفة بحماية البيئة ، وكلفت بتطبيق السياسة البيئية على المستوى المحلي من خلال مراقبة تطبيق القوانين وتنفيذ برامج حماية البيئة[1].
- في سنة 1999 أحدثت وزارة الأشغال العمومية وتهيئة الإقليم والبيئة وأسندت لها مهـام حـمـاية البيئة، وفي عام 2001 اعتمدت لأول مرة في الجزائر وزارة مستقلة للبيئة وذلك بموجب المرسوم 11/05 المتضمن تعيين أعضاء الحكومة ، وبموجب المرسوم 394/03 أنشأت مديرية البيئة مكان المفتشية العامة للبيئة لتطبيق السياسة البيئية على المستوى المحلي.
- من خلال كل ذلك نلاحظ عدم إستقرار قطاع البيئة الشيء الذي أدى إلى إستحالة تطبيق سياسة وطنية متكاملة لحمايتها وهو ما حاول المشرع إستدراكه في القوانين اللاحقة.

المطلب الثاني: الإطار القانوني لقطاع البيئة في الجزائر.

الدستور الجزائري لسنة 1996 لم يدرج في مواده الحق في بيئة سليمة، غير أننا نستنتج هذا الحق من المادة 32، التي نصت على الحريات الأساسية وحقوق الإنسان، هذا الإغفال لم يمنع المشرع من الإعتراف بهذا الحق من خلال إيجاد منظومة تشريعية مكثفة لحماية البيئة وبالخصوص القانون 03/83 والذي يهدف إلى تحسين إطار المعيشة للمواطنين وإعترف المؤسس الدستوري للسلطة التشريعية بحق سن القواعد العامة المتعلقة بالبيئة وإطار المعيشة ولا يقف هذا الإعتراف عند قانون البيئة، بل يتعداه إلى كل القوانين التي تمثل المجال المشترك لنشاط الإنسان، حيث نصت على ضرورة إحترام البيئة، تحسينا لإطار المعيشة كقوانين التعمير، والبناء والتهيئة العمرانية والمياه ... دون أن

[1] المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 60/96 المؤرخ في 27 يناير 1996 يتضمن إحداث مفتشية البيئة في الولاية

ننسى الإهتمام بالتنمية المستدامة التي تبناها المشرع وترجم ذلك من القانون الجديد 10/03 المؤرخ 19 يوليو2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة والذي جاء بجملة من الأهداف منها:[1]

- ترقية وتنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة والعمل على ضمان إطار معيشي سليم .
- الوقاية من كل أشكال التلوث والأضرار الملحقة بالبيئة .
- ترقية الإستعمال الإيكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة وكذلك استعمال التكنولوجيات الأكثر نقاء.

إن حماية البيئة جزء جوهري من التنمية فبغير الحماية الكافية ستضطرب البيئة وبغير التنمية تغدو الموارد قاصرة عن الوفاء بإحتياجات الأشخاص، لذلك لا بد من إحداث توازن بين مقتضيات التنمية وضرورة المحافظة على البيئة .

[1] المادة 3 من قانون رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة

المبحث الرابع: مساعي حماية المجالات البيئية.

سنحاول من خلال هذا المبحث أن نتاول المجالات البيئية التي تناولها المشرع في نصوص قانونية متعددة حيث اقر حمايتها بمجموعة من الآليات إلى جانب التطرق إلى المسعى الجديد للإستراتيجية البيئية للفترة من 2001 إلى 2010، بعرض مختلف التطورات الحاصلة في ميدان البيئة في إطار الإستراتيجية الوطـنـيـة للبيئة، وما جاء به المخطط الوطني للأعمال البيئية والتنمية المستدامة.

المطلب الأول : المجالات البيئية واليات حمايتها.

المشرع اهتم بحماية إطار المعيشة للسكان بحيث يجب أن يكون سليما لا تعبث به إفرازات جـويـة ضارة، أو ضجيج مزعج أو حتى رؤية معمارية غير سليمة، وبإعتبار الإطار المعيشي للإنسان يدخل ضمن المجالات البيئية، فقد أقر المشرع آليات عديدة لحمايتها.

أولا: المجالات البيئية.

قواعد التشريع البيئي قواعد متشعبة ومتعددة الجوانب، فالتشريع البيئي جانب ثقافي كالمحافظة على الآثار، كما له جانب إقتصادي من خلال حماية الموارد الطبيعية، ... سنتاول المجالات البيئية من خلال القانون 10/03 ومن خلال نصوص قانونية مختلفة وردت فيها.

الفقرة الأولى : حماية الأوساط القابلة لتلوث المياه والجو

أولا: مكافحة التلوث الجوي: يقصد به إدخال أية مادة في الهواء أو الجو بسبب إنبعاث غازات أو أبخرة من شأنها التسبب في أضرار وأخطار على الإطار المعيشي[1]، كما يمكنها أن تشكل خطرا على الصحة البشرية وتهدد الأمن العمومي وتتلف الممتلكات المادية وعليه فإن أي عملية بناء أو إستغلال، أو البنايات والمؤسسات الصناعية لابد أن تتفادى إحداث التلوث الجوي وإنما تعمل على حمايته.

[1] المادة 4 من القانون 03 / 10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة

ثانيا: حماية المياه من التلوث: يقصد بتلوث المياه إدخال أية مادة في الوسط المائي من شأنها أن تغير خصائصه الفيزيائية والكيماوية، وتتسبب في مخاطر على صحة الإنسان وتضر بالحيوانات والنباتات، وذلك طبقا للفقرة 9 من المادة 4 من القانون 10/03 السابق الذكر وتشمل حماية المياه من خلال التزويد بها والمحافظة عليها، وإجراء تحليلات دورية لمراقبة نوعيتها .

الفقرة الثانية : المحافظة على الطبيعة والأصناف الحيوانية والنباتية

أولا: الحظائر الوطنية: يهدف إنشاء حظيرة وطنية إلى إخراج مجموع النباتات والحيوانات الموجودة في محيطها من أي تأثير بشري، يمارس خارج الأهداف المسطرة للمحافظة على هذه الفصائل، وحسب المادة 3 من المرسوم 143/87 المتعلق بالحظائر الوطنية فإنه يحق لكل شخص طبيعي أو معنوي خاضع للقانون العام أو الخاص يطلب من الوالي المختص إقليميا فتح دعوى لتصنيف حظيرة أو محمية في ملكية بلدية واحدة أو عدة بلديات.

ثانيا: إنشاء المساحات الخضراء: الجماعات المحلية هي المسؤول الأول عن إنـشـاء الـمسـاحات الخضراء، بفضل أدوات التخطيط العمراني كالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير الذي يقسم المنطقة المتعلق بها إلى قطاعات (قطاعات معمرة، قطاعات مبرمجة للتعمير، قطاعات التعمير المستقبلية، غير قابلة للتعمير) بالاضافة إلى مخطط شغل الأراضي الذي يحدد حقوق إستخدام الأراضي، وفقا للمخطط السابق كما يحدد المساحات العمومية والخضراء.

ثالثا: المناطق الرطبة: هي مساحات مغطاة بالمستنقعات، ومناطق تراكم المياه الطبيعية أو الإصطناعية دائمة أو مؤقتة، حيث تكون مياهها راكدة أو جارية عذبة أو مالحة تتكون المناطق الرطبة في الجزائر من البحيرات، والسدود والشطوط، والسبخات والقلتات وتأوي طيور مائية.

رابعا:حفظ الصحة الحيوانية: تنص المادة 7 من القانون 08/88 المؤرخ في 1988/01/26 المتعلق بنشاطات الطب البيطري، وحماية الصحة الحيوانية على أن التفتيش الذي تقوم به السلطة البيطرية

يشمل الحيوانات الداجنة والحيوانات البرية وهذا من أجل تحديد الإجراءات الضرورية لتنفيذ هذا القانون ونصوصه التنـظيمية، وحسب المادة 27 من نفس القانون فإن الوقاية ومكافحة الأمراض الحيوانية عمل من أعمال المنفعة العمومية، لذلك الدولة تكلف أعوان تابعين للسلطة البيطرية للقيام بالتدخلات المناسبة التي تتطلبها الحماية الجماعية من الأمراض الحيوانية التي تعتبر في بعض الأحيان منشأ للأمراض الإنسانية.

الفقرة الثالثة: المحافظة على التراث التاريخي.

القانون 04/98 المتعلق بالتراث الثقافي كرس المحافظة على التراث الثقافي ولكن هذا القطاع يشهد تهميشا ولم يحض بأولوية ضمن السياسة العامة وفي هذا الإطار أيضا نجد المرسوم 382/81 المؤرخ 1981/12/26 الذي تضمن تحديد مهام الولاية والبلدية في القطاع الثقافي.

أكثر شمول في إرساء تنمية مستدامة بما يحفظ البيئة تحقيق التنمية.

الفقرة الرابعة: حماية الأوساط الصحراوية والإطار المعيشي

حماية الأوساط الصحراوية تكون عن طريق مخططات التصحر، والحفاظ على الأنظمة الايكولوجية والتنوع البيولوجي للأوساط الصحراوية أما بالنسبة لحماية الإطار المعيشي نجد تصنيف الغابات الصغيرة والحدائق العمومية والمساحات الترفيهية .

ثانيا: الآليات المتاحة لحماية البيئة.

هي متعددة ومستقاة من نصوص قانونية وتنظيمية فحماية البيئة تتحقق من خلال دمج كل الإمكانيات المتاحة لها قانونا لصياغة قرارات لحماية البيئة.

أولا: آليات التهيئة والتعمير: يعتبر قانون التهيئة العمرانية 20/01 المؤرخ في 2001/12/12 من خلال مختلف آلياته ضمانة حقيقية لحماية البيئة وهي كالتالي:

- مخطط شغل الأراضي ودوره في تحديد الأهداف البيئية كونه يشكل الأساس لإنجاز أي مشروع أو نسيج عمراني، ويهدف إلى صيانة عدد من العناصر البيئية يقرر إعداده عن طـريق مداولة للمجلس الشعبي البلدي، ويضمن مشاركة كل الفاعلين.
- رخصة البناء: تعتبر وسيلة قانونية لإعلام الجمهور بالشروط الواجب احترامها في عمليـة البناء، وهي أداة فعالة في يد الجماعات المحلية لفرض التدابير المتعلقة بمكافحة الضجيج والتلوث السمعي فيمكن أن تتوقف رخصة بناء مؤسسات صناعية على فرض حتمية معالجة ملائمة معدة لتصفية كل أنواع الدخان، وإشترط تدابير تقلل من مستوى الضجيج فهي هنا أداة لمكافحة التلوث الجوي .

ثانيا: الترخيص والتصريح: بالنسبة للرخصة الإدارية تسليمها يخضع للتحقيق العمومي عندما، يشترط القانون أو التنظيم كمجال المنشات المصنفة فالإدارة سلطة تقديرية في منحها، فنجد الترخيص المتعلق بتصريف النفايات الصناعية طبقا للمرسوم التنفيذي 160/93 المنظم للنفايات الصناعية السائلة، ونجد الترخيص المتعلق بإستعمال الزيوت المستعملة وهذا طبقا للمرسوم التنفيذي 162/93 الذي يحدد شروط وكيفيات إستيراد الزيوت المستعملة، ومعالجتها بالإضافة إلى منشأت خاضعة للترخيص الإداري بحسب حجمها، وبحسب مستوى التلوث.

- أما التصريح فهو إجراء إعلامي صادر عن الجهة صاحبة العمل بمقتضاه تعلم السلطة الإدارية عن إرادتها في القيام بعمل يتصل بالبيئة، ومن أمثلته التصريح الموجه لرئيس المجلس الشعبي البلدي في مجال المنشات المصنفة، التي لا تنطوي على أخطار وكذا التصريح المتعلق بصناعة وإسترداد مواد كيماوية.

ثالثا: دراسة مدى التأثير: إن القانون المتعلق بحماية البيئة نص صراحة على إجراء هذه الدراسة قصد المحافظة على التوازن البيئي، وتهدف عملية دراسة التأثير في البيئة إلى التعرف في الوقت الملائم

على التأثيرات عمليات الإستثمار في البيئة وهذه التأثيرات سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة على الإنسان والمحيط، وترتبط دراسة مدى التأثير على البيئة بالنص القانوني الذي ينظم المنشات المصنفة، وهو المرسوم التنفيذي 198/06 المؤرخ في 31 ماي 2006.

- دراسة مدى التأثير كونها وثيقة أساسية في الملف الإداري والتقني المتعلق بالرخصة الإدارية في إطار المنشات المصنفة، وترتبط دراسة مدى التأثير بالمصالح المحمية التي يسعى المشرع للمحافظة عليها والمتمثلة في الأمن والصحة والنظافة والفلاحة والحافظة على الأماكن السياحية والأثرية، فالمشرع أخذ في هذا الإطار نظام القائمة السلبية التي تقوم على أن كل المشاريع التي لها أثر على البيئة بالنظر إلى أهميتـهـا وحجمـها، تستلزم دراسة مدى التأثير بإستثناء المشاريع المعفاة التي حددتها القائمة وتجدر الإشارة إلى أن الملفات المتعلقة بدراسة التأثير تودع لدى الوالي المختص إقليميا الذي يحيلها إلى الوزير المكلف بالبيئة قصد الموافقة عليها.

رابعا: تحصيل الرسوم : أدرجت الرسوم الايكولوجية من خلال المرسوم التنفيذي 68/93 المؤرخ في 1993/03/01 المتضمن تطبيق الرسم على النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة والذي يهدف إلى ضبط طرق فرض الرسوم طبقا لأحكام المادة 117 من قانون 25/91 المتعلق بقانون المالية لسنة 1992، ونصت المادة على تأسيس رسم علة النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة، ومن خلال قانون المالية لسنة 2000 تضاعفت الرسوم المفروضة على المنشات الملوثة، حسب الترخيص المقدم من الرئيس المجلس الشعبي البلدي أو الوالي أو الوزير، وكذا احدث الرسم التكميلي على التلوث الجوي الصناعي واستكمل قانون 21/01 المؤرخ في 2001/12/28 المتعلق بقانون المالية لسنة 2000 تطبيق الرسوم الايكولوجية إذ أسس بموجبه رسوم تحفيزية لإزالة النفايات وهي:

- الرسم التحفيزي لتشجيع عدم تخزين النفايات الصناعية (المادة 203)

- الرسم التحفيزي لتشجيع عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج، الرسم على الوقود والرسوم الخاصة برفع النفايات الحضرية والمنزلية (المواد 11، 38، 204).
- وهناك حساب خاص للخزينة وهو الصندوق الوطني للبيئة الذي حدد بموجب قانون المالية لسنة 1992، وموارد من الرسوم على النشاطات الملوثة والخطيرة وحصيلة الغرامة ومصاريفه تتمثل في مراقبة التلوث والدراسات والتدخلات والإعلام والتوعية.

خامسا: تطبيق العقوبات: تناولها الباب السادس من القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة من المادة 81 إلى 110 تحت عنوان الأحكام الجزائية وهذه العقوبات تتعلق بحماية التنوع البيولوجي، حماية الهواء، ... وهذا العقوبات تتنوع بين الحبس والغرامات المالية وفي حالة العود تتضاعف العقوبة.

- ومنذ 2001 تم تبني مسعى جديد للإستراتيجية البيئية، سواء على المستوى القانوني أو المؤسساتي وذلك من خلال الإستراتيجية الوطنية للبيئة.

- **المطلب الثاني : المسعى الجديد نحو إستراتيجية بيئية للفترة من 2001 إلى 2010**

الملف الوطني حول حالة ومستقبل البيئة يبين أن الجزائر تعيش أزمة ايكولوجية حادة فالتهديدات حقيقية وتتمثل في تدهور إطار المعيشة وتلوث المياه الصالحة للشرب ونقص الموارد الطبيعية وإنقراض النباتات والحيوانات وإنبعاث غازات ملوثة للهواء الذي تستنشقه ساكنة الإقليم ومن أكبر المخاطر التي تهدد البيئة هو تقبل هذه التهديدات، وعدم إعطائها أهمية لذا يجب صياغة إستراتيجية وطنية وخطة عمل بيئية من أجل تنمية مستدامة " للماء وللموارد الطبيعية وللهواء للنفايات وللساحل وللسهوب وللتصحر والتراث التاريخي " كان كل ذلك خلال تبني برنامج جديد للبيئة من

2001 إلى 2010 والذي ترجم بالإستراتيجية الوطنية للبيئة في إطار المخطط الوطني للأعمال البيئية والتنمية المستدامة.

أولا : الإستراتيجية الوطنية للبيئة

تبنت الجزائر إستراتيجية وطنية للبيئة بقيادة وزارة تهيئة الإقليم والبيئة وذلك بسبب الأزمة الايكولوجية التي تعيشها الجزائر، من نقص الموارد الطبيعية والتصحر والتلوث وتدهور إطار المعيشة وإهمال التراث التاريخي، لذا هذه الإستراتيجية تشمل ما يلي :

- تشجيع التحويلات التكنولوجية وتبني تكنولوجيات نظيفة والعمل بمنهجيات لتسيير دائم للموارد الطبيعية.
- تغيير هياكل الإنتاج وكيفيات الإستهلاك للحفاظ على الموارد النادرة.
- تدعيم تغيير السلوك والقيم والتصرفات كتوجه بيئي.
- المحافظة على الموارد الطبيعية للتنمية الممكن إثباتها على المدى الطويل.
- تحسين الصحة العمومية بتسيير أفضل للنفايات بالتطهير والقضاء على التلوث الجوي.

ولهذا:

- لقد حددت أهداف متناسقة مع الأوليات الإجتماعية والإقتصادية للنوعية البيئية.
- تم اقتراح قوانين بيئية ذات مصداقية .
- اقتراح هندسة مؤسساتية وبرامج تدعيم القدرات لتنفيذ الإستراتيجية .
- هذه الإستراتيجية الوطنية للبيئة ترتكز على دمج البيئة في برامج التنمية الاقتصادية للبلاد من خلال محاولة تحقيق النمو الإقتصادي مع أقل ضرر بالبيئة كون أن قدرات النظم البيئية تجبرنا على وضع خطط تؤدي إلى التنمية دون تدمير، أي تنمية قابلة للإستمرار أو ما يعرف بالتنمية المستدامة والتي تلبي إحتياجات الجيل الحاضر دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال القادمة على تلبية إحتياجاته.

- هذه الإستراتيجية تحاول إدخال تجديد ريفي والقضاء على الفقر بواسطة مخططات جوارية للتنمية تعمل على تجديد الريف وتجديد القطاع الفلاحي.
- تطبيق هذه الإستراتيجية يتطلب بناء سياسات عمومية فعالة وتنظيمات ذات مصداقية ومتابعة تطبيق التشريعات، وتفعيل قدرات المؤسسات وتوفير الموارد البشرية المؤهلة وذات النوعية على كل المستويات خاصة المستوى اللامركزي، هذه الإستراتيجية تدمج كل الفاعلين من أجل حماية البيئة وإعداد المشاريع الخاصة بذلك، وتعتمد على التربية البيئية لجعل الأفراد يغيرون سلوكاتهم المضرة بالبيئة، فالتحدي الأساسي هو تحسين الإطار المعيشي والتسيير المستديم للموارد الطبيعية حيث من أجل هذا جاء المخطط الوطني للأعمال البيئية والتنمية المستدامة لتبني هذه الأهداف ويطبقها.

ثانيا : المخطط الوطني للأعمال البيئية والتنمية المستدامة

جاء هذا المخطط لتحقيق أهداف الإستراتيجية الوطنية للبيئة في شكل نشاطات حقيقية.

- جاء من أجل التهيئة المؤسساتية والقانونية.
- سوف يمكن هذا المخطط من توفير التمويل المالي الضروري للإصلاح والتجديد.

- هذا المخطط يهتم بحماية البيئة وترقيتها للفترة من 2001 إلى 2010، من الجانب التشريعي بصدور القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة والذي جاء بأهداف ذكرت سابقا، بالإضافة إلى ذلك ظهرت قوانين أخرى كالقانون المتعلق بتسيير ومراقبة وإزالة النفايات، وهو القانون رقم 19/01 المؤرخ في 2001/12/12 ، وكذلك القانون المتعلق بحماية السواحل.
- أما من جانب التدعيم المؤسساتي وجدت مؤسسات لحماية البيئة، من أجل تدعيم قدرات المراقبة والمتابعة لتطبيق القوانين والتنظيمات وتنفيذ نظام معلومات بيئي.

- انشأ المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة من أجل متابعة وقياس الأوساط الطبيعية والعمل بالتنسيق مع مختلف الشبكات القطاعية، مثل وزارة الصحة ويقوم أيضا بتحضير برامج وطنية وجهوية للرقابة، وقياس مدى فعالية المناهج المستخدمة لذا لابد من تجميع المعطيات، وإنشاء بنك للمعلومات البيئية ولابد من صياغة نظام معلومات بيئي يشمل جميع الفاعلين في المجتمع، وهذا لدفع الأفراد من أجل تغيير سلوكاتهم التي تضر بالبيئة.
- أنشأت المحافظة الوطنية للسواحل من أجل قيادة سياسة لتسيير وحماية السواحل بالتنسيق مع مختلف الجهات المعنية.
- أنشأ المركز الوطني للتكنولوجيات النقية من أجل المكافحة التلوث بمختلف أسبابه وأشكاله خاصة التلوث الصناعي، وهذا سمح بإزالة وإنقاص النفايات خاصة الخطيرة كما له دور في التوجيه نحو إستعمال عقلاني للمواد الأولية والطاقة.

هذا المخطط أدمج داخله تحضير المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، ومخطط وطني لتطوير وتهـيئة السـواحل، كما خلق الصندوق الوطني لمكافحة التلوث ليساهم في تمويل النشاطات والمشاريع التي تحاول أن تزيل التلوث.

يهدف المخطط الوطني للأعمال البيئية إلى محاولة صياغة سياسة بيئية حضرية، وتبني ميثاق بيئي حضري، لتحقيق تنمية مستدامة للمدن، من خلال برامج تحسين تسيير النفايات الصلبة، وتحسين الرسوم المفروضة عليها، وتبني المراقبة التقنية للسيارات، وإعتماد تقنيات نظيفة في القطاع الصناعي. كما أخذ هذا المخطط بعين الإعتبار إنجاز مساحات حضرية خضراء لتحقيق تنوع بيولوجي، وكذا حماية التراث التاريخي والثقافي والنهوض بهذا القطاع.

هذه الإستراتيجية وهذا المخطط يبنيان علاقة تعاقدية بين الدولة والمؤسسات في ميدان مكافحة التلوث من خلال إدخال ما يعرف بالمراقبة الذاتية في المؤسسات.

- تبني إستراتيجية وطنية للبيئة سمح بتحقيق عدة مشاريع في المدى المتوسط والطويل في الميدان حماية البيئة، من خلال التدعيم القانوني والمؤسساتي من 2001 إلى يومنا هذا ومن المنتظر أن تستمر في هذا النجاح بشأن حماية البيئة، بصياغة إستراتيجيات وسياسات عمومية للفترة المتبقية، يمكن القول إن هذه الإستراتيجية البيئية كانت ناجحة وحققت تنمية اقتصادية واجتماعية في إطار حماية البيئة أو ما يعرف بالتنمية المستدامة رغم العراقيل التي تواجه هذه الإستراتيجية إلا أنها مجبرة على الإستمرار في توجيه السياسة البيئية لترقية الإطار المعيشي للسكان وضمان التسيير المستديم للموارد الطبيعية.

المطلب الثالث: البيئة وسياسة التجديد الريفي.

تبني الإستراتيجية الوطنية للبيئة تواكب مع مجموعة من التحولات على جميع المستويات الإقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية للبلاد، خاصة مع بروز المخطط الوطني لتهيئة الإقليم للمدى البعيد حتى 2025.

هذا الأخير يمكن الفاعلين المحليين على تثمين بيئتهم وخلق روابط بين القطاعات للتوصل إلى الإحتفاظ بأكبر قدر من القيمة المضافة، هنا تبرز أهمية إدخال البيئة بكل عناصرها في الفضاء الريفي الذي بوسعه أن يساهم في حماية فعالة وناجحة للبيئة، خاصة مع تبني سياسة التجديد الريفي التي تعتبر كأداة لإعادة ضبط المفاهيم وتجديد الرؤية والأهداف المساندة للوسط الريفي.

سنحاول من خلال هذا المبحث أن نتطرق إلى سياسة التجديد الريفي وبناؤها أولا وطريقة العمل بهذه السياسة في إطار إحترام المعايير البيئية ثانيا.

أولا: سياسة التجديد الريفي وعلاقتها بالبيئة

هي أداة ترمى إلى ضمان شروط القابلية للحياة الإجتماعية والإقتصادية للمناطق الريفية وإلى تقليص التفاوت بين المناطق المحرومة، أو التي بها عوائق طبيعية في ظل إحترام البيئة وتوازن النظام الايكولوجي بمختلف عناصره وخصائصه وأنواعه.

هذه السياسة تأخذ في الحسبان الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وترمي إلى ضمان حماية بيئة سليمة للعيش، بعيدا عن تلوث عناصر الماء والهواء والغذاء، فسياسة التجديد الريفي أوسع في أهدافها وأبعد من حيث مداها، فهي توسع مجال تطبيقها إلى قطاعات أخرى، وتستدعي مشاركة العديد من الفاعلين المحليين من جماعات محلية وجمعيات وتنظيمات مهنية، وجامعات ومدارس ومخابر بحث وتعاون إقليمي ودولي.

هذه السياسة تهدف إلى تحسين ظروف التشغيل وضمان مستوى معيشي عادل للجماعات الريفية وحماية البيئة على مستوى الأرياف بضمان تحقيق تنمية مستدامة في إطار بيئة سليمة بإستغلال عقلاني ، والحفاظ على الموارد النادرة وحماية التنوع البيولوجي لمختلف المناطق .

تعتمد سياسة التجديد الريفي على قياس مؤشر البيئة كمحاولة أولية لقياس مستوى وظروف حماية وتردي البيئة، فتقييم تدهور البيئة يتم بناءا على المعطيات المرتبطة بمراكز النفايات الفوضوية وكذا نسبة ومعدل توسع المدن، فتقييم مستوى حماية البيئة يتم بناء على معطيات لها علاقة بنسبة الغطاء النباتـ ـي الطبيعي، ومستوى تدهور المراعي خصوصا في المناطق الرعوية فالاستدامة تركز أساسا على حماية البيئة والحفاظ على التوازن الإيكولوجي لمختلف مناطق الإقليم.

ثانيا: سياسة التجديد الريفي وضرورة احترام المعايير البيئية

إن سياسة التجديد الريفي تأخذ بعين الإعتبار المعايير البيئية، فهي تهدف إلى حماية النباتات والصحة الحيوانية والمجال البيطري تهدف إلى مكافحة التصحر وتحافظ على المنتجات الغذائية في الوسط الريفي المهمل لذا جاءت نصوص قانونية عديدة لتدقيق الأحكام التشريعية وخاصة فيما يتعلق منها بـ:

- الأمراض الحيوانية الواجب التصريح بها والإجراءات العامة التي تطبق عليها كيفيات الفحص البيطري للحيوانات والمحاصيل الحيوانية وذات المصدر الحيواني الموجهة للاستهلاك البشري وبالتالي حماية صحة السكان.
- حماية النباتات والتنوع البيولوجي وحماية السلالات النباتية وإنتاج النباتات غير المزروعة، إذن سياسة التجديد الريفي تعتمد في مرحلة أولى على قياس الحالة البيئية ومن ثم تطبيق ما تراه مناسبا في إقليم ريفي ما، وتحقيق تنمية مستدامة تأخذ بعين الاعتبار البيئة.
- قبل تطبيق سياسة التجديد الريفي لابد من تشخيص شامل للوسط الريفي بتوفير معلومات مرجعية حول عالم الريف بوصفه فضاء إنتاجيا بإستعمالاته المتعددة وإطارا للحياة ونظام بيئيا ينبغي الحفاظ عليه ووضعه تحت تصرف أصحاب القرار الإستراتيجيين.

إن سياسة التجديد الريفي تضع في المقدمة فكرة أنه لا تنمية بدون اندماج للتدخلات ودون تعاضد للموارد والوسائل ودون إحترام البيئة المحيطة وحفظ التوازن الإيكولوجي، فالتفكير في مصير البيئة لا يكون مكتملا إذا إنحصر في الإطار الوطني وحده ولذلك ينبغي أن يأخذ في الحسبان الإعتماد المتبادل بين الدول أو بين الجماعات أيضا في عالم يتطور بسرعة ضمن مسار شمولي يقلب رأسا على عقب الوضعيات المكتسبة والمعتقدات الراسخة.

المبحث الخامس: التكييف القانوني للأضرار البيئية.

تعتبر اللوائح والنصوص القانونية من أكبر الوسائل استعمالا في حماية البيئة... كقانون حماية الهواء وقانون منع تلوث الهواء وقانون حماية الغابات[1].

المطلب الأول: تكييف تلويث البيئة.

إن أغلبية القوانين العقابية لم تأت بتعريف للجريمة وإكتفت هذه التشريعات وبالأخص العربية منها بتقسيم الجريمة إلى ثلاثة أنواع بحسب جسامتها وبالنظر إلى ركنها القانوني[2] وحسب القواعد العامة فإن الجريمة تكون جناية أو جنحة أو مخالفة.

فالجرائم المعاقب عليها بالعقوبات التالية: الإعدام والسجن المؤبد عادة، أما الجنح فيعاقب عليها بعقوبات سالبة للحرية وبالغرامة أما المخالفات فتكون عقوبة الحبس لا تتجاوز شهرين مع الغرامة.

وعند التفريق بين الجنح والمخالفات نجد أن المشرع إعتمد على العقوبة المقررة قانونا ففي الجنايات كان الأمر واضحا من خلال العقوبة المقررة والمشار إليها سابقا أما في الجنح والمخالفات فإن عقوباتها تشترك في وحدة النوع وفي الحبس والغرامة وقد إقتصر مناط التفريق بينهما على مقدار العقوبة المقررة في نص التجريم للحبس والغرامة، أما فيما يتعلق بجرائم تلويث البيئة وتكيفيها طبقا للتكيف الثلاثي للجرائم فالأمر لا يختلف فيما يتعلق التي يعتمد عليها التقسيم العام لهذا النوع من الجرائم بالرغم من الخصوصية التي تتصف بها هذه الجرائم و يكون تقسيمها على النحو التالي:

ففي بعض التشريعات المقارنة على سبيل المثال فقد نص قانون العقوبات الأدنى على 07 سنوات على كل من أجرم النار عمدا.

---

[1] - محمد الصالح الشيح، مرجع سابق، ص: 323.

[2] - عبد الفتاح مصطفى الصيفي، الأحكام العامة للنظام الجنائي في الشريعة الإسلامية دار النهضة العربية، القاهرة 1979، ص 58.

1- في أبنية أريش أو مخازن أو أي عمارات أهلة أو غير أهلة.

2- في مدينة أو قرية.

3- في مركبات السكة الحديدية أو عربات نقل.

4- في سفن ماخره أو راسية في أحد المرافئ.

5- في مركبات هوائية .

وهي تقريبا نفس العقوبات المنصوص عليها في القانون الجزائري للعقوبات وكذلك في قوانين البيئة المذكورة سلفا حيث جعل المشرع الجزائري عقوبات لكل مخالفة لقوانين البيئة بضمان تطبيقها بصرامة وأعطى سلطة ضبط هذه الجرائم للكثير من العمليات الإدارية والأمنية.

المطلب الثاني: التلويث جريمة اقتصادية.

إن المتمعن لعناصر البيئة يجدها تمثل مقومات الحياة على هذه الأرض، و أن علاقتها بأي نشاط أو ممارسة يمكن أن تكون ذي علاقة جلية واضحة لجوانب تجاهلها، ومثال ذلك العلاقة بين التلويث والإقتصاد من حيث الأثر المترتب على التلويث من الناحية الإقتصادية بمختلف مكوناته و اصنافه حيث عرفت الجريمة الاقتصادية بأنها " كل فعل أو إمتناع عن فعل يعاقب عليه القانون ويخالف السياسة الاقتصادية للدولة[1]".

وفي تعريفه آخر للجرائم الاقتصادية والذي نص على " أن الجريمة الإقتصادية فعل أو إمتناع عن فعل ضار له مظهر خارجي يخل بالنظام العام الإقتصادي والإئتماني للدولة وبأهداف سياستها الإقتصادية يحضره القانون ويفرض له عقابا ويأتيه إنسان أهل لتحمل المسؤولية الجنائية[2]، والجرائم الاقتصادية تتسم بأنها من الجرائم ذات الرعب المعنوي الضعيف والخطأ فيها مفترض فرضا قابلا

1 - عبود السراج قانون العقوبات الاقتصادي في التشريع السوري المقارن منشورات جامعة دمشق 1993 ص 205.

2 - محمد محي الدين عوض، الظواهر الاقتصادية، مرجع سبق ذكره.

لإثبات العكس، من هنا نجد أن آلة الجريمة الاقتصادية لا تقتصر على النقد أو ما يمكن تحويله إلى نقد، بل يمكن أن تشمل كل ما يمكن أنه يكون له أثر مالي في نهاية المطاف، والمقصود بذلك أنه المال يمكن أن يشمل الموارد الطبيعية بل الأصح البيئة بعناصرها المختلفة ومواردها ومعطياتها، وبناء عليه نجد أن مفهوم الجرائم الاقتصادية يتسع ليشمل كل أنواع التعدي على الموارد والثروات التي تزخر بهما بيئة الإنسان، كإستنزاف الموارد، وتلويث عناصر الماء والهواء والغذاء وأفعال العبث بمنظومة الحفاظ على التنوع البيولوجي والإيكولوجي وقطع الأشجار، والرعي والصيد الجائرين، وجمع أفعال ذات الأثر على توسع رقعة التصحر أو الانجراف ... الخ، حيث نلاحظ أن المشرع الجزائري راعى ضرورة التناسق بين مختلف النصوص القانونية وإيجاد مختلف الروابط بين القطاعات لإزالة كل العراقيل التي تقف أمام برامج حماية البيئة، واعتبر المس بها جرائم يعاقب عليها القانون ولنأخذ على ذلك مثلا قطاع الغابات حيث يوضح الجدول أدناه الجرائم المحددة والعقوبات المقررة بهذا الشأن.

خلاصة

إن التوجهات القادمة للدولة وخاصة تلك المتبناة في الشق الاقتصادي تبقى عاجزة عن معالجة مشكلة التلويث المستمر للمحيط، ما لم ترفق هذه السياسات بمنظومة تشريعية متكاملة مرنة وواقعية، قادرة على إستيعاب الوقائع المسجلة في الواقع البيئي المتدهور من جهة، ومؤسسة لنظرة أكثر شمولا في إرساء دعائم تنمية مستدامة بما يحفظ البيئة ويحقق التنمية في بلادنا من جهة اخرى، حيث التلوث الذي يهدد الحياة الطبيعية للإنسان والكائنات الحية الأخرى يكون أحد أبرز مشاكل العصر الحديث، وهذا ثابت عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، حيث تعدى مفهوم الجريمة البيئية الإطار القانوني إلى الإطار الإجتماعي، ومن أجل تحقيق المصلحة العامة والفردية توجب على الدولة تهيئة النظام الجزائي الكفيل بحماية البيئة بالحد من التلوث أو التغيير المتعمد في خواصها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة تؤدي إلى الإضرار بالكائنات الحية أو المنشآت، سواء كانت هذه الملوثات بيولوجية أو كيمياوية أو فيزيائية، وعليه لاحظنا أن المشرع الجزائري أصدر العديد من النصوص القانونية التي نظمت إستغلال الموارد البيئية كما رتبت عقوبات على المخالفين بالحبس والغرامة المالية في إطار تجريم الأفعال المخلة بتوازن البيئة والملحقة أضرارا بمختلف عناصرها من ماء وهواء وتنوع بيولوجي الذي يعتبر عنصر إثراء للإقتصاد الوطني وعامل مهم من عوامل تنويعه ولذلك نجد أن مختلف الدول إتجهت إلى تجريم الأفعال المضرة بالبيئة وترشيد سياساتها بما يكفل حق البيئة في الحماية والتثمين.

الجدول رقم(36): الجرائم الغابية والعقوبات المقرر لها في قانون 84.12 المتضمن النظام العام للغابات

المادة	تعيين الجريمة	تكييفها	العقوبة المالية	العقوبة السالبة للحرية	الملاحظات
المادة 72	قطع أو قلع أشجار تقل دائرتها عن 20 سم على علو يبلغ متر واحد عن سطح الأرض . قطع أو قلع أشجار تم زرعها أو غرسها أو نبتت بصفة طبيعية منذ اقل من 5 سنوات.	جنحة	من 2000 إلى 4000 دج	الحبس من شهرين إلى سنة	تضاعف العقوبات في حالة العودة.
المادة 73	رفع أشجار واقعة على الأرض أو رفع حطب محل مخالفة.	جنحة	من 2000 إلى 4000 دج	الحبس من شهرين إلى سنة	تضاعف العقوبات في حالة العودة.
المادة 74	استخراج أو رفع الفلين أو اكتسابه بطريقة الغش.	مخالفة	من 1000 إلى 2000 دج للقنطار	الحبس من شهرين إلى سنة	تضاعف العقوبات في حالة العودة.
المادة 75	استغلال المنتوجات الغابية أو نقلها دون رخصة.	مخالفة	دفع قيمتها	الحبس من 10 أيام إلى شهرين	مصادرة المنتوجات
المادة 76	استخراج أو رفع بدون رخصة الأحجار أو رمال أو معادن أو تراب من الأملاك الغابية الوطنية لإغراض الاستقلال.	مخالفة	من 50 إلى 2000 حسب الحالة	الحبس من 5 إلى 10 أيام في حالة العود	
المادة 77	البناء في الأملاك الغابية أو بالقرب منها دون رخصة-(مخالفة للمواد 27، 28، 29 و30)	جنحة	من 1000 إلى 50.000 دج	الحبس من شهر واحد إلى 6 أشهر في حالة العود.	
المادة 78	الحرث والزرع في الأملاك الغابية الوطنية دون رخصة.	مخالفة	من 500 إلى 2000 دج عن الهكتار	الحبس من 10 أيام إلى شهر في حالة العود	

المادة 79	- تعرية الأرض دون رخصة. - تعرية الأراضي في الأملاك الغابية الوطنية.	جنحة	من 1000 إلى 3000 دج من 1000 إلى10.000 دج	الحبس من شهر إلى 6 أشهر في حالة العودة	
المادة 80	استخراج أو رفع نبات التي تساعد على تثبيت الكثبان الرملية.	مخالفة	تتراوح من 100 إلى 2000 دج حسب الحالات	الحبس على المخالف من 5 أيام إلى شهر في حالة العود	
المادة 81	إطلاق حيوانات داخل الأملاك الغابية الوطنية.	مخالفة	تتراوح من 50 إلى 150 دج حسب الحالات		
المادة 82	الرعي:- في المزارع الحديثة العهد والغابات في طريقة التجديد . - في الغابات المحترقة منذ اقل من 10 سنوات - في الساحات المحلية - في الغابات والتكوينات الغابية الأخرى ذات الاستعمال الخاص	مخالفة	تتراوح من 100 إلى 3000 دج حسب الحالات		
المادة 83	- ترميد نباتات أو حطب يابس أو قصب أو قام بإشعال النار مخالفة لأحكام هذا القانون.	مخالفة	من 100 إلى 1000 دج وتضاعف في حالة العودة		
المادة 84	مسخر يرفض تقديم مساهمة في مكافحة الحرائق بدون سبب مبرر	مخالفة	من1000 إلى 500 دج		
المادة 88	- ارتكاب المخالفات في المساحات المحلية وغابات الحماية . - في الغابات والتكوينات الغابية الأخرى ذات الاستعمال الخاص . - رفع حطب يحمل علامة المطرقة الغابية.	جنحة	تعتبر ظروف مشددة علاوة عن تلك المنصوص عليها في قانون العقوبات		

الخاتمة العامة

خاتمـة عامـة:

لقد كانت التنمية وستظل هي قضية العالم الأولى، ولكن حينما إقتصر مفهوم التنمية طوال القرون الماضية على المفهوم الإقتصادي...المادي، فقد كان من المتوقع لهذا آثاره سواء الايجابية أو السلبية، فكل ما تحقق من نمو كان على حساب ذلك المخزون الهائل من الموارد الطبيعية والطاقة الذي استخدمته الدول الصناعية وإستنزفته لتحقيق المزيد من النمو الإقتصادي فقد يكون هناك كشف حساب يفخر به الإقتصاد العالمي حيث إرتفع إجمالي الإنتاج العالمي من السلع والخدمات من 15.5 تريليون دولار في عام 1980 إلى 20 تريليون عام 1990، ولكن هناك كشف حساب آخر يبين ما يفقده العالم من موارده الطبيعية وهي رأسماله المستخدم في جهوده التنموية، ففي خلال العقدين الأخيرين خسر العالم حوالي 200 مليون هكتار من غطائه من الأشجار، كما انقرضت أنواع هائلة من النباتات والحيوانات والتي كانت تزخر بها بيئته الطبيعية.

تعاني كثير من البلدان من مشكلات بيئية، نتيجة سوء خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وذلك لعدم مراعاتها القضايا البيئية المتعلقة بإستغلال المصادر الطبيعية، مما أدى غالبا إلى خلق مشكلات بيئية فيها، كان بالإمكان تفاديها مستقبلا، فكثيرا ما يتضح في هذا الإطار، أن إستراتيجيات التنمية التي تستهدف زيادة الإنتاج إلى أقصى حد وتركيز على تخطيط جزئي وقصير الأجل تكون محدودة القدرة على المحافظة على توازنات النظم البيئية.

إن هذه الوضعية المؤسفة تعود في أغلبها إلى غياب الدراسات الخاصة بتقييم الآثار البيئية، هذه الصفة التي اتسمت بها المشاريع الصناعية ولمدة طويلة رغم البنية القانونية المقاومة.

إن الدراسات التي تمت قد تميزت بالعمومية، وكانت تقتصر على وجهة نظر المتعامل الاقتصادي فقط، حيث يكون المنطق الراجح هو وضع هذه الوحدات الصناعية بالمناطق السهلة للتهيئة، والقريبة

من اليد العاملة، وبالقرب من خطوط الاتصال، وكذلك تتوفر على الصلاحيات الخاصة بعمل المشاريع ذات الربحية العاجلة والعالية.

ومع تزايد المشاكل البيئية، ازداد النقاش حول العلاقة بين البيئة والتنمية، وتطور مفهوم هذه العلاقة إذ أصبح ينظر إلى المشكلات البيئية أساسا في إطار أسبابها التنموية، ذلك المنطلق الذي يكشف هذا التقدم في التفكير بشأن البيئة والتنمية عن الأمم عموما لا تواجه في الحقيقة الإختيار بين التنمية أو البيئة، فتلك معضلة زائفة، لأن الاختيار ليس بين البيئة والتنمية، ولكن بين بدائل ممكنة في مجال التنمية تختلف في مضامينها بالنسبة لنوعية البيئة، والمهم هو أن تحاول تلك الشعوب التعرف على تلك البدائل في الاستهلاك والإنتاج والثقافة وأنماط إستغلال الأرض وتصميم المصانع وتخطيطها، وفي تطوير البني الأساسية، وتنمية المناطق الريفية، وأن تستخدم منها ما يؤدي إلى تحقيق تحسن ملموس في نوعية حياة سكانها على أسس بيئية سليمة.

إن الحفاظ على البيئة هو بعد لازم من أبعاد التنمية بمختلف مستوياتها سواء كانت مشروعات منفردة، أو خطط إقليمية أو وطنية، بيدا أنه تم تحقيق تقدم معتبر في تنفيذ سياسة بيئية منسجمة ومنسقة في المغرب العربي عامة والجزائر خاصة إذ أن القضايا البيئية قضايا عابرة للحدود، وقد إعتمدت الأخيرة هذه الإستراتيجية ضمنيا كمرجع في إعداد سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي ومخطط الجنوب، في حين لم تأخذ المخططات الوطنية الجوانب البيئية إلا بصفة هامشية أثناء الحديث عن المشاريع والبرامج التي تتكون منها، فإشتراك جميع المعنيين بميدان البيئة لأن مجال البيئة فضاء متعدد القطاعات ويعتمد على تعاون جميع القطاعات لإنجاز مختلف السياسات ذات الصلة به.

ولمناقشة الفرضيات التي إنطلق منها بحثنا هذا يمكن الوقوف عليها واختبارها من خلال:

1- قبول الفرضية الأولى:

إن التطور الذي حصل في الفكر الإقتصادي اثار العديد من النظريات الإقتصادية فيما يخص التنمية، غير أنه ونظرا لما إنجر عن هذا التطور من إختلالات بيئية خطيرة أصبح من الضروري ربط ذلك التطور بضرورة الحفاظ على الموارد وعقلنة إستعماله بما يضمن حق الأجيال القادمة في الاستفادة منها وعليه هناك ارتباط وثيق بين التنمية والبيئة في إطار ما يسمى التنمية المستدامة كإطار أمثل لتحقيق التنمية الاقتصادية.

2- قبول الفرضية الثانية:

لا شك أن المسؤولية عن تدهور الأوضاع البيئية مسؤولية جماعية للأفراد والمؤسسات والدول والحكومات غير أن من واجب الدولة التدخل من خلال سياستها ومؤسساتها للتكفل بالمشاكل البيئية المطروحة بما يضمن الحفاظ على البيئة ويحقق أهداف التنمية.

3- قبول الفرضية الثالثة:

إن الموارد البيئية لأي دولة هي عماد إقتصادها ومرتكز التنمية فيها، وعليه وجب التفكير في إنجاز سياسات تضمن تإمين مواردنا البيئية من الإستنزاف من خلال الإستعمال غير العقلاني وغير المستديم، فكلما كان هناك تأمين لمواردنا البيئية كان ذلك سببا في انخفاض التكاليف الاقتصادية على المدى المتوسط والطويل بما يضمن الإستدامة لهذه الموارد.

4- قبول الفرضية الرابعة:

مما لا شك فيه أن المشاكل الناتجة عن تدهور الأوضاع البيئية جراء عوامل عديدة وصلت إلى حد يتوجب معه تظافر كل الجهود للحد منها بسياسات مالية وجبائية قادرة على التكفل في الحد من هذه الإختلالات من خلال الأدوات التي تملكها، فللأدوات المالية والجبائية دور مهم في الحفاظ على مواردنا المختلفة وضمان أمنها.

5- قبول الفرضية الخامسة:

إن التطور الذي حصل في العشريات الأخيرة من القرن الماضي ومطلع القرن الحالي أفرز العديد من المشاكل البيئية والإختلالات التنموية ذات التأثير على حاضر ومستقبل الأجيال مما إستلزم التفكير في بناء منظومة تشريعية للمحافظة على سلامة البيئة وفعالية أنظمتها دون إغفال أهمية الإستفادة من التجارب الصالحة والصحيحة على المستوى الدولي للإهتمام بهذا الجانب فلكي تتحقق التنمية المستدامة الملتزمة بالحفاظ على البيئة يجب مواكبة ذلك بتطوير منظومة قانونية معاصرة.

قراءة وتحليل في أهم النتائج:

لقد تبين من خلال معالجة بحثنا إشكالية البيئة والتنمية في المغرب العربي من خلال الوقوف على حالة الجزائر أن أغلب الدوائر المعنية بالبحث عن منهجيات جديدة تدمج مسألة الحفاظ على البيئة في إهتمامات القطاعات المشرفة عليها، وسمحت من جهة أخرى بتنظيم أكثر إحكاما للتوعية الضرورية لمختلف الفاعلين والسكان، وبالإعتماد على الهيئات والأجهزة العمومية أو على الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني، لوحظ بعض التغيرات الواعدة في إنجاز العديد من برامج حماية البيئة التي تنفذ ضمن أهداف الإستراتيجية الوطنية المتبناة لحمايتها، تلك الإستراتيجية التي قطعت أشواط عديدة من إنجازها في إطار التنمية المستدامة مما يتطلب تجنيد المزيد من الوسائل لإنجاز الأهداف التالية:

- تحسين مراقبة نوعية الأنظمة البيئية.
- تدعيم طاقات المدن والجماعات المحلية في وضع سياسات شاملة مرافقة للجماعات المحلية في التكفل الفعلي بالوظائف العملية لتسيير البيئة مع مختلف الفاعلين.
- تشجيع المؤسسات العمومية والخاصة على تصور وإعداد أدوات ملائمة للتسيير البيئي بما فيها من خلال إجراءا ت التحفيز والدعم.

إن تجنيد المجتمع لفائدة تسيير يومي وسليم للبيئة يؤدي إلى القيام بأعمال تجديدية في ميدان التربية والإعلام وإدخال مقاربات تساهمية وفي إعداد وتنفيذ الإستراتيجية البيئية في الجزائر بما يحقق الفعالية والحكامة في هذا الجانب، وتعتبر الأدوات الاقتصادية تكملة ضرورية للأدوات التنظيمية شأن الجباية البيئية التي عرفت تطورا غير مسبوق من خلال سن مختلف الرسوم التي ستسمح بتحقيق خطورة أولى في ميدان تحميل المسؤولية للملوثين وتقريب النفقات من تكلفتها الحقيقية وتخفيف الضغوط على ميزانية الدولة بإتجاه تحسين نوعية حياة وصحة السكان بالدرجة الأولى وتحسين الخدمات العمومية للماء الشروب والتطهير وترقية تسيير سليم للنفايات المنزلية وتقليص التلوث الجوي الناجم عن نقل الفضاءات الخضراء.

إن التلوث الصناعي في الجزائر بلغ حدا جعلها تواجه مشاكل معقدة ومتداخلة في ميدان التلوث الصناعي، حظيرة صناعية قديمة، غير فعالة وملوثة، مما إستدعى ضرورة إقامة إستراتيجية بيئية ترمي إلى تأهيل النسيج الصناعي, ويبقى تدعيم المسعى بتوسيع مجال العمل، بإشراك وإقحام المؤسسات الأكثر إنتاجاً للتلوث ومرافقتها بأكثر من صيغة أمرا ضروريا، ووضع ترتيبات من شانها تقليص نسبة إنبعاث غاز الكربون، 11.5 % وغاز الميتان بـ 17 % في آفاق 2020,بما سيشكل إستجابة وطنية للسياسة الدولية في هذا المجال من خلال مختلف الاتفاقيات المختلفة.

وتستدعي التهيئة العمرانية، التحكم في العقار والتعمير وتثمين السياحة وإزالة التلوث ومتابعة إزالة توحل الموانئ وتطوير صيد مستدام، انطلاقاً من قاعدة برنامج تهيئة الشاطئ للولايات مع تحديد الأولويات في إطار سياسة تهيئة إقليمية منسجمة، تستهدف " تهيئة " الساحل وإعادة نشر الأنشطة داخل البلاد,تحقيقا لمبداء العدالة.

الإقتراحات:

إنطلاقا من تحليل الإشكالية المطروحة ومرورا بإختبار الفرضيات المدروسة يمكننا تقديم الاقتراحات الآتية:

- تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي الذي من شأنه أن يسمح بتأطير سياسة عمومية فعالة لحماية البيئة مع ضرورة تحيينة المستمر وفقا للمتغيرات الإقتصادية.
- تطوير الإطار المؤسساتي لمرافقة تنفيذ هذه السياسات ووضع برامج للتكوين مع تعزيز الرقابة عليها.
- إدخال البيئة إلى المدرسة، وتطوير الوعي البيئي لدى الشباب كوسيلة مثلى لتوعية المجتمع بالبيئة قصد تأهيله ليكون شريكا ناضجا لإعداد السياسات وتنفيذها.
- إدخال الجباية البيئية في ميادين التلوث الصناعي والحضري.
- وضع آليات تحفيزية (صناديق من شأنها مساندة السياسات العمومية في ميدان محاربة الملوثات والحفاظ على الثروة الوطنية وتحسينها).
- صياغة الإستراتيجية القطاعية لتسيير متكامل للنفايات المنزلية ومحاربة التلوث الصناعي من شانه السماح بتنفيذ سياسة ظرفية بين الدولة والجماعات المحلية من جهة والدولة والمؤسسات من جهة أخرى.

- إعداد مسح وطني للنفايات الخاصة وصياغة مخطط وطني لتسييرها.
- الإنتهاء من إعداد مخططات التهيئة الشاطئية للولايات الساحلية من شأنه تحديد مخطط عمل وقائي وعلاجي في إطار سياسة منسجمة لتهيئة الإقليم.
- إعداد إستراتيجية وطنية في ميدان التغيرات المناخية ومخطط عمل يرمي إلى تقليص الغازات المسببة للإحتباس الحراري في قطاعات الطاقة والصناعة والنقل والنفايات الصلبة.
- إعداد إستراتيجية وطنية ومخطط عمل في ميدان المحافظة والإستعمال المستدام للتنوع البيولوجي وتثمينه.
- وضع سياسة تساهمية موجهة لفائدة السكان من أجل تحسين إنتاجية الموارد الطبيعية (التربة، الغابات، السهوب) والمحافظة المستدامة عليها.
- تطوير سياسة تنمية وترقية متكاملة للتشغيل الريفي من خلال بعث برنامج تجديد تراعي الصعوبات الحالية.
- إعداد مخطط وطني لمحاربة التصحر من خلال إعادة بعث برنامج التشجير.
- الصيد العقلاني والمستدام من خلال تسيير متكامل للموارد المائية وتسيير للمخاطر الصناعية الكبرى.
- تقييم تطور وضعية البيئة والمشاكل الايكولوجية الكبرى، في إطار نظرة إستراتيجية للبيئة المؤسساتية الملائمة لترقية ومتابعة وتقييم الدولة في ميادين البيئة.

قائمة المراجع

الـــمراجـــع :

أولا : المراجع باللغة العربية .

1- الكتـــــــب :

1- إيمان عطية ناصف، محمد فوزي أبو السعود، رمضان محمد مقلد، رمضان نعمة الله: اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية كلية التجارة، جامعة الإسكندرية 2006م.

2- إبراهيم سليمان قطف، علي محمد خليل: مبادئ الاقتصاد الجزئي دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن 2004م.

3- أحمد جامع: النظرية الاقتصادية، دار النهضة العربية – القاهرة الجزء الأول.

4- أيمن سليمان مزاهره، علي فالح شوابكة: البيئة والمجتمع، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة العربية الأولى، الإصدار الأول 2003م.

5- الفيومي محمد (محمد): قراءة في المشاكل المحاسبية المعاصرة المكتب الجامعي الحديث – الإسكندرية 2008م.

6- إبراهيم حسين العسل: التنمية في الفكر الإسلامي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2006م.

7- حامد عبد المجيد دراز: الضرائب العقارية والتنمية الاقتصادية الدار الجامعية – مصر 1986م.

8- أحمد مندور، أحمد رمضان نعمة الله: المشكلات الاقتصادية لموارد البيئة: مؤسسة الشباب الجامعية- مصر، 1996م.

9- دوفلاس موس شيت « ترجمة بهاء شاهين ».

10- حسين عوض الله (زينب): الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية- مصر 1998م.

11- حسين علي سعدي: أساسيات علم البيئة والتلوث، دار البازوري للنشر والتوزيع الطبعة العربية 2006م.

12- راتب السعود: الإنسان والبيئة: دار الحامد النشر والتوزيع الأردن 2004م.

13- عبد الهادي علي النجار: مبادئ علم الاقتصاد الرأسمالي، الطبعة العامة لشؤون المطابع الأميرية – القاهرة 1985م.

14- زين الدين (صلاح): الإصلاح الضريبي، دار النهضة العربية- مصر 2002م.

15- عامر محمد الطراف: إرهاب التلوث والنظام العالمي: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع – بيروت 2002م.

16- سامح غرايبية، يحي الفرحان: المدخل إلى العلوم البيئية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة العربية الثالثة، الإصدار الثاني 2002م.

17- كمال بوغلة: موسوعة الطالب بحوث متنوعة في مواد مختلفة لجيمع المستويات، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى 2003م.

18- فتحي دردار : البيئة في مواجهة التلوث نشر مشترك ، المؤلف ودار الأمل.

19- علياء حاتوغ- بوران، محمد حمدان أبو دية: علم البيئة، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الغربية الأولى، الإصدار الرابع 2003م.

20- عادل الشيخ حسين: البيئة مشكلات وحلول، دار البازوري للنشر والتوزيع.

21- محمد دويدار: اقتصاديات التخطيط الاشتراكي : المكتب المصري الحديث، الطبعة الثانية الإسكندرية 1976م.

22- محمد صالح الشيخ: الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى 2003م.

23- وائل ابراهيم الفاعوري، محمد عطوة الهروط: البيئة حمايتها وصيانتها ، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2003م.

24- مسارع حسن الراوي، طبقة الأوزون (تونس) مطبعة المنظمة العربية لتربية والثقافة والعلوم 1991م.

25- أحمد فرغلي حسن، البيئة والتنمية المستدامة، الإطار المعرفي والتقييم المحاسبي، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، جامعة القاهرة مصر 2007م.

26- إحسان حسن محاسنة، البيئة الصحة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2002م.

27- أحمد سامر الدعبوسي، التنمية والسكن، دار أجنادين للنشر والتوزيع عمان الأردن، ط1 2007م.

28- اسماعيل صبري عبد الله، ألفاظ ومعاني التنمية الشاملة، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة ط1 2003م.

29- السيد أحمد عبد الخالق، السياسات البيئية والتجارة والدولية، دار النهضة العربية، القاهرة 1998م.

30- السيد أحمد عبد الخالق، المشكلة البيئية بين الانفجار السكاني والاستهلاكي، دار التهضة العربية، القاهرة 1996م.

31- باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان الأردن ط1 2003م.

32- أنطوني س.فتشر، اقتصاديات الموارد والبيئة، ترجمة عبد المنعم ابراهيم، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض المملكة العربية السعودية، 2002م

33- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2001م.

34- جمال الدين السيد علي صالح، الإعلام البيئي بين النظرية والتطبيق، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر 2003م.

35- حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط2 2006م.

36- دوناتو رمانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا 2003م.

37- زكريا طاحون، إدارة البيئة تحت إنتاج أنظف، معهد الدراسات والبحوث البيئية، القاهرة 2005م.

38- سامح غرايبية، علي فاتح شوابكة، البيئة والمجتمع، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان 2005م.

39- سعد طه علام، التنمية والدولة، دار طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة 2003م.

40- س.لي كامبل، ولتروهيك، رؤية بيئية حول التنمية المستدامة، الدار الدولية، القاهرة 2000م.

41- شارلس كولستاد، الاقتصاد البيئي، تعريب أحمد يوسف، جامعة الملك سعود، العربية السعودية 2005م.

42- ضاري ناصر العجيمي، الأبعاد البيئية للتنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 1992م.

43- طاهر حميل، النفط والتنمية المستديمة في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت1997م.

44- عبد الزهرة فيصل يونس، مرجعيات الفكر التنموية امتداداتها المعاصرة، دار الوفاء للنشر والتوزيع، الإسكندرية 2002م.

45- عبد العزيز مخير عبد الهادي، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة، دار النهضة العربية، القاهرة1986م.

46- عبد الله الصعيدي، الاقتصاد والبيئة، دراسة في بعض الجوانب الاقتصادية لمشكلات البيئة، دار النهضة العربية، القاهرة 1993م.

47- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2003م.

48- عبد الوهاب أمين، التنمية الاقتصادية، المشكلات والسياسات المقترحة، دار الحافظ، الأردن ط1 2000م.

49- عبد الوهاب رجب هاشم، التلوث البيئي، دار النشر العلمي، الردن 1997م.

50- عثمان عبد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستديمة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، الأردن 1997م.

51- علياء حانوع بوران، محمد حمدان أودية، علم البيئة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان ط2 2003م.

52- عماد محمد ذياب الحفيظ، البيئة حمايتها تلوثها مخاطرها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الردن ط1 2005م.

53- ف.دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر ط1 2000م.

54- فريد النجار، إدارة الأعمال الاقتصادية والعالمية، مفاتيح التنافسية والتنمية المتواصلة، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية، 1998م.

55- ليستر براون، اقتصاد البيئة اقتصاد جديد لكوكب الأرض، ترجمة أحمد أمين الجميل، الجامعة المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، مصر ط1 2003م.

56- ماجد راغب الحلو، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة، دار المعرف، الإسكندرية 2003م.

57- محسن عبد الحميد وآخرون، التنمية المتواصلة والبيئة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس 1992م.

58- محمد زكي الشافعي، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة 1999م.

59- محمد سعيد صباريني، رشيد الحمد، البيئة ومشكلاتها، سلسلة عالم المعرفة، الكويت،1984م.

60- محمد صابر سليم، علوم البيئة، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة 1985م.

61- محمد عبد البديع، اقتصاديات حماية البيئة، دار الأمين للطباعة، مصر2003م.

62- محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمان يسرى احمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها ، الدار الجامعية الإسكندرية، 1999م.

63- محمد عزت وآخرون، اقتصاديات موارد البيئية، دار المعرفة الجامعية الجامعية، عمان 2000

64- محمد علي سيد أمبابي، الاقتصاد والبيئة مدخل البيئي، المكتبة الأكاديمية، القاهرة ط1 1998م

65- محمد فوزي أبو سعود وآخرون، مقدمة في اقتصاديات الموارد البيئية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002م.

66- محمد مصطفى الأسعد، التنمية ورسالة الجامعة في الألف الأخير، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت 2000م.

67- مختار محمد كامل، مها مختار كامل، نحو عالم أفضل البيئة وعوامل التلوث البيئي وطرق إنقاذ البشرية، مركز الإسكندرية للكتاب مصر 1997م.

68- مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، عمان ط1 2007م.

69- مصطفى كامل طلبة، إنقاذ كوكبنا التحديات والآمال، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط1 1992م.

70- موردفابي كريانين، الاقتصاد الدولي، مدخل السياسات، تعريب ابراهيم منصور وعلي مسعود عطية، دار الوفاء للنشر والتوزيع، الإسكندرية 2001م.

71- ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب محمد حسن حسين، دار المريخ للنشر، الرياض 2006م.

72- محمد السيد أرناؤوط : الانسان وتلوث البيئة. الهيئة المصرية العامة للكتاب- مصر,1999.

73- محمد عبدو العودات وعبد الله يحيى باصهي(1997) : التلوث وحماية البيئة- النشر العلمي والمطابع- جامعة الملك سعود- السعودية.

74- محمد سري طه:" ترشيد الطاقة في العالم – كيف ومتى وأين؟ مجلة المهندسين- أغسطس 1984.

75- عبد الحميد الطودي : إستصلاح الأراضي والطاقة- مجلة جمعية المهندسين الميكانيكيين 13 سنة 1984.

76- فائق فريد فرج الله: ترشيد الطاقة في الصناعة – مجلة جمعية المهندسين الميكانيكيين العدد 13 سنة 1984.

77- فائق فريد فرج الله: ترشيد الطاقة في المباني السكنية - مجلة جمعية المهندسين الميكانيكيين العدد 13 سنة 1984.

78- أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا: " وقائع المؤتمر الثاني لمجلس بحوث الطاقة ماي 1975"

79- محمود سري طه: نظرة شمولية لتوازنات الطاقة عالميا – مجلة المهندسين – أفريل 1984.

80- عبد الحكم عبد اللطيف الصعيدي، الدار المصرية اللبنانية. 1993.

81- عبد الحكم عبد اللطيف الصعيدي، الدار المصرية اللبنانية. 1993,البيئة في الفكر الإنساني والواقع الإيماني

82- ماجد راغب الحلو، بحث في مؤتمر البيئة والتنمية في إفريقيا، جامعة أسيوط أكتوبر 1995.قصور الحماية القانونية للبيئة المصرية

83- فيليب عطية، سلسلة عالم المعرفة، العدد 121 ، مايو 1992م.أمراض الفقر-المشكلات الصحية في العالم الثالثا

84- عبد الوهاب عبد الجواد، سلسلة دائرة المعارف البيئية – الدار العربية للنشر والتوزيع طبعة أولى 1991. لمنهج الإسلامي لعلاج تلوث البيئة

85- محمد عبد القادر الفقي, نظافة البيئة من منظور إسلامي- مجلة الوعي الأسلامي – العدد 320، أكتوبر 1992م

86- ممدوح حسن، أكياس وأطباق سامة في الأسواق, جريدة الوفد، بتاريخ 1995/01/26.

87- : رجب سعد السيد, الحرب ضد التلوث – دار المعارف- القاهرة : سلسلة كتابك . 1978.

88- ابراهيم الجندي, التلوث يخنق الجميع والأمن الصناعي يقيهم - مكتبة الأنجلو مصرية 1981.

89- جودة حسين جودة, معالم سطح الأرض - كلية الأداب- جامعة الاسكندرية- جمهورية مصر العربية.

90- معهد مراقبة البيئة العالمية، وترجمة. سيد رمضان هوارة, تقييم عن وضع العالم 1992، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية. القاهرة.

91- محمد صالح الشيخ، الأثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، الاسكندرية، ومطبعة الاشعاع الفنية، الطبعة الأولى 2002.

92- محمد عبد البديع، الأثمان والتنمية الإقتصادية، كلية الحقوق جامعة عين شمس، القاهرة 1982.

93- هوشيار معروف، التكنولوجيا والتحول الاقتصادي، عمان، الأردن.

94- محمد رضوان خولي، التصحر في الوطن العربي، بيروت، 2003.

95- منى نسيم، التلوث البيئي والتنمية الاقتصادية، الدار المصرية اللبنانية القاهرة.

96- معهد الموارد المائية، موارد العالم الأمم المتحدة، البنك الدولي1999/98.

المجـــــــــــلات:

1- البيئة: تصدرها الشبكة العربية للبيئة والتنمية السياحية المستدامة والحفاظ على البيئـة دراسـة عن أبعاد الفقر المائي في مصر والوطن العربي.

2-الوعي البيئي في فعاليات القرية البيئية بالشارقة: العدد 145 أفريل 2004.

3-مجلات علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة,كلية العلوم الاقتصـادية وعلـوم التسـيير، جامعـة الجزائر.

الأطروحات و الرسائل :

1- رشيد سالمي، أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلـوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2006م.

2- كمال ديب، دور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق أبعاد التنميـة المسـتدامة,مـدخل بيئـي، دكتوراه، جامعة الجزائر,2009.

3- سميرة بوخالفة، السياسات الميزانية في إطار برنامج التصحيح الهيكلي، دراسة حالة الجزائـر: 1988-1998، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1999م.

4- علي حميدوش، التنمية البشرية و التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-1999، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2000م.

5- محمد الطاهر قادري، "آليات تحقيق التنمية المستدامة"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007.

6- محمد عشاشي، "البيئة كبعد في العلاقات الدولية و مكانتها لدى الجزائر."، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الاعلام، جامعة الجزائر 2001.

7- ياسمينة زرنوح، "إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر" رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2007.

8- الطاهر مبروكي، إستراتيجية إنتاج الحبوب، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2009.

9- قارون عمران، النقل البحري، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1997.

10- سياخن مصطفى، إشكالية المياه في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008.

6. **التقارير والمستندات:**

1. تقارير حالة البيئة في الجزائر,2005، 2000.
2. "إدارة التنمية المستدامة في الألفية الجديدة"، ارشادات لاعـداد اسـتراتيجية وطنيـة للتنميـة المستدامة، لجنة التنمية المستدامة، الأمم المتحدة، نيويورك، 2002.
3. البنك الدولي، "تقرير عن التنمية في العالم 2000"، التقرير السنوي، 2000.
4. البنك الدولي ، "تقرير عن التنمية في العالم 2003"،التقرير السنوي،2003.
5. البنك الدولي، "تقرير عن التنمية في العالم 2007"،التقرير السنوي،2007.
6. "البيئة في الجزائـر؛ رهـان التنميـة"، مشـروع تقريـر، المجلـس الـوطني الاقتصـادي والاجتماعي،لجنة التهنئة العمرانية والبيئة،الدورة التاسعة، الجزائر، اكتوبر1997.
7. "التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2001-2002،معهد البحوث والدراسـات الإفريقيـة، جامعـة القاهرة،2003.
8. "السكان والبيئة والتنمية"، التقرير الموضوعي للأمم المتحدة،نيويورك 2001.
9. "تقرير التنمية البشرية لعام 1994"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الطبعة العربيـة، مركـز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،1994.
10. ديفيد سانتيو، غاليا فياضن "البحر الأبيض المتوسط ؛ من التدهور المنتظم إلـى المعافاة،نـداء لحماية البحر"، تقرير صادر عن مختبرات غرينبيس،2007.
11. "محميات بحرية في الأبيض المتوسط"، تقرير صادر عن منظمة السلام الأخضر،2007.
12. "نحو بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا"، تقرير الأمين العام للأمم المتحـدة، الـدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي و الاجتماعي، نيويورك،2005.
13. تقرير المشروع التمهيدي للماء في الجزائر، 2000.

الملتقيات والندوات:

1. أسامة الخولي، "البيئة والتنمية المستدامة"، السجل العلمي لندوة"البيئة والمتطلبات الاقتصادية لدولية"، ابوظبي ، الإمارات العربية المتحدة، 2002.

2. العياشي عجلان، "تفعيل دور الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة"ن المؤتمر العلمي الدولي حول " التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"،جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 08/07/افريل 2008.

3. رمضان صديق محمد محس،" دور التشريعات في حماية البيئة" المؤتمر العلمي للقانونيين المصريين،14/12فيفري 1992ن الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء، القاهرة1992.

4. زوليخة سنوسي، هاجر بوزيان،" البعد البيئي لإستراتيجية التنمية المستدامة"، المؤتمر العلمي الدولي حول" التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة "
جامعة فرحات عباس ،سطيف، يومي08/07 افريل 2008.

5. سهام حرفوش وآخرون، "الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة و مؤشرات قياسها "، المؤتمر العلمي الدولي حول "التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، جامعة فرحات عباس ، سطيف، يومي 08/07 افريل 2008.

6. عبد السلام أيوب "أبعاد التنمية المستدامة"، الاجتماع السنوي لنقابة المهندسين الزراعيين التابعة للاتحاد المغربي للشغل، المغربن نوفمبر 2002.

7. عبد الله عبد الرزاق عرعر، 'استخدامات المياه لأغراض الزراعة في الوطن العربي"، أعمال الندوة العربية الثانية حول " المياه واستخداماتها في الوطن العربي"، الكويت 1997.

8. عبد المجيد قدي ، بوشعيرة لويزة، " البيئة والتنمية الاقتصادية والتدابير المتخذة لمواجهتها"، الملتقى الدولي السادس حول " الحكم الراشد ودوره في التنمية المستديمة"، الجزائـر، 10/09 ديسمبر 2006.

9. "عشر بيانات بشأن التنمية المستدامة، مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة" جوهانسبورغ 2002.

10. مبارك بوعشة، " التنمية المستدامة؛ مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم"، المؤتمر العلمي الدولي حول " التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، جامعة فرحات عبـاس، سطيف، 08/07 أفريل 2008.

مواقع الإنترنت:

1. "أدوات لسياسة دولية للبيئة"، بطبعته رقم 3 من موضوع: " العولمـة والتنميـة المسـتدامة" المنشور على الموقع: www.arabenvironment.net/arab/archive تاريخ الاطلاع 2006/12/13.
2. "البيئـة فـي برنـامج البنـك الـدولي" ، منشـور علـى الموقـع الالكترونـي: www.worldbank.org/environment ، تاريخ الإطلاع 2006/12/13.
3. "التعاون من أجل التنمية المستديمة، الرهان المالي شمال-جنوب"، بطاقة رقم 6 من موضوع " العولمـة والتنميـة المسـتدامة"، المنشـور علـى الموقـع: www.arabenvironment.net/arab/archive ، تاريخ الإطلاع 2006/12/13.
4. باتر محمد علي وردم،" كيف يمكن قياس التنمية المستدامة؟"، مرصد البيئة العربيـة، نشـر على الموقـع: www.arabenvironment.net/arab/archive/2006/11/116803، تاريخ الاطلاع: 2006/11/12.
5. "دور المؤسسات المحلية في الحد من قابلية التعرض للكوارث الطبيعية وفـي تنميـة سـبل العـيش المسـتدام"، منشـور علـى الموقـع: http//fao.org/sd/dim_pe4/pe4_05020al_ar.htm ، تـاريخ الإطـلاع 2008/02/18.
6. "ضمان مستقبلنا" منشور على الموقع: www.unesco.org/nost/sd-arb/fache5.ahtm، تاريخ الاطلاع : 2007/04/29.

المراجع باللغة الأجنبية:

Les ouvrages :

1. A.jounot, « Le développement durable », AFNOR, Paris 2004.
2. Beat Burgenmeir, Yaka Nanayama, « théories et pratique des taxes environnementales », ECONOMICA, Paris, 1997.
3. G.FERRONE, D.DEBAS, A.S. GENIN, « Ce que développement durable veut dire », Editions d'organisation, ENSAM, Paris, 2004.
4. J.Seneca & M.K. Jaussig, ''Environmental Economics'', New Jersy, Prentice- Hall, 1984.
5. Katheline Schubert, Paul Zagamée, « L'environnement une nouvelle dimension économique », libraire vuibert, Paris, 1998.
6. M. Dowidar, '' Alternative stratégies African Development and Environment '', U.N.E.P, 1987.
7. -Communication sur l'EPIC "Projet d'Oran" APW ? Session juillet 2005.
8. -Pollution atmosphérique, association et chimie, Daira de BETAIOUA.
9. -L'utilisation des eaux usées épurées érrigation Jean- Antoine Faby, office internationale de l'eau MAI1997.
10. -Français Bussaud, Université de montpellier.
11. Rapport de mise en œuvre, option hauts plateaux 2006-2009-2010-2025., Février 2006.
12. APPL,2002. Atlas cartographique des communes littorales de la wilaya d'alger. Traité et mis en formepar le service cartographique de l'ANAT.
13. Boudjellal H., MallemM.T., Benoud D. & Sellali B., 1992. Les métaux libre dans les sédiments Superficiels de la baie d'alger. In Circulation des eaux et pollution des côtes méditerranéennes des pays du Maghreb. Chouikhi et al. (eds), INOC, Izmir (turquie), 1993., pp.153-156.
14. Britschegi, R. and Gustafsson, J. (eds.) 1996. The classified groundwater areas in Finland. The Finnish Environment 55. Finnish Environment Institute. Helsinki.

15. DDS, 2003-2004., Archives de la direction de la santé de la wilaya d'alger, ministère de la santéet des populations.

16. DGF, 1998. Atlas des zones humides algériennes. Projet Life-CE/MedWet. 45p.

17. Grimes S., 2002. Espaces marins d'Algérie d'intérêt écologique. In Atlas de l'environnement de L'Algérie : espace côtier. Symbiose –Burlington ressources Edition : 51-51.
18. Grimes S., 2002. Pêche et aquaculture. In Atlas de l'environnement de l'Algérie : espace côtier. Eds Symbiose- Burlington ressources : 52-53.

19. Grimes S., 2002. Perspectives des aires marines protégées en Algérie.
20. PNUD/GEF ALG 31.
21. Grimes S., 2002. Plan d'action national pour l'inventaire et la mise en place d'aires marines
22. Protégées en Algérie. Contrat PNUE/CAR ASP, p 120.

23. Grimes S., Banque Mondiale & MATE, 2005. Stratégie opérationnelle pour la gestion intégrée de la zone côtière en Algérie.
24. Grimes S., Boutiba Z., Bakalem A., Bouderbala M. Boudjellal B., Boumaza S., Boutiba M.
25. Guedioura A., Hafferssas A., Hemida F., kaidi N., kerzabi F.,khelifi H.,Merzoug A., Nouar A.
26. Sellali B., Sellali-Merabtine H., Semroud R,. Seridi H,. Taleb MZ. & Touahria T., 2004.
27. Biodiversité marine et littorale algérienne. Projet sonatrach/ LRSE.Eds. Sonatrach. 362 p.

28. GTZ-ERM-GKW 2004. Projet Régional de gestion des déchets solides dans les pays du mashreq Et maghreb RAPPORT DU PAYS – ALGERIE (FINAL). METAP.
29. Org/fileadmin/documents/Country_data/Country_Report/Algeria countryrepFina.pdf

30. IEWA-MATE,2002. Rapport sur l'état de l'environnement de la wilaya d'alger.2002

31. IEWA-MATE,2003. Rapport sur l'état de l'environnement de la wilaya d'alger.2003

32. IEWA-MATE, 2004. Rapport sur l'état de l'environnement de la wilaya d'alger. 2004.

33. JICA-ONEDD technical Cooperation 2004, ICP-MS analysis data of water samples collected from
34. Ooued El Harrach. Mitsuo Yoshida, institute for International cooperation, january 2004, JICA., Tokyo.
35. Développement durable (PNAEDD).

36. MATE, 2002. Rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement. 253 p.
37. MATE, 2002. Rapport sur l'état et l'avenir du littoral. 99 p.
38. MATE, 2004. Rapport sur l'état de l'environnement.

39. METAP, 1993. Etude de protection contre la pollution des ports et du littoral algériens. Rapport Partiel n°2 : détermination de l'origine de la pollution des ports et des rades portuaires et au voisinage .
40. Laboratoires d'études maritimes (Algérie) & l'Institut Danois d'Hydraulique (Danemark).Juin.

41. METAP, 1994. Etude de protection contre la pollution des ports et du littoral algériens. Rapport Final. L'institut pour la qualité des eaux (Danemark) & Le laboratoire d'Etudes maritimes
42. (Algérie) & l'Institut Danois d'Hydraulique (Danemark).166p.

43. ONS, 2003. Annuaire statistique de l'Algérie : résultats 1999-2001. Office National des Statistiques, Eds. 2003, N] 20, 389 p.

44. Rapport PAC., 2004 a. Déchets solides : Bilan et diagnostic, rapport N° 1. Makhoukh et al., 2004.,
45. PAC Algérie, MTAE-PNUE/PAM.

46. Rapport PAC., 2004 b. Assainissement : Bilan et diagnostic, rapport N° 1.
47. Hadji et al.,2004., PAC
48. Algérie, MTAE –PNUE/PAM.

49. Rapport PAC., 2004 c. Déchets solides : protection des sites sensibles naturels marins :Bilan et
50. diagnostic, rapportN° 1. Grimes et al., 2004., PAC Algérie, MTAE – PNUE/PAM.

51. Sellali B., Benchikh S., Ounadi F., Khiari N., Eddalia N., Sellali-Merabtine H., Refes N., Azzouz M.
52. Boudjellal B. 1999. Etude Diagnostic du littoral est de la baie d'Alger :
53. De l'altération et l'identification des contaminants. Contrat ISMAL, APPL, décembre 1999, 36p.

54. Trust for public land 1999. The Economic benefits of parks and open space. The trust for public.

55. UNEP/WHO,1999.identification des « points chauds » et « zones sensibles » de pollution prioritaires en Méditerranée (MED POL). MAP Technical Reports Series N°124. UNEP, Athens, 1999,102 p.

56. UNESCO 2003. Water for people water for life. The United Nations World Water Development Reports. UNESCO and Berghahn Books. Barcelona.

57. Yoshida, M., Moali M., Houas O., Lakhdari M., Nechaoui L., Guerrida D., Chatal A., oussalem S.
58. Makour F., Khelifi F. and Laleg A. 2005. Environmental Pollution in Oued El Harrach area, alger.
59. -A preliminary report on Mercury and Heavy Metals Contaminations.
60. Compte-rendu du Séminaire sur « pollution et protection de l'environnement en Algérie », Alger, 5 et 6 avril 2005, pages, 19-37. © 2005, ONEDDet JICA

Les sites web

1-L'agence européenne de l'environnement, (page consulté le 04 mai 2001), les écotaxes, (en ligne), http://www.ifen.fr/eea/écotaxes.html

2-Agora21, (page consulté le 04 mai 2001), les politiques directives, (en ligne),

http:// www.agora21.org/entreprise/biblio/html.

3-Europe, (page consulté le 5 mai 200), instruments environnementaux, (en ligne)

Scad plus/leg/Fr/LVD/http://www.europe.eu.int/

4-Hhenri Smets, (page consulté le 05 mai 2001), les subventions pour une meilleur protection de l'environnement , (en ligne), Subventions-Fr. html.http://www.smet.com/ep/publications/

5-Jean- Philippe Badre, (page consulté le 04 mai 2001), Ecotaxes et reformes fiscales vertes dans les pays de l'OCDE : Bilan et mise en jaune-rouge/http://www.x-environnement.org/oevre , (en ligne),

6-Ministères des finances, (page consulté le 05 mai 200), Mémento fiscal, (en ligne),

.http://www.euronet.Be/MINIFIN/Fr-Mémento

7-PEDD, (page consulté le 05 mai 2001), les instruments économiques et financièrs, (en ligne),

http://www.MRW.WALLONIE.Be/DGRNE/PEDD/

8-Pierre Dansereau et Jean- pierre drapeau, (page consulté le 04 mai 2001), une fiscalité de développement durable, (en ligne), http://www.MLINK.NET/udd-usd/fisc.part2.html

http://home.att.ne.jp/sea/myoshida/paper/Yoshida2005ONEDD-ElHARRACH.PDF [November 20 2005]

Zektser, I.S & Everett, L. G.(eds.) 2004. Groundwater resources of the world and their use. IHPVI,

SERIES ON GROUNDWATER NO. 6. United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO). Paris. (CD)

الملاحق